الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي-

Université Echahid Hamma Lakhdar-El-Oued

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

Faculté des Sciences Sociales et Humaines

قسم العلوم الإنسانية

Département des Sciences Humaines

الرقم:..58/ل.ع.ق.ع.إ/2022

مقرر اعتماد مطبوعة بيداغوجية

- بناء على محضر اجتماع اللجنة العلمية لقسم العلوم الإنسانية المؤرخ في 18 أفريل 2022 و، والذي تم تقديم مطبوعة بيداغوجية **للدكتور زقب عثمان** والموسومة ب **"محاضرات في تاريخ الثورة التحريرية بين 1954 و1962 "** والمعدة لطلبة السنة الثالثة تاريخ عام نظام **LMD** ، وقد تم تعيين خبراء للتحكيم وهم:

- أ.د/ محمد عبد الرؤوف ثامر

-أ.د/ علي غنابزية

- وبناء على تقريري الخبرة المقدمين من طرف الخبيرين المذكورين أعلاه بتاريخ 2022/05/04 و2022/05/12.

- وبعد الاطلاع على تقريري الخبرة المقدمين من طرف الخبيرين المذكورين أعلاه.

فإن رئيس اللجنة العلمية قد وافق على اعتمادها كمطبوعة دراسية لطلبة السنة الثالثة تاريخ عام.

الوادي في2022/05/29

رئيس اللجنة العلمية

رئيس اللجنة العلمية لقسم العلوم الإنسانية

أ. د شافو رضوان

Scanné avec CamScanner

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية

محاضرات في تاريخ الثورة التحريرية بين 1954-1962

مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة الثالثة تاريخ

إعداد الدكتور: عثمان زقب

السنة الجامعية 2021-2022

مقدمة

كانت عملية تفجير ثورة نوفمبر 1954 بالجزائر تتويجا لمدة 125 من النضال في مواجهة الاحتلال الفرنسي الذي فرض سيادته وسلطته على البلاد. ثورة التحرير الجزائرية لم تكن مجرد حدثا وطنيا محدودا بل عبّرت عن توجهات الشعوب المضطهدة من قهر الاستغلال الاستعماري. نتيجة حتمية لتعنّت الاستعمار وعدم تجاوبه مع المطالب المشروعة الجزائريين.

لقد استخدم الجزائريون مختلف الأساليب لمقاومة المحتل الأجنبي من خلال المقاومات الشعبية خلال القرن 19، وصولا إلى الحركة الوطنية الجزائرية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى إلى سنة 1954، غير أن إدارة المحتل الأجنبي رفضت الاستجابة لمطالبه رغم اعتدالها في معظمها، بل وواجهها بقمع وأساليب ملتوية. لذا كان لزاما على الجزائريين اللجوء إلى الخيار المسلح كبديل فعال لنيل حقوقهم وحريتهم واستقلاله، فكانت بذلك عملية تفجير ثورة التحرير الجزائرية في نوفمبر 1954 حتمية وليس خيارا.

والإشكالية الرئيسية التي يمكن طرحها في هذا البحث؛ تتمثّل في التساؤل حول اندلاع ثورة التحرير الجزائرية وأبرز تطوراتها.

وضمن هذه الإشكالية الرئيسية أطرح التساؤلات الفرعية التالية:

* فيما تتمثل الظروف التي اندلعت فيها ثورة التحرير ؟
* فيما تتمثل الإستراتيجية الثورية ؟
* كيف واجهت سلطات الاحتلال الفرنسي ثورة التحرير الجزائرية؟.
* كيف يمكن تقييم اتفاقيات ايفيان؟

أما بخصوص **المنهج التاريخي** المتّبع في انجاز هذا البحث، فيمكن القول بأني اعتمدت في ذلك على مناهج متعدّدة بالنّظر لتنوّع حيثياته هذا البحث، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي، عندما أكون في وضع استعراض وتوصيف لسيرورة العملية الثورية. كما استعنت بالمنهج التحليلي لمّا يتعلّق الأمر بتحليل مختلف سياسات الطرفين في المواجهة متعددة الأطراف بين الطرفين الجزائري والفرنسي.

أما عن **الأهداف** المتوخاة من هذا البحث فتتمثل في:

*مساعدة الطلبة في التعرف على مختلف محطات تطور ثورة التحرير المرتبطة بتاريخ الجزائر.

*إبراز أهمية ثورة التحرير الجزائرية في تطور تاريخ الجزائر.

*وضع مطبوعة في متناول طلبة ليسانس تاريخ عام، تساعدهم في إثراء محتويات المقياس.

ومن **المصادر والمراجع** التي اعتمدت عليها في هذا البحث:

كتاب العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر (دراسة)**، ومؤلف محمد حربي، **الجزائر 1954-1962 جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**. وكتاب محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**. مؤلف محمد عباس، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962**.

وفيما يتعلّق بالمقالات باللّغة العربية؛ فمن أبرزها مقال "الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري "، للأستاذ لونيسي رابح في مجلة **إنسانيات**، عددان 25-26، جويلية-ديسمبر 2004.

أما المقلات باللغة الفرنسية فأهمها أربعة عشرة مصدرا أجنبيا أبرزها؛ ثلاثة دراسات مصدرية بالأجنبي للباحث القانوني موريس فلوري (Flory Maurice) هي (نهاية السيادة الفرنسية في الجزائر- التفاوض أو الخلاص في الجزائر-الجزائر في القانون الدولي). دراستين للباحثة سيلفي تينو (Thénault Sylvie) هي (الجيش والعدالة في حرب الجزائر- العدالة والسياسة في الجزائر 1954-1962). بنيامين ستورا (المفاضلة بين ج.ت.و والتيار المصالي). دراستين مصدريتين للباحث جين شاربونتيي (Charpentier Jean) بعنوان (الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية- فرنسا والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية)

إن هذه المطبوعة العلمية تأتي في سياق المقرّر المبرمج على سنة ثالثة شعبة التاريخ العام للسداسي السادس، ضمن مقرّر سداسي، لكي يتمكن طلبة ليسانس نظام L.M.D؛ من معرفة مختلف مراحل تطور الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962 ضدّ الاحتلال الفرنسي والتي توّجهت باستقلال الجزائر.

تقوم على المحاور الذي يقرّها البرنامج الذي يمثل السداسي السادس، تحت عنوان الوحدة: التعليم الأساسية، والمادة: تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية بين 1954-1962. ويمثل محتوى هذه المادة في المحاور التالية:

المحور الأول: وضع الجزائر قبيل اندلاع الثورة التحريرية.

المحور الثاني: ميلاد جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني واندلاع الثورة(قراءة في بيان أول نوفمبر 1954).

المحور الثالث: هجومات 20 أوت 1955

المحور الرابع: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

المحور الخامس: التنظيم السياسي للثورة التحريرية (على المستوى الداخلي والخارجي)

المحور السادس: التنظيم العسكري للثورة التحريرية

المحور السابع: الخطط الفرنسية للقضاء على الثورة.

المحور الثامن: الحكومة المؤقتة (نشاطها على المستوى الداخلي والخارجي)

المحور التاسع: المفاوضات والاستقلال

لقد حاولت من خلال هذا العمل العلمي؛ معالجة كلّ هذه المحاور وتناول عناصر جزئية داخلها تمنح تفاصيل دقيقة بغية تغطية هذه المحاور بشكل شامل، وأتمنى أنّي قد وفقت إلى ذلك لما يخدم البحث التاريخي في تاريخ ثورة التحرير الجزائرية.

المحور الأول: وضع الجزائر قبيل اندلاع الثورة التحريرية.

تمهيد

1-الأوضاع الاقتصادية.

2-الأوضاع الاجتماعية.

3-الأوضاع السياسية.

استنتاج

تمهيد:

الأوضاع التي سبقت تفجير ثورة التحرير الجزائرية يمكن القول أنّها كانت جدّ عصيبة ومتدهورة في الكثير من جوانبها إن كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية؛ لكننا مع ذلك كنا نلمس تزايد للوعي السياسي خاصة بفكرة الاستقلال مع تصاعد المطالب الوطنية رغم الإخفاقات المتتالية في تحقيق الوثبة المنشودة ولو مؤقتا وهو الاستقلال وطرد الدخيل الأجنبي؛ رغم الانقسام والتشتت في مطالب الجزائريين ناهيك عن تدهور المعيشة وانتشار الفقر وارتفاع نسب البطالة لدى المسلمين الجزائريين رغم وجود تحسّن نسبي وطفيف مقارنة بأوضاع الجزائريين خلال القرن 19 أو خلال فترة ما بين الحربين بالنظر للجهود الذاتية المبذولة من الجزائريين لتحسين أوضاعهم والذي لعبت فيه الهجرة العلمية أو في سبيل طلب العلم والثقافة دورا في ذلك.

1-الأوضاع الاقتصادية:

ما أن جاءت سنة 1954 تكون الجزائر قد مرت بـ 125 سنة من الاحتلال والاستغلال الاستعماري الذي حوّل الجزائر إلى مجرّد مخزن للغلال بالنسبة للمتربول؛ حيث تمّ سياسات حرصت على استنزاف الموارد الاقتصادية للمستعمرة في كل جوانبها الزراعية والتجارية والبشرية أو من حيث الموارد المختلفة معدنية كانت أو طاقوية لصالح الدولة الأم وفئة دخيلة على البلاد هم المعمرون على حساب المسلمين الجزائريين.

حسب الدكتور أبو القاسم سعد الله يقول الدارسون لاقتصاد الجزائر: "إنها عاشت أزمة اقتصادية حادة منذ الحرب العالمية الأولى ولم تبدأ في الخروج منها إلا أوائل الخمسينات، وكان الخروج منها يعود إلى الأداء الذي عاشه الاقتصاد الفرنسي بعد الحرب من جهة وبفضل الاستثمارات التي تولدت عن خطة أو برنامج السنوات الأربع ابتداء من 1949، ولكن النمو والعافية لم يؤثرا في كل القطاعات الاقتصادية بدرجة متساوية، مثلا بين 1930 – 1955"[1].

أ)الزراعة:

لقد اهتم الفرنسيون بالقطاع الزراعي بطريقة جعلت السياسة الزراعية تهتم أكثر بالزراعة النقدية والتجارية صاحبة الأولوية على حساب الزراعة المعاشية من خلال الاهتمام بالتوسع في زراعة الكروم الموجهة نحو إنتاج الخمور على حساب الزراعة المعاشية خاصة الحبوب.

لقد اهتم أيضا الكولون بالحوامض التي كانت تدر عليهم أضعافا مضاعفة "ما كانوا يجنونه من القمح والشعير. ولقد تطور منتوجها من سبعمائة ألف قنطار سنة 1931م إلى مليونين وسبعمائة وستة عشر

[1] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي (1954-1962)**، ج10، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص12.

ألف قنطار سنة 1950م وأصبح بذلك يحتل المرتبة الثانية في قائمة الصادرات بعد الخمور التي كانت تنتج بمعدل 16 مليون هكتار سنوياً عندما اندلعت الثورة الجزائرية"[1].

"لقد كانت الزراعة والمناجم في وضع راكد، أما النمو الجزئي الذي عرفه القطاع الزراعي فقد كان في المجال الحديث حيث كان المستفيدون منه هم الكولون – المستوطنون، أما في المجال الزراعي التقليدي حيث الزراعة هي أساس الاقتصاد لأغلبية السكان فقد استمر التراجع فيه حتى عاد إلى ما كان عليه منذ ستين سنة خلت، فإنتاج الحبوب مثلا لم يتقدم تقريبا منذ فاتح القرن العشرين، أما الإنتاج الحيواني فقد انكمش بشكل ملحوظ، وفي سنة 1953 ربح الكولون 34.000 فرنك عن معدل الهكتار المزروع بينما الفلاح الجزائري لم يربح سوى 6400 فرنك، لقد كان الدخل السنوي للفلاحين، (وعددهم 5.840.000 نسمة) هو 19.200 فرنك، أما الطبقة الوسطى (منها 92? أوروبيون) فكان دخلهم السنوي هو 227.000 فرنك، وأما دخل الطبقة العالية (البرجوازية) فكان 1.500.000 فرنك"[2].

"وعلى هذا الأساس فإن سنة 1954، قد وجدت الفلاحة الجزائرية متقهقرة بالنسبة لما كانت عليه قبل الغزو: وإن تعسفات الاستعمار، وعمليات الاغتصاب التي قام بها، والتي تعرضت لها كافة أنحاء الوطن، وكذلك روح المستعمرين الانتهازية الاستغلالية، كل ذلك ترتب عنه إبعاد الفلاحين الجزائريين عن التسيير في مجال الزراعة، لتحويل معظمهم إلى آلات تسخر لخدمة المستغليين الأوربيين من جهة، ولتزويد الفلاحين الفرنسيين بما يحتاجون إليه لتحسين منتوجاتهم، ولتنمية طاقاتهم الإنتاجية من جهة ثانية"[3].

"وكانت 73% من الأرض التي يملكها المسلمون مقسمة إلى أقل من عشرة هكتارات، أما الأراضي التي يملكها الكولون فكان 80% منها مقسما إلى أكثر من 100 هكتار، وكانت ملكية الأرض تلفت الانتباه وتحدث عن نفسها. فالأوروبيون يملكون 7، 2 مليون هكتار، بينما يملك المسلمون 3، 7 مليون هكتار، غير أن الأوروبيين يملكون أكثر الأراضي خصوبة وغنى"[4].

"وتجمع الإحصائيات بالنسبة للعشرية التي سبقت الثورة، أن الأراضي الصالحة للفلاحة، تبلغ مساحتها أحد عشر مليون هكتار: منها ثمانية بيد الجزائريين الذين يمثلون تسعة أعشار السكان، وثلاثة ملايين هكتار بيد حوالي خمسة وعشرين ألف مستعمر"[5].

"ومن حيث التجهيزات كانت مزارع الأوروبيين مجهزة بـ 19509 من الجرارات بينما المسلمون ليس لهم سوى 418 جرار"[6].

---

[1] العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر (دراسة)**، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص18

[2] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص13.

[3] العربي الزبيري، **المصدر السابق**، ص19

[4] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص14.

[5] العربي الزبيري، **المصدر السابق**، ص19

[6] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص13.

مع ذلك قدمت نشرية وثائق جزائرية التابعة للإدارة الاستعمارية في الجزائر واقع مغاير حيث ورد فيها "حملة 1953-1954 هي واحدة من أفضل الحملات التي عرفتها الجزائر منذ الحرب الأخيرة. وقد وصل الإنتاجان الرئيسيان، وهما الحبوب الشتوية والنبيذ، إلى مستويات قياسية بالفعل. وفقًا لآخر التقديرات الصادرة عن وزارة الزراعة، فإن محصول الحبوب الشتوية سيتجاوز 24 مليون قنطار"[1].

ب)الصناعة:

في الواقع لم تكن الصناعة أحسن حالا من الزراعة حيث كانت بدورها مهملة ولم تحض بالأهمية الكافية إن استثنينا الصناعة الاستخراجية فهي بالأساس موجهة نحو التصدر. لم يكن في نية الاستعمار الفرنسي الاهتمام بقطاع الصناعة إلا بالقدر الذي يخدم اقتصاد المتربول.

"ولئن كان ممكناً الحديث بإسهاب عن الفلاحة الجزائرية قبل اندلاع الثورة، والإيفاء بذلك الحديث يتطلب عشرات المجلدات، خاصة إذا أردنا التعرض للتفاصيل، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للتجارة الخارجية والصناعة لأنهما تكادان تكونان وقفاً على المعمرين الذين يحتكرون كما ذكرنا، عمليات التصدير والتوريد، واستغلال المناجم على اختلاف أنواعها"[2].

منذ بداية الاحتلال الفرنسي "أهملت الصناعة في الجزائر، لتتخصص البلاد شأن جميع بلدان العالم الثالث، في تصدير المواد الأولية وقد نجحت السلطات الاستعمارية في مهمتها[3]، إذ ما كادت الثورة تندلع حتى اختفت صناعتنا التقليدية، وصارت الجزائر تستورد كل شيء تقريباً، واختفت مصانع الأسلحة والبارود، وورشات البحرية الخاصة بصناعة السفن. وبالمقابل تضاعفت كميات المعادن المنجمية المستخرجة، والتي أصبحت سنة 1954، حوالي ستمائة ألف طن من الفوسفات، وثلاثة ملايين ونصف مليون طن من الحديد، وأربعمائة ألف طن من الفحم..الخ"[4].

لكن وحسب نشرية وثائق جزائرية التابعة للإدارة الاستعمارية في الجزائر فقد "استمر الإنتاج الصناعي الجزائري في عام 1954 في التقدم الملحوظ بالفعل في عام 1953. مقارنة بمؤشر العاصمة خلال نفس الفترة. بينما في السنوات السابقة ، تباين هذا المؤشر قليلاً نسبيًا (2.5٪ زيادة بين 1952 و 1953 ، 1.6٪ بين 1951 و 1952) ، إلا أنه ارتفع بشكل حاد وعكس توسعًا حقيقيًا في الإنتاج الصناعي الجزائري. حدثت نقطة التحول المقابلة في الربع الثالث من عام 1953 ، بعد فترة وجيزة - انتعاش العاصمة ؛ بينما انخفض الإنتاج بشكل عام خلال هذه الفترة من الإجازات السنوية ، إلا أننا نلاحظ زيادة في عام 1953 واستمر بشكل واضح في التوسع خلال الربع الرابع. منذ ذلك التاريخ ، زادت الصناعة الجزائرية إنتاجها في المتوسط. ومع ذلك ، لم تؤثر هذه الطفرة على قطاع البناء (البناء والأشغال العامة).

---

[1] **DOCUMENTS ALGERIENS**, **Service d'Information du Cabinet du Gouverneur Général de l'Algérie,** SERIE ECONOMIQUE, **N° 116 - 15 JUIN 1955**, p1.

[2] العربي الزبيري، **المصدر السابق**، ص19

[3] نفسه.

[4] نفسه، ص20

يبدو أن هذا النشاط آخذ في التوسع أيضًا ، لكنه أضعف مما لوحظ في الصناعة العادية. سيتم دراسة هذا القطاع بالتفصيل لاحقًا. بشكل عام ، بدا من الجيد التذكير بتطور مؤشر الإنتاج الصناعي منذ تاريخ إنشائه: لذا فقد تم الإبقاء على التقسيم الفرعي بحسب الفرع مثيرًا للاهتمام للغاية بالنسبة للمستخدم"[1].

كما كتبت نفس النشرية أيضا بخصص وضع الصناعة "يبدو أن الصناعة الجزائرية مرت بمرحلة توسع كبيرة في عام 1954. إذا كان عدد الشركات المنشأة حديثًا ضئيلاً ، تظل الحقيقة أن الطاقة الإنتاجية يبدو أنها استخدمت بشكل أفضل مما كانت عليه في السنوات السابقة: ومن هنا جاءت الزيادة في الانتاج. ومع ذلك ، فإن استخدام هذه السعة لا يتجاوز 60٪ تقريبًا في الصناعات التحويلية وفي البناء والأشغال العامة. ستكون التوقعات على المدى القصير مواتية تمامًا: توقع قادة الأعمال الجزائريون الذين تمت استشارتهم مؤخرًا ، في الواقع ، على الرغم من التشاؤم الذي يشوب عمومًا ردودهم على هذا النوع من الاستقصاء ، زيادة طفيفة في الإنتاج مرتبطة بالطلبات في تقدم طفيف"[2].

ج)التجارة والخدمات:

لا يمكن الحديث عن التجارة الخارجية بالنسبة للمسلمين الجزائريين التي كانت حكرا على فئة الكولون أما التجارة الداخلية فلهم فيها نصيب وافر بحكم تعداد السكان المعتبر مقارنة بالأوروبيين. فالسياسة الفرنسية تجاريا كانت قائمة على ربط الاقتصاد الجزائري بالمتربول. كما أقر الاحتلال سياسات تجارية أضرت كثيرا بالجزائر على لصالح مصالح الدولة الفرنسية واقتصادها، حيث كانت السلع مجبرة أثناء التصدير والاستيراد للمرور بالموانئ الفرنسي، ناهيك عن إجراءات تقنين التجارة وفرض الرسوم الجمركية التي أضرت كثيرا بالتجارة الجزائرية.

"وفي العشرية التي سبقت ثورة نوفمبر سنة 1954، لم يعد في استطاعة أي عاقل الحديث عن تجارة الجزائر الخارجية، بل كل ما هناك عمليات احتكارية تقوم بها كمشة من المستعمرين، يجمعون الأرباح لأنفسهم على حساب فرنسا والجزائر في آن واحد"[3].

وإذا ما تحدثنا عن منجزات الفرنسيين التي يفتخرون بها فهي تتمثل في: "شبكة الطرقات والسكك الحديدية والمطارات والمدن الكبرى والموانئ، إلى جانب الغاز والكهرباء والمواصلات السلكية واللاسلكية والمنشآت الصحية والخدمات الطبية المتعددة" والحقيقة، أن ذلك ليس مجرد ادعاء، لقد أنجزت فرنسا، ولا يمكن للمؤرخ النزيه أن ينكر ذلك، لكن كل الإنجازات كانت موجهة لخدمة مصالح الأوربيين. وحيث لا وجود للمستعمر، فإن تلك الإنجازات لم تصل ولم تتحقق"[4]. فكل الجهود والأموال والاستثمارات كانت موجهة لخدمة المحتل وفئة المعمرين حيث كانت شبكة المواصلات تركز على الخطوط الرابطة بين

---

[1] **DOCUMENTS ALGERIENS**, op.cit, p 3.

[2] **Ibid**, p 11.

[3] العربي الزبيري، **المصدر السابق**، ص20.

[4] نفسه، ص21

موانئ التصدير والمراكز الاستعمارية الكبرى في الجزائر وان كانت فئة المسلمين الجزائريين قد استفادت نسبيا كتحصيل حاصل من خدماتها.

نفس هذا الكلام يقال عن العمالة خاصة في قطاع التوظيف والذي كان في معظمه حكرا على العنصر الأوروبي مع قلة المسلمين الجزائريين المنتسبين لهذا القطاع، هذا ما يفسر لجوء الجزائري إلى الهجرة بحثا عن العمل سواء إلى فرنسا أو دول الجوار تونس والمغرب الأقصى.

وضمن هذا المجال ذكر "مصدر خبير بالحياة الاقتصادية والبطالة عشية الثورة بأن 11% فقط من اليد العاملة للسكان المسلمين، بينما 42% للكولون في كل الأعمال ذات الصلة بالصناعة، ثم إن 92% من الأنشطة الصناعية والتجارية كانت في أيدي الأوروبيين، وأما في ميدان التوظيف فهناك 19% فقط من الموظفين في القطاعات الاقتصادية المؤممة كانوا مسلمين"[1].

"إن الحديث عن طبقة الشغيلة في الجزائر قبل ثورة نوفمبر 1954 في غير محله لأن أربعة أخماس اليد العاملة التي لها شغل دائم أو مؤقت مرتبطة بالأرض. أما عمال الصناعة والتجارة الذين يمثلون الخمس الباقي فأغلبيتهم من الأوربيين. وإذا أردنا الحديث عن العمال الجزائريين كقوة سياسية فينبغي التفتيش عنهم في فرنسا ذاتها حيث وصل عددهم سنة 1954 إلى حوالي 300 ألف أغلبيتهم في عز الشباب"[2].

"إن الحديث عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر لا يكون جدياً إلا إذا فصلنا بين مجتمعين متمايزين: المجتمع الأوربي الذي يمثل حوالي عشر السكان ويملك تسعة أعشار الإنتاج الإجمالي والمجتمع الجزائري الذي يمثل تسعة أعشار السكان ولا يملك سوى عشر الإنتاج الإجمالي، وعندما تؤخذ هذه الحقيقة في الاعتبار فإن كل الإحصائيات المقدمة من طرف السلطات الاستعمارية تصبح غير قابلة للتوظيف"[3].

2-الأوضاع الاجتماعية.

عندما نريد تقييم الإنسان الجزائري، تقييماً تقديريا، فإننا نجد أن قيمته عشية اندلاع الثورة أسوأ بكثير من قيمة الكولون. "فالإدارة الاستعمارية لا توليه أي اهتمام إلا عندما يتعلق الأمر بفرض مختلف أنواع الضرائب عليه. ونقول مختلف أنواع الضرائب لأن "الأهالي" في الجزائر، لم يكونوا يحكمون بقانون، بل أن حياتهم اليومية تسير وفقاً لمشيئة المستعمر الذي يخطط للمداخيل والمصاريف، والذي يوزع المهام ويخلق الأوضاع حسب إرادته وتماشياً مع مصالحه الخاصة"[4].

"إن الحديث عن تطور الجزائر وما عرفته من انجازات اقتصادية واجتماعية وثقافية لا يكون صحيحاً إلا إذا ظل مقصوراً على الأوربيين فقط، وعلى سبيل المثال نتوقف عند القرار الذي سن المنح العائلية

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص13.

[2] العربي الزبيري، **المصدر السابق**، ص23

[3] نفسه

[4] المصدر السابق، ص25

سنة 1941 وتضمن في مادته الأخيرة أن تطبيقه يمتد أيضاً إلى الجزائر. إن ذلك التمديد قد وقع بالفعل ولكنه لم يتعد الجالية الأوربية ولم يستفد منه، كما ينبغي، حتى أبناء الجزائريين المغتربين في فرنسا"[1].

"إن هذا القسم، في مأساته، يشتمل على فئتين اجتماعيتين. تتشكل الأولى من العائلات المقربة من السلطات الاستعمارية نتيجة ما تقدمه لها من خدمات في مجال تسيير شؤون "الأهالي" وهي رغم ما تحظى به من امتيازات وما تملكه من متاع لا ترقى إلى مستوى أحط الأوربيين شأناً وأقلهم ثروة. ومن الناحية العددية، فإن هذه الفئة قليلة جداً حتى عندما تضم إليها من كانوا يسمون بالنخبة ولذلك، ولأنها غير متجانسة، فإنها لا تُكِّون طبقة مستقلة بذاتها، أما الفئة الاجتماعية الثانية فتتشكل من باقي السكان الذين يعيشون أوضاعاً متقاربة جداً ويتعرضون لنفس أنواع الاستغلال والاضطهاد والعسف"[2].

"جاء في دراسة عن مستوى الحياة في الجزائر سنة 1954 أن عدد سكان القطر وصل إلى تسعة ملايين و 528 ساكنا، منهم مليون و 42.000 أوروبي، ويمثل السكان الأوروبيون 10 في المائة من مجموع السكان، وأن نمو هؤلاء يتماثل مع نمو سكان فرنسا نفسها، أما هجرة الجزائريين فالتقارير الرسمية تشير إلى أن في فرنسا حاليا 300.000 جزائري نصفهم من القبائل، كما لاحظ التقرير أن مليونا ونصفا من السكان يعيشون في الجزائر من النقود التي يرسلها العمال من فرنسا، وأن خمسة وثلاثين مليارا من الفرنكات أرسلت من فرنسا إلى الجزائر في شكل حوالات سنة 1954"[3].

"وبالنسبة للخدمات الطبية والمنشآت الصحية، أيضاً فإن السلطات الاستعمارية لم تهتم بها إلا في المراكز الآهلة بالمستعمرين. لذلك اندلعت ثورة نوفمبر سنة 1954 والأغلبية الساحقة من الجزائريين لا تعرف الطبيب أو المستشفى أو المستوصف، ولا تستعمل الأدوية، بل إن التداوي، في أريافنا، مع العلم أن معظم الأهالي في الأرياف وفي القرى، إنما كان يتم بالطرق التقليدية، مثل استعمال العشب باختلاف أنواعه وسائر الحبوب النشوية، واللجوء في كثير من الأحيان، إلى الرقيا والنار والتمائم"[4].

"إن هذا التجهيل المخطط له، في الواقع، قد أدى إلى خلق مجتمع ساذج في أغلبيته، له نحو المستعمر شعور مزدوج بالإعجاب والكراهية: أما الإعجاب ففيما توصل إليه الأجنبي من معرفة، وما حققه من تقدم وازدهار، وما حاز عليه من ثروة ورفاهية وسيطرة على التقنيات العصرية، وأما الكراهية فناتجة عن الإحساس بكون ذلك الأجنبي يمتص خيرات البلاد، وينهب أهلها دون أن يجد من يقف له بالمرصاد، وما من شك أن هذا الشعور المزدوج هو الذي ساعد، مع مر الأيام، على ميلاد ثم تطوير وتدعيم الحركة الوطنية في الجزائر"[5].

---

[1] نفسه

[2] العربي الزبيري، **المصدر السابق**، ص25

[3] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص26.

[4] العربي الزبيري، **المصدر السابق**، ص27

[5] نفسه، ص26

"قبل الثورة كانت الكشافة الإسلامية نشطة ولها انتشار واسع فيما يبدو، وكانت تمثل توجها وطنيا تعبر عنه في بياناتها وآراء قادتها والأناشيد التي كانت تلقنها لأعضائها، وقد وجدنا اهتماما بها من قبل الصحافة الوطنية مثل البصائر والمنار اللتين كانتا تنقلان أخبار الكشافة بتعاطف واضح، بما في ذلك نشر البيانات وأسماء الأفواج والقادة، وابتداء من سنة 1948 أصبح هناك جناحان للكشافة وهما الكشافة الإسلامية الجزائرية الوفية لمبادئ مؤسسها بوراس، والأخرى شبيبة الكشافة الإسلامية الجزائرية التي انطلقت منذ السنة المذكورة والتي يبدو أنها ذات ميول سياسية معاصرة"[1].

"ومع بداية الثورة وتغير العلاقات مع السلطة الاستعمارية وجدنا الكشافة الإسلامية تتخذ موقفا يمكن وصفه بالمتشدد، فقد نددت بالدعوة التي خرج بها اجتماع شيوخ المدن (رؤساء البلديات) الفرنسيين ورؤساء الغرف الفلاحية والمنظمات (الرجعية) ... ودعوا فيه إلى القمع ضد الجزائريين، لذلك خرجت الكشافة بعد اجتماع عقدته في سطيف خلال شهر يوليو للتنديد بموقف السلطة التي لم تضع حدا لهذه الحملة، واعتبرت الكشافة موقف الشيوخ وزملائهم قد أملاه الحقد العنصري الذي يوسع شقة الخلاف بين عناصر (الأمة الواحدة) (كذا)، وفي الأخير دعا بيان الكشافة جميع العناصر النظيفة في الشعب، وخصوصا الشباب، إلى رفض جميع المناورات الرجعية ... والواقع أن هذا بيان سياسي إلى حد كبير، فقد استنكر التفرقة بين عناصر الأمة الواحدة، والمقصود بذلك هم المسلمون والأوروبيون معا، ودعا البيان إلى عزل العناصر الرجعية، وهذه كلها تعبيرات غامضة ستتحول إلى (هم / نحن) بعد أن فقدت هذه الدعوة معناها لأنها لم تجد آذانا صاغية من الطرف الآخر"[2].

"واصلت فرنسا سياستها الدينية في الجزائر، فالمؤسسات بقيت تحت سلطتها وتعيين رجال (الديانة) الإسلامية كان يتم بقرارات منها، والأوقاف والقضاء والإفتاء والجمعيات الخيرية الإسلامية كلها كانت تابعة لإدارة الشؤون الأهلية بالولاية العامة"[3].

"أبقى الفرنسيون على بعض المساجد الرسمية في مختلف المدن الجزائرية، وجعلوا على كل مسجد رسمي هيئة تتمثل في الإمام وأحيانا المدرس والقيم والمؤذن وبعض الأعوان الذين يقومون بحاجة المسجد من غلق وفتح ونظافة وصيانة، وأحيانا إقراء القرآن الكريم، وإلى جانب هذه المساجد الرسمية هناك مساجد شعبية بناها الشعب من حر ماله وأوقف عليها ما يلزمها من الأوقاف (الأحباس)، وفي عهد الحركة الإصلاحية ظهرت مساجد حرة كثيرة غير تابعة لا للدولة الفرنسية ولا للزوايا والطرق الصوفية، ولكنها مساجد بناها المتأثرون ي لحركة الإصلاحية للصلاة ودروس الوعظ والإرشاد والإصلاح والوطنية، وهكذا يمكن الحديث عن مساجد رسمية ومساجد شعبية، والمساجد الأخيرة تكثر في الأرياف والقرى والمدن الصغيرة"[4].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص26.

[2] نفسه، ص31.

[3] نفسه.

[4] نفسه ، ص44.

"الزوايا مؤسسات دينية وتعليمية معترف بها، فهي بيوت للعبادة والعلم واستقبال الغرباء، وكثير منها كان يقوم بالتعليم وإقراء القرآن، ومعظم الزوايا التي كانت تقوم بهذا الدور كانت في الأرياف والمناطق النائية، وهي التي كانت تقدم الغذاء الروحي للشعب أمام الجفاف الذي عانت منه التربية والتعليم طبقا للثقافة العربية الإسلامية، وهي التي حافظت على مصادر التراث الوطني كالمخطوطات، وكانت تستقبل أفواج التلاميذ الذين لم يجدوا مكانا لهم في المدارس الأهلية (فرنكو – ميزولمان) أو الذين لم يرغب آباؤهم في إرسالهم إلى هذه المدارس، أما الغذاء الروحي المحض فقد كانت الزوايا تقوم به باستقبال (المقدمين) والمريدين وإنشاد الأذكار وإقامة الحضرة و(الزردات) (الولائم) التي هي تجمعات للتعارف والإعلام والتجنيد والتمويل، كما كانت الزوايا تقوم بدور اجتماعي هام وهو الإصلاح بين الناس والمحافظة على الاستقرار الذي هو شيء أساسي للسلم الاجتماعي والإنتاج الاقتصادي، وقد صدق من أسماها (حراس الظل) لأنها حافظت على الهوية والثقافة الوطنية دون ضجيج ولا ادعاء"[1].

"حقيقة أن الفرنسيين حاولوا توظيف الزاوية لتحقيق مآرب سياسية خاصة بهم، ولكن الزاوية كانت أيضا تستفيد منهم المحافظة على دورها الاجتماعي والعلمي والاقتصادي، وقد بقيت الزوايا مؤسسات فاعلة طيلة عهد الثورة ولعب بعضها دورا إيجابيا لصالح الثورة رجعت به إلى سالف عهدها في المقاومة، ولذلك عانت التخريب والاضطهاد، واضطر بعض زعمائها إلى الاغتراب وانضم مريدوها إلى الثورة وأبلوا فيها البلاء الحسن"[2].

بالنسبة لوضع القضاء "كان بالجزائر أنواع من الأقضية وأنواع من المحاكم، فقد أنشأ الفرنسيون محاكم جنائية ومحاكم مدنية ومحاكم صلحية (...) وأخرى تجارية (...) وتعددت المحاكم بتعدد المناطق عسكرية ومدنية، وبتعدد المناطق شرعية وعرفية ... ثم إن هناك محاكم شرعية يحتكم إليها المسلمون في بعض قضاياهم وأخرى فرنسية مدنية يحتكم إليها سكان الجزائر سواء كانوا مسلمين أو أوروبيين. وهكذا نخرج بنتيجة وهي تعدد القضاء، ولكن رغم تعدده فهو موحد ويصب في خانة القانون الفرنسي ويخدم الدولة الفرنسية. كان القضاء الإسلامي في الجزائر عشية الثورة لا يخرج عن الأحوال الشخصية بين المسلمين، ذلك أن أنواع القضاء الأخرى قد انتزعت منه كالجنائي والتجاري والصلحي (من الصلح) والعسكري"[3].

ويشمل ذلك عمليا "الاستئناف، فالقاضي المسلم الذي تعطيه الشريعة حق الحكم في جميع أنواع الأحكام قد جرده القانون الفرنسي من كل الصلاحيات ما عدا البت في قضايا الزواج والطلاق والحضانة والميراث والنفقة وما شابهها"[4].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق** ، ص ص 45-46.

[2] نفسه ، ص46.

[3] نفسه ، ص49.

[4] نفسه ، ص50.

3-الأوضاع الثقافية:

قبل اندلاع الثورة الجزائرية "كان الاستعمار قد انتهى تقريباً من مهمته الأساسية، الخاصة بالمسخ والتشويه والتجهيل. قبل اندلاع ثورة نوفمبر إلى أن حوالي 19% فقط، من الجزائريين متعلمون، يدخل في هذه النسبة المئوية من يحسن القراءة والكتابة سواء بالعربية أو بالفرنسية، وكانت جامعة الجزائر التي تعد، نظرياً، من أكبر جامعات فرنسا تجمع في مدرجاتها حوالي ستة آلاف طالب، لا يزيد عدد الجزائريين منهم عن خمسمائة طالب، معظمهم من أبناء الطبقات التي صنعها الاستعمار لخدمة مصالحه"[1].

ذكر أبو القاسم سعد الله بأن الباحثين قد لاحظوا قبل الثورة التحريرية " أن طفلا واحدا مسلما من كل عشرة أطفال كان يذهب إلى المدرسة، بينما كل الأطفال الأوروبيين تقريبا كانوا يدرسون، أما الأمية فقد بلغت 94% في الرجال المسلمين و 98% في النساء المسلمات، ولم يدخل التعليم الثانوي من المسلمين سوى 7000 تلميذ، ولا التعليم العالي سوى 685 طالبا"[2].

"ففي مجال التعليم الابتدائي، مثلاً، نجد أن الأطفال الفرنسيين الذين هم في سن الدراسة كلهم يقبلون في المدارس التي تطبق البرامج السارية المفعول في "الوطن الأم"، وبواسطة معلمين أكفاء تعطى لهم كافة الوسائل الضرورية لأداء رسالتهم على أحسن وجه. أما الأطفال الجزائريون، فإن المصادر المتزمتة نفسها تذكر بأنهم عندما يبلغون سن الدراسة، لا يجدون سوى مقعد واحد لكل خمسة ذكور، ومقعد آخر لعدد يتراوح ما بين ست عشرة وست وسبعين فتاة ، معنى ذلك أن طفلين جزائريين فقط من جملة حوالي ثلاثين كان يمكن لهما أن يدخلا المدرسة في سنة 1954 ، الأمر الذي يسمح لنا أن نؤكد بأن حوالي 7% فقط من أبناء الجزائر كانت لهم فرصة التعليم، أضف إلى ذلك نسب الفشل والعجز عن مواصلة الدراسة" لظروف ترتبط عادة بالاحتياج والفقر[3].

"ومن الجزائريين، رغم كل شيء، من يوفر لبناته تعليماً قرآنياً وقلة قليلة جداً منهم من يرضى بإرسالهن إلى المدرسة الفرنسية. وسواء تعلمت الجزائرية في هذه أو في تلك من المدرستين، فإنها تلازم البيت، نزولاً عند رغبة العائلة ووفقاً لما تنص عليه عادات البلاد وتقاليدها"[4].

"ولم تكتف السلطات الاستعمارية بسد أبواب التعليم الفرنسي في وجه الجزائريين، بل إنها بذلت كل ما في وسعها لمحاربة اللغة العربية سواء في المدارس أو في الكتاتيب. ولقد نجحت في ذلك إلى أقصى الحدود حتى إن الجزائر التي كانت قبل الاحتلال، توفر لكافة أبنائها جميع الشروط اللازمة للحصول على نصيبهم في العلم والمعرفة، قد أصبح شعبها أمياً بنسبة حوالي ثمانين بالمائة سنة اندلاع الثورة "[5].

---

[1] العربي الزبيري، **المصدر السابق** ، ص ص 20-21.

[2] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص13.

[3] العربي الزبيري، **المصدر السابق**، ص 21.

[4] نفسه، ص26

[5] نفس، ص 21.

4-الأوضاع السياسية.

بالنسبة للوضع القانوني والإداري للجزائريين عشية الثورة الجزائرية "نلاحظ أيضا مجموعة من الاستثناءات، فهذا المستشرق الفرنسي لويس ماسينيون يقول إن الجزائريين المسلمين كانوا من الناحية القانونية رعايا فرنسيين منذ 1834، 1865 وليسوا مواطنين. ولم يعطهم القانون حق إرسال نواب عنهم إلى البرلمان الفرنسي إلا سنة 1944، أما دستور سبتمبر 1947 المعروف بقانون الجزائر فقد منحهم المواطنة الفرنسية الكاملة، حسب قوله، اعتمادا على التصور الإسلامي لحكم أهل الذمة (!) ولكن مع إبقائهم على أحوالهم الشخصية الإسلامية، ونتيجة للقانون الأخير (الدستور) ألغيت القيود على الهجرة العمالية إلى فرنسا، وتم منح العلاوات والتقاعد لقدماء المحاربين الجزائريين بالمساواة مع الفرنسيين، وفرضت الخدمة العسكرية الإجبارية على جميع الاحتياطيين[1].

أما من الناحية الإدارية فقد "كانت الجزائر مقسمة إلى ثلاثة أقاليم على رأس كل إقليم وال، وله نواب، وكل ولاية مقسمة إلى دوائر، وكل دائرة إلى بلديات إما كاملة الصلاحيات وإما مختلطة، هذا في شمال البلاد، أما في جنوبها، فهناك أربع مقاطعات عشية الثورة، وهي: عين الصفراء، والواحات الصحراوية، وغرداية، وتقرت، بالإضافة إلى عشر بلديات مختلطة، وتسع ملحقات، إضافة إلى تيديكلت وجانت والهقار، وهي مناطق تابعة للملحقات"[2].

سياسيا كان الحكم في الجزائر "في يد الوالي العام الممثل للحكومة الفرنسية في الجزائر والمعين من قبلها، وهو يتبع رسميا وزارة الداخلية باعتبار أن الحكم في الجزائر مدني، وكان اسم الحاكم عند اندلاع الثورة هو (روجي ليونار)، والحاكم يبقى عادة في ولايته بين ثلاث وأربع سنوات، وهو يسير شؤون الجزائر إداريا وسياسيا وعسكريا واقتصاديا، وتحته مجموعة من المصالح والإدارات والقطاعات العسكرية والمؤسسات الاقتصادية، وقد جرب الجزائريون عددا كبيرا من هؤلاء الولاة فوجدوهم غالبا خاضعين لضغط أصحاب المصالح الاقتصادية والسياسية من الكولون، وقد تدعم موقف هؤلاء منذ أصبحت الميزانية تناقش في الجزائر ثم ترفع إلى الحكومة والبرلمان الفرنسي للموافقة عليها، ولم يكن للجزائريين أدنى سلطة ضغط لأنهم لم يكونوا يتمتعون بالحقوق السياسية والحريات المدنية من جهة، ولأنهم لم يكونوا ممثلين في البرلمان الفرنسي حيث تناقش الميزانية من قبل ممثلي الكولون ثم تتم الموافقة عليها في غياب كامل للجزائريين"[3].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق** ، ص14.

[2] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص ص14-15.

[3] نفسه، ص14.

بناء على قانون 1947 "أصبح للجزائر مجلس محلي (برلمان) يسمى المجلس الجزائري، صلاحياته تنتهي عند مناقشة ما يعرضه عليه الوالي من مسائل، فهو مجلس استشاري وحسب، ولكن تركيبته هي الأهم، فهو يتألف من 120 عضوا، نصفهم جزائريون ونصفهم فرنسيون (رغم فارق عدد السكان)، ومدته ست سنوات"[1].

قبل اندلاع الثورة الجزائرية "كان أغلب أعضاء القسم الأول في المجلس من الراديكاليين المستقلين (بالتعريف الفرنسي)، أما أعضاء القسم الثاني فأغلبهم (51 منهم) من المستقلين، وكل هيئة في المجلس يمثلها ستون عضوا، وعبارة (مستقلين)، بالنسبة للجزائريين تعني أن الإدارة هي التي أوعزت لهم بالترشح وضمنت لهم النجاح حتى تقطع الطريق أمام مرشحي الأحزاب الوطنية واليسارية، مثل حزب الشعب (حركة الانتصار) وحزب البيان، والحزب الشيوعي، أما جمعية العلماء فرغم أنها تعتبر قائدة لتيار إصلاحي قوي فإن رجالها لا يترشحون في الانتخابات لأنها جمعية دينية ثقافية وليست حزبا سياسيا"[2].

"عندما أصبح تزوير الانتخابات مسألة مكشوفة تمارسها الإدارة دون وجه حق ولا غطاء شرعي، وعندما تكاثرت الاعتداءات على الحريات المدنية والسياسية بالاعتقال ومصادرة الصحف وإغلاق المدارس تجاوبت الأحزاب المذكورة، بالإضافة إلى جمعية العلماء والشخصيات المستقلة والتأمت في العاصمة لتكوين (جبهة للدفاع عن الحرية واحترامها)، هكذا ولدت هذه الجبهة في أغسطس 1951 على يد زعماء الأحزاب وجمعية العلماء، ورغم الخطب والإعلان عن برنامج جذاب وفي الصميم فإن الجبهة سرعان ما تفتتت وتخلت عن مواصلة الاجتماعات والعمل المشترك، وبذلك انتصرت الإدارة التي واصلت سياستها القمعية وانتخاباتها المزورة"[3].

كان مصالي الحاج زعيما شعبيا لحزب الشعب، "هذا الحزب الذي تأسس سنة 1937 ظل هو العمود الفقري في سياسة المطالبة باستقلال الجزائر والعمل على تحقيق ذلك بكافة الوسائل ومنها السلاح، وفي مرحلة قريبة من بداية الثورة جرى داخل الحزب بعض الخلاف حول الطرق المؤدية للاستقلال: هل هي مقاطعة العمل السياسي داخل النظام أو التعامل مع النظام بوجهين: وجه ظاهري تمثله المشاركة في الانتخابات ووجه باطني أو سري وهو الإعداد لثورة مسلحة، وقد استقر الرأي على ذلك المنهج فأصبحت (حركة الأنصار) هي الوجه السياسي الظاهري و (المنظمة الخاصة) هي النواة لتحضير الثورة في

---

[1] نفسه ، ص17.

[2] نفسه ، ص16.

[3] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص17.

السرية، بينما بقي حزب الشعب الذي حلته السلطة الفرنسية واعتبرته خطرا على أمن الدولة ومصير الجزائر الفرنسية، هو التنظيم الذي يغطي الاثنين وهو المرجع في السياسة وفي العمل المسلح"[1].

أصيبت حركة انتصار للحريات الديمقراطية في مقتل نتيجة الأزمات المتعددة التي عرفتها بداية من أزمة لمين دباغين 1948 وصولا إلى الأزمة البربرية 1949 إلى أزمة اكتشاف المنظمة الخاصة مارس 1950 وصولا إلى أخطر أزمة شطرت الحزب إلى غير عودة بين جناحين متخاصمين متنافسين هما أنصار مصالي الحاج (المصاليون) وأنصار اللجنة المركزية (المركزيون)، والتي تصاعدت بتبادل الاتهامات مع فشل محاولات رأب الصدع رغم المحاولة الفاشلة التي قامت بها اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتي تأسست في 23 مارس 1954؛ حيث لم يلتحق بها سوى بقايا مناضلي المنظمة الخاصة وكذا أنصار اللجنة المركزية.

استنتاج:

قبيل ثورة التحرير كانت الحركة الوطنية الجزائرية في أصعب أوقاتها نتيجة تباين المواقف وتوالي الإخفاقات من إحجام الفرنسيين على التجاوب مع مطالبها ناهيك عن الانقسام داخل صفوفها مما جعل في وضع ضعيف أمام مواجهة مؤامرات وقمع السلطات الفرنسية مع ذلك فتحت الباب أمام بروز خيار جديد سيستفيد من هذه الوضعية لصنع التغيير المنشود باستغلال تنامي الفكر الاستقلالي لدى الجزائريين ورغبتهم في إحداث التغيير المنشود وفي هذه الظروف العصيبة ولدت جبهة التحرير الجزائرية وثورتها المسلحة التحريرية في فاتح نوفمبر 1954.

[1] نفسه ، ص18.

المحور الثاني: ميلاد جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني واندلاع الثورة(قراءة في بيان أول نوفمبر 1954)

تمهيد

1-التحضيرات لتفجير ثورة التحرير وميلاد جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني.

2-اندلاع ثورة التحرير والتوزيع الجغرافي للعمليات العسكرية الأولى.

3-بيان أول نوفمبر 1954.

4-ردود فعل الجزائريين والحركة الوطنية على اندلاع ثورة التحرير.

5-التحديات التي واجهت الثورة الجزائرية خلال عامها الأول.

استنتاج

تمهيد:

اندلعت ثورة التحرير الجزائرية في ظل ظروف دولية متميزة عرفت تصاعد المدّ التحرري في العالم، مع أن الوضع الداخلي كان جدّ متدهور إن استثنينا نمو الوعي السياسي الاستقلالي ونضجها لدى الجزائريين ورغبتهم في تغيير أوضاعهم المزرية. كان تفجير ثورة نوفمبر 1954 حتمية وليست خيارا بالنظر لتعسف إدارة المحتل الفرنسي وعدم تجاوبها مع محاولات الجزائريين السلمية لتحسين أوضاعهم والاستجابة لمطالبهم.

1-التحضيرات لتفجير ثورة التحرير وميلاد جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني.

منذ تأسيس المنظمة الخاصة في 15 فيفري 1947 والتي كانت مهمتها الأساسية التحضير للكفاح المسلح، باشرت هذه الهيئة دورها لتحقيق هذه الغاية على الرغم من الصعوبات المادية التي واجهتها، غير أن اكتشافها في 1950 أضعفها كثيرا وأدى إلى تأخير تفجير الثورة؛ مع ذلك نجحت في التئام أعضائها من جديد خاصة عندما انضمت إلى جانب المركزيين مؤسسة ما يعرف باللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954. هذه الأخيرة لم تعش طويلا بالنظر لاختلاف وجهات النظر حول تفجير الثورة حيث كانت العناصر المحسوبة على المركزيين تصر على مسألة الإجماع مما أدى بعناصر المنظمة الخاصة باختيار وجهة جديدة.

في هذه الظروف ولدت مجموعة 22 والتي اجتمعت في ضاحية صالمبي (المدنية) بالجزائر العاصمة في شهر جوان 1954 ببيت المناضل الياس درّيش. مع ان الاجتماع لم يشترك به فعليا سوى 21 عضوا ترأس الاجتماع بحكم السن المناضل الشهيد مصطفى بن بولعيد. طرح في جدول أعماله ثلاث نقاط تتعلق بتحضيرات المنظمة الخاصة وأزمة الحزب وقرار تفجير الثورة من عدمه.

كانت التقرير يتحدث عن صعوبات مادية جمّة لكن حماسة الحاضرين أرادت تجاوز هذا العائق عندما قال المناضل الشهيد ديدوش مراد " يكفي أن يكون لديك رصاصتين لتستولي على سلاح عدوك". كما أريد تجاوز مسألة الخوف من قبول الشعب للثورة؛ مرددا هذا الأخير مجددا مقولة مشهورة جاء فيها:" أيها الإخوة إن الشعب الجزائري أشبه بالعصف اليابس لا ينتظر سوى عود الثقاب لكي يشتعل فارموا أيها الإخوة عود الثقاب".

كما كان النقاش بخصوص أزمة الحزب يؤكد على صعوبة المشكلة وأن المجموع قدمت جهودها في ذلك مع الحياد وعدم التورط في صراع الطرفين المتنازعين[1]. لنصل لاحقا إلى النقطة الأساس وهي قرار تفجير الثورة المسلحة من عدمها حيث دار حولها نقاشا ساخنا أفضى في الأخير إلى إقرار تفجير الثورة التحريرية وتكليف المناضل محمد بوضياف بالقيام بالتنسيق الضروري لتنفيذ هذا القرار.

[1] محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954**، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1985، ص248.

سارت الأمور التنظيمية بطريقة متسارعة لاحقا وعقدت العديد من اللقاءات التنسيقية لتفجير ثورة التحرير أبرزها اجتماع لجنة الستة في 23 أكتوبر 1954 (محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، كريم بلقاسم، رابح بيطاط، العربي بن مهيدي) [1] حيث انعقد اللقاء في بلدية رايس حميدو (بوانت بيسكاد) غرب العاصمة. طرح خلاله جدول أعمال يتكون من النقاط التالية:

1-تحديد تاريخ وساعة اندلاع الثورة التحريرية.

2-إعداد البيان الأول للثورة الجزائرية.

3-تحديد كيفية التفجير وآلياته وقادة المناطق.

وهكذا تقر في هذا الاجتماع الإعلان عن الواجهة السياسية وهي جبهة التحرير الوطني والواجهة العسكرية وهي جيش التحرير الوطني. وكذا تحديد تاريخ يوم وساعة تفجير الثورة وهي الساعة صفر من يوم الاثنين 1 نوفمبر 1954. كما تقرر تقسيم التراب الوطني إلى خمس مناطق وتعيين مسؤول على رأس كل منطقة مع نوابه وفقا لما يلي:

*المنطقة الاولى (الأوراس): مصطفى بن بولعيد ونوابه شيهاني البشير وطاهر نويش وعباس لغرور.

*المنطقة الثانية (الشمال لقسنطيني): ديدوش مراد ونوابه زيغود يوسف والاخضر بن طوبال.

*المنطقة الثالثة (القبائل الكبرى): كريم بلقاسم ونوابه عمر اوعمران ومحمد سعيد وزعموم.

*المنطقة الرابعة (العاصمة وضواحيها): رابح بيطاط ونوابه سويداني بوجمعة وأحمد بوشعيب.

*المنطقة الخامسة (وهران وضواحيها): العربي بن مهيدي ونوابه رمضان عبد المالك وعبد الحفيظ بوالصوف.

كان من الصعب على القيادة الثورية الناشئة القيام بكل الإجراءات التنظيمية واستكمالها في هذا الظرف القصير. كان عليها إذا القيام بالحدّ الأدنى من التنظيم الذي يسمح باستعجال تفجير ثورة التحرير الجزائر بحكم أن الوقت لم يعد يسمح بتأخير العملية خوفا من انزلاق مناضلي المنظمة الخاصة في أزمة الحزب. يعبّر الأخضر بن طوبال عن هذه الجدلية المتأرجحة بين التفجير أو التنظيم بقوله:"كان المخرج الوحيد الممكن أمام الشعب الجزائري هو تسريع التفجير المسلح للثورة دون انتظار دراسة دقيقة ومحددة يجري إتباعها ودون انتظار البلورة الكاملة لبرنامج عمل ولتنسيق على كل المستويات. كان ثمّة حلاّن أمام مجموعة 22: إما التنظيم أولا ثم التفجير فيما بعد، أو التفجير أولا والتنظيم فيما بعد (..) كنّا مضطرين لاختيار الحل الثاني".

لقد تبنت القيادة الثورية مبدأين أساسيين للتنظيم هما:

*اللاّمركزية ويرجع ذلك بالطبع إلى شساعة مساحة الجزائر وصعوبات التنسيق المتوقعة، بمعنى ترك حرية الاجتهاد في القرار والعمل لدى قيادة المنطقة نفسها.

[1] المرجع نفسه، ص249.

*أولوية الداخل على الخارج بمعنى أنّه لا يمكن عمل أيّ شيء دون موافقة المجاهدين داخل الجزائر؛ ولو أن هذا المبدأ قد عطّل تنفيذه لتقييده بشروط صعبة التحقيق في الظروف الحالية ترتبط بإرساء الجهاز السياسي والعسكري للثورة وتامين امتدادها، ثم خلق سلطة مضادة للسلطة الاستعمارية في الداخل مع تعميم انعدام الأمن من شأنها القيام بمهام الإدارة، وفي مرحلة لاحقة ومتقدمة إنشاء مناطق محرّرة ومحصّنة بعيدة لا يمكن للفرنسيين الوصول لها.

في الواقع حسب تقديري فهذه النظرة والرؤية المتوقعة لتفجير الثورة التحريرية وامتدادها تبدو لي أن مقرّريها كانوا متأثرين بفلسفة وأسلوب الثورة الفيتنامية وكيفية نجاحها في إنشاء مناطق محرّرة شمال الفيتنام كانت منطلقا نحو تحرير بقية المناطق. هذا لن يكون غريبا بحكم تأثر حركات التحرر ببعضها البعض.

2-اندلاع ثورة التحرير والتوزيع الجغرافي للعمليات العسكرية الأولى.

بعد كل هذه التحضيرات اندلعت ثورة التحرير الجزائرية على الساعة صفر من ليلة يوم الاثنين 1 نوفمبر 1954 في مختلف مناطق الوطن بالخصوص في شرق ووسط البلاد ونسبيا في الغرب الجزائري.

يعلق موريس فلوري (Maurice Flory)[1] عن هذا الحدث سنة 1959 بقوله: "في ليلة 31 أكتوبر – 1 نوفمبر 1954، نفذت مجموعات إرهابية مائة هجوم في نقاط مختلفة في الجزائر. هذه الأحداث الدموية هي جزء من سلسلة طويلة من المشاكل ولا تبدو في البداية أكثر خطورة من أعمال الشغب في سطيف في مايو 1945. لا أحد في فرنسا أو في الخارج لا يزال يفكر في حرب الجزائر. الصراع خطير بالتأكيد. إنه داخلي بحت. النظام مضطرب يجب استعادتها بوسائل الجيش والشرطة المتاحة لأي دولة على أراضيها. لأن الجزائر كانت أرضًا فرنسية منذ عام 1830"[2].

إن اختلاف عدد وحجم العمليات الثورية الأولى عبر الوطن يمكن تفسيره بعوامل ترتبط بأسبقية المناطق الشرقية والوسطى (الأوراس والشمال القسنطيني ومنطقة القبائل) في نشاط العمل السياسي قبيل الثورة منذ فترة ما بين الحربين وخلال الحرب العالمية الثانية وانتفاضة 8 ماي 1945 ، حيث كانت دوما منطقة حاضنة لعمل الوطني بمختلف توجهاته الإصلاحي والاندماجي والاستقلالي. وكذا حجم المناضلين التابعين للمنظمة الخاصة في هذه المناطق وسهولة التجنيد وتعداد المجاهدين ليلة أول نوفمبر حيث جمعت المناطق الثلاث 850 مجاهد بمعنى حوالي 85% من عدد المجاهدين أثناء تفجير ثورة التحرير. يضاف إلى ذلك أن المناطق الشرقية كان من السهل عليها نسبيا الحصول على السلاح عبر الحدود

[1] موريس فلوري (Maurice Flory)، أستاذ بكلية الحقوق والاقتصاد في إيكس أون بروفانس بمرسيليا، من مؤلفاته؛ الوضع الدولي لحكومات اللاجئين وقضية فرنسا الحرة، باريس، 1952؛ نحو مفهوم جديد لأسير الحرب القواعد العسكرية في الخارج 1955؛ فكرة الأراضي العربية وتطبيقها على مشكلة الصحراء 1957.

[2]Maurice Flory, Algérie et Droit international, In: **Annuaire français de droit international**, volume 5, 1959. pp. 817-844,p817.

التونسية والليبية خاصة عبر نشاط مناضلي وادي سوف في تسريب السلاح ونقله إلى الأوراس منذ تأسيس المنظمة الخاصة في 1947. كما لا يمكن نسيان تعرض هذه المناطق إلى قمع شديد خاصة مجازر 8 ماي 1945 والتي خلفت استياء كبيرا لدى الجزائريين ورغبة للانتقام من هذا العدو الذي لم يعد يفهم لغة السياسة.

أما بخصوص نقص العمليات في المنطقة الخامسة وعدم فعاليتها فيرجع إلى عدم معرفة قيادة المنطقة الكافية بها وقلة عدد المناضلين في المنظمة الخاصة بها والتواجد المكثف للمعمرين بها. في حين أن المناطق الجنوبية خاصة الشرقية منها كان يتعّر عيها القيام بعمليات ثورية في مناطق مكشوفة وأرادت القيادة الثورية الاحتفاظ بها كمناطق آمنة للإمداد بالسلاح؛ مع ذلك نجد هناك محاولات للمشاركة عسكريا في هذا العمل الثوري من خلال معركة 15 نوفمبر 1954 بمنطقة وادي سوف والتي يمكن اعتبارها حسب الدكتور علي غنابزية أول مواجهة مباشرة خلال ثورة التحرير الجزائرية.

استهدفت هذه العمليات الثورية الأولى مراكز الشرطة ومناطق تواجد القوات الفرنسية ومصالحها المختلفة حيث كانت عمليات نوعية ومدروسة من خلال أفواج ومجموعات صغيرة. بلغ تعداد المجاهدين حوالي 1000 مجاهد. حرصت هذه المجموعات على مباغتة العدو وتجنب الدخول في اشتباكات مباشرة معه؛ طبعا لعدم تكافؤ القوة بين الطرفين وتجنبا للخسائر المتوقعة وضمانا لنجاح عمليات تفجير الثورة الأولى لضمان نجاحها مستقبلا؛ فصعوبة الأمور ابتدائها.

لقد تميزت الانطلاقة الأولى لثورة التحرير بثلاثة عناصر مهمّة هي:

*الوحدة الزمنية لعملية انطلاق ثورة التحرير في مختلف مناطق الوطن؛ الهدف من ذلك أن يسمع وتعرف فرنسا والعالم بأسره بهذه الثورة الجزائرية المسلحة كما يراد تمرير رسائل تؤكد عد عشوائيتها أو عفويتها بل انتظامها ووطنيتها.

*الشمولية والوطنية بمعنى أنها لم تقتصر على منطقة دون أخرى من الوطن. ولو ان تطبيقها وتوزيعها لم يتحقق عمليا سوى نسبيا.

*المزج بين الكفاح المسلح والسياسي بمعنى استخدام العمل العسكري والسياسي حيث ترجم ذلك بصدور بيان أول نوفمبر بالموازاة مع تفجير ثورة التحرير الجزائرية.

كما يعلق مجددا موريس فلوري (Maurice Flory) على اندلاع ثورة التحرير في الجزائر سنة 1954 وانتشارها بقوله "التقدم مثير للإعجاب. الشغب هذه المرة عام ومنظم. في فرنسا وفي الخارج نتحدث الآن عن الحرب في الجزائر. كيف حدث هذا التحول؟ يمكن أن ينتج فقط من خطة معدة بدقة والعمل الدائم لفريق من الرجال الماهرين. اللجنة الثورية للوحدة والعمل (C.R.U.A) التي تم إنشاؤها في عام 1954 تم تحويلها (..) إلى جبهة التحرير الوطني، وهو الاسم الذي سيحدد من الآن فصاعدًا جميع الجزائريين

الذين أرادوا قهر الاستقلال بالسلاح". وفق هذا الأخير أيضا "فجبهة التحرير الوطني هي من تقود من القاهرة وتونس جيش التحرير الوطني الذي يقود القتال العسكري في الجزائر"[1].

3-بيان أول نوفمبر 1954:

شكلت وثيقة بيان أول نوفمبر 1954؛ أول وثيقة مرجعية رسمية لثورة التحرير الجزائرية. وان اختلفت تسمياتها من منشور بمعنى تم توزيعه في الداخل والخارج إلى بيان بمعنى تمّ إذاعته بين الناس شارحا أهداف الحركة الثورية أو نداء لما فيه دعوة للجزائريين للالتحاق بهذه الثورة التحريرية واحتضانها. صدر هذا البيان في نسخته الأولى بالفرنسية وطبع في المنطقة الثالثة بالقبائل وترجم إلى اللغة العربية وأذيع من صوت العرب في القاهرة معلنا ميلاد ثورة التحرير الجزائرية مبرزا ظروف اندلاعها وأهدافها ووسائل كفاحها ومبررات اتخاذها قرار اعتماد العنف المسلّح كخيار لنيل للتحرر والاستقلال في مواجهة ما وصفه بيان نوفمبر 1954 بالاستعمار الأعمى.

أ)الأفكار الواردة في بيان نوفمبر 1954:

***الفكرة الأولى:**

وتضمنت الأسباب العميقة التي دفعت لاتخاذ هذا القرار، وشرح مسار كفاح الجزائريين السياسي المرتبطة بنشاط الحركة الوطنية الجزائرية مبرزا وصولها لنهايتها وهي بالطبع إحداث الوعي بفكرة التغيير والاستقلال والتحرر مع رفض المحتل الاستجابة للطروحات السلمية للجزائريين.

***الفكرة الثانية:**

وشملت توضيح الظروف الداخلية والخارجية خاصة ثورتي تونس والمغرب ومبادرة التعايش السلمي وملائمة هذه الأحداث للقيام بعملية ثورية وبالتالي مبررات الاستعجال في اتخاذ هذا القرار الثوري.

***الفكرة الثالثة:**

وأبرزت خطورة الوضعية الحالية في ظل الانقسام السياسي لحزب الشعب؛ مع تأكيد ابتعاد الحركة الثورية عن الفئتين المتصارعتين واختيار المصلحة الوطنية باستهداف الاستعمار العدو الأعمى الذي رفض الخضوع لمطالب الجزائريين السلمية؛ من خلال حركة تجديدية اسمها جبهة التحرير الوطني.

***الفكرة الرابعة:**

تضمنت أهداف العملية الثورية وهي الاستقلال الوطني من خلال إقامة الدولة الجزائرية والاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية مع احترام جميع الحريات السياسية دون تمييز عرقي أو ديني. مع توضيح الأهداف الداخلية والخارجية.

***الفكرة الخامسة:**

برز خلالها وسائل الكفاح الثورية بالمزج بين الكفاح المسلح والسياسي في الداخل والخارج للتعريف بالقضية الجزائرية دوليا من خلال تعبئة كل الموارد الوطنية حسب تعبير البيان.

---

[1]Maurice Flory, Algérie et Droit international, ,op.cit, p817.

***الفكرة السادسة:**

اشتملت تصور جبهة التحرير الوطني لآفاق الحل والتسوية مع الطرف الفرنسي في حالة فتح مفاوضات والذي حصنه البيان بالعديد من الشروط للاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها بشكل رسمي دون تجزئة. وكذا شكل العلاقات المستقبلية مع الطرف الفرنسي بعد الاستقلال بما في ذلك مصير الفرنسيون الذين يرغبون البقاء في الجزائر بعد الاستقلال.

ب)الخصائص الواردة في بيان أول نوفمبر 1954:

الخاصية الأولى وتتمثل في استيعابه لنضال الجزائريين السابقة من خلال نشاط الحركة الوطنية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، ومعرفته بحدود وإمكانات العمل السياسي في تحقيق أهدافه في ظل القوانين الاستعمارية التي تنكرت لحريات وحقوق الجزائريين.

الخاصية الثانية وظهر خلالها إدراك القيادة المفجّرة لثورة التحرير بصعوبة العملية التحريرية وهذا ما يفسر عدم إمكانية نجاحها من خلال الاعتماد ائتلاف أو أحزاب على انجازها؛ وهذا ما يفسر تركيز البيان على ربط مهمة التحرير بالشعب الذي يجب أن يجنّد كل إمكاناته لتحقيق هذه الغاية. فلا يمك لكل حركة ثورية في الغالب أن تنتصر دون سند شعبي؛ مثلما يقول زعيم الثورة الشيوعية في الصين ماو تسي تونغ:"الثورة أسماك مياهها الجماهير الشعبية".

لقد كان البيان وفق ما يقوله أبو القاسم سعد الله: "واضحا أيضا في توجيه الدعوة إلى الغناصر الوطنية الأخرى غير المنخرطة في حزب الشعب لأن العمل الآن أصبح يتمثل في تجميع وتنظيم جميع الطاقات الشعبية للتخلص من الاستعمار تحت لواء وطني واحد يدعى (جبهة التحرير الوطني)" [1].

الخاصية الثالثة وتتمثل في تصورها منذ البداية لإمكانية الحل السلمي للمشكلة الاستعمارية في الجزائر المحتلّة، لكن من خلال تحصينها بشرط الاعتراف باستقلال وسيادة الجزائر والذي من شأنه تحصين القضية الجزائرية من تلاعب المفاوضات المحتملة ومؤامراتها.

لقد حاول موريس فلوري (Maurice Flory) في دراسة سنة 1959 المعنونة بـ "الجزائر والقانون الدولي"؛ إبراز فلسفة توجهات جبهة التحرير الوطني في قتالها للفرنسيين بقوله: "هذا التطور هو الانعكاس الصادق للعقيدة التي طورها الوطنيون من جبهة التحرير الوطني طيلة 130 سنة من الضم التي تحملتها الجزائر تشكل بالنسبة لهم قوسًا مغلقًا الآن. إن وجود القوات الفرنسية في الجزائر مشابه لاحتلال عسكري غير شرعي. لم تتوقف الأمة الجزائرية والدولة الجزائرية عن الوجود. إن جبهة التحرير الوطني هي الناطق الرسمي باسم الأمة الجزائرية وأعطت نفسها مهمة إعادة الدولة الجزائرية إلى سلامتها. لهذا، الذي أقيم كحكومة دولة قائمة ، يخوض حربًا دولية تهدف إلى طرد المغتصب. وهكذا فإن العقيدة التي تم تحديدها بقوة تحدد الهدف المطلوب تحقيقه: استقلال الجزائر"[2].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص79.

[2]Maurice Flory, Algérie et Droit international, pp817- 818.

إن جبهة التحرير الوطني حسب هذا الأخير "سوف يسعى جاهداً لإيجاد التكتيك المرن والفعال الذي سيقوده إلى الهدف. يجب أن يكون العمل متعدد الأوجه للتقدم بسرعة أكبر. يجب أولاً أن نجد حلفاء للحصول على الأموال والأسلحة ، ولكن أيضًا لإعطاء تأثير أكبر للنضال وتوعية العالم كله بالصراع الجزائري. وبهذه الطريقة تأمل في حشد الرأي العام الدولي الذي يمثل حاليا قوة جبارة. بمساعدة مجموعة الضغط القوية هذه ، من الممكن أن نأمل في زعزعة موقف فرنسا"[1].

ج)أسلوب ولغة وتوجهات بيان نوفمبر 1954:

قيل الكثير في بيان نوفمبر 1954 من قبل الدارسين غير أنني سأتعرض لبعض القضايا التي أثارت الجدل محاولا إبداء رأيي في ذلك. مع ذلك سأحاول استعراض بعض مما كتبه أبو القاسم سعد الله في كتابه تاريخ الجزائر الثقافي الجزء العاشر اذ يعلّق قائلا:" فهل تعرض البيان إلى المسألة الثقافية؟ وهل كان صائغوه مؤهلين للحديث عن ماضي وحاضر ومستقبل الجزائر الثقافي؟ إلى أي حد كان بيان أول نوفمبر معبرا عن الهوية الثقافية للجزائر؟ إن الذين تناولوه بالتحليل معظمهم من المتعاطفين مع أصحابه وبالتالي رأوا فيه وثيقة كاملة تضمن كل هموم الجزائر ومشروع مجتمعها أثناء الثورة وما بعد الاستقلال، ولكن الذين انتقدوه رأوا فيه وثيقة كتبت على عجل وبقلم بسيط وفكر ساذج، وكان همها الوحيد انطلاق الثورة وليس بناء المستقبل"[2].

وقد اختلفت الآراء حسب أبو القاسم سعد الله "حول أهمية بيان أول نوفمبر من الناحية الإيديولوجية، فمنها الذي يعطيه قيمة كبيرة لذاته، ومنها الذي يقول بأنه فاتحة للعهد ومعلم في الطريق إلى بيانات وبرامج أخرى تتبلور مع تقدم الثورة نفسها ومع وجود مثقفين قادرين على صياغة مفاهيم حقيقية لثورة في حجم الثورة الجزائرية"[3].

ضمن هذا الإطار يقول فرحات عباس متحدثا عن البيان: "نستطيع أن نقول دون محاباة ولا مغالاة بأن هذا النداء يعتبر عقد ازدياد الجزائر الجديدة"[4]. وفيما يلي سأحاول استعراض جوانب من المسائل التي جلبت انتباهي في هذا البيان.

المسألة الأولى:

تتعلق بمسألة غياب البسملة في البيان؛ أعتقد أن هذا لا يحتاج حجم الجدل المطروح فالأمر يرتبط ببيان سياسي دبلوماسي موجه للعديد من الأطراف في الداخل والخارج ولا يستدعي مثل هذا الأمر على الرغم من حرص المسلمين على أن يبدؤوا أعمالهم عادة بتسمية باسم الله. لكن كتاب البيان ربّما أيضا لم يعتادوا على ذلك مع أنهم محسوبين على التيار الاستقلالي اليساري.

---

[1] Ibid, p 818.

[2] نفسه، ص76.

[3] المصدر نفسه، ص80.

[4] نفسه.

المسألة الثانية:

والمتعلقة بكتابة النسخة الأولى للبيان باللغة الفرنسية فيجب أن تعترف بأن من كتب البيان كانوا يحسنون الفرنسية أكثر من العربية ناهيك على أنّ هؤلاء الأفراد كانوا نو تكوين فرنسي فالكثير منهم درسوا بالفرنسية وخلال تعاملاتهم مع إدارة الاحتلال أو في الانتخابات ومختلف نشاطاتهم كانوا يعتمدون أكثر اللغة الفرنسية كما أنّ منبت الحركة الاستقلالية الثورية بفرنسا منذ عهد نجم شمال إفريقيا. اللغة الفرنسية بين الجزائريين كانت نتيجة منطقية لـ 125 سنة من الفرنسة والتغريب للغة العربية التي تبنتها إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر.

مع ذلك من المفيد أن أنقل ما كتبه أبو القاسم سعد الله بخصوص هذه النقطة اذ يقول: " كتب البيان باللغة الفرنسية من قبل شخص أو أشخاص لهم صلة ضعيفة جدا[1] بالثقافة العربية والإسلامية، فلم يكن معروفا عنهم لدى زملائهم أنهم تلقوا أي قدر من ثقافة الزوايا أو الكتاتيب القرآنية، فما بالك بالمعاهد الإسلامية كالزيتونة والقرويين، ولو كان المشرف على بيان أول نوفمبر رجالا من أمثال الأمير عبد القادر أو الحاج محمد المقراني أو الشيخ الحداد أو الصادق بن الحاج(..) لاختلفت صياغته بالتأكيد واتضحت فيه الإيديولوجية الثقافية والانتماء الحضاري، صحيح أن الزمن قد اختلف واختلفت معه العقليات والاهتمامات ولكن الأصل ظل قائما، وبدون أن نذهب بعيدا، فلو أن الذي صاغ البيان هو ابن باديس أو أحد تلاميذه لكان له توجه آخر وقوة لغوية واضحة"[2].

إن هذا البيان دوما حسب سعد الله "كان في الواقع نتاج مرحلة سياسية محددة أدت إلى أن يصوغه وطنيون ذوو ثقافة ماركسية علمانية بعيدين كل البعد عن التراث الثقافي لوطنهم مما أبعدهم عن هويتهم – ما عدا الروح الوطنية والولاء للجزائر التاريخية والجغرافية – لأن السياسة الاستعمارية التي دامت قرنا من الزمن قد أبعدتهم عن حقيقة أنفسهم حتى أصبحوا يفكرون بحقيقة الغير، بل أصبحوا لا يرون في الوطنية إلا في إطار المبادئ العلمانية التي تلقوها من ثقافة المحتل أو قرؤوها في الصحافة المعاصرة، أو اكتسبوها من ممارسة النشاط السياسي على أرض الواقع، وهي التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات، وكلها تعبيرات مجردة غير مرتبطة بالتراث الثقافي الصميم. وحتى بعد أن تقدمت الثورة لم تنضج عند قادتها فكرة الانتماء الحضاري ولا العمق الثقافي"[3].

كما ننقل أيضا ما كتبه كريم بالقاسم في العدد الخاص بجريدة المجاهد عام 1959 نقلا عن أبو القاسم سعد الله وآخرين " كلمة كريم بلقاسم في العدد الخاص من المجاهد، أول نوفمبر 1959، وهي كلمة مفيدة لأنها تلقي الضوء على طريقة التحضير للثورة من وجهة نظره. قلنا إن البيان كتب بالفرنسية ومر على بعض المناضلين ليعطوا فيه الرأي بالتنقيح والتعديل، ثم أعطي إلى من صاغه صياغة مقروءة صحفيا

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص80.

[2] نفسه، ص81.

[3] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص81.

وأدبيا ثم سحب في مكان سري في عدة من النسخ لا ندري عددها ثم وزع في داخل البلاد، أما على المستوى الخارجي فقد حمل منه محمد بوضياف نسخة بخط اليد حسب البعض (ومرقونة ومسحوبة حسب البعض الآخر)، وسافر بالنسخة إلى فرنسا فسويسرا، وكانت الخطة هي أن يواصل سفره إلى القاهرة ولكن السفر تعطل دون أن نعرف التفاصيل؟ ومع ذلك وصلت النسخة إلى القاهرة دون أن نعرف التفاصيل أيضا، فترجم البيان إلى العربية وأذيع في الوقت المناسب من إذاعة صوت العرب، أي عند التأكد من وقوع الأحداث في الجزائر، ثم نشرته الصحف المصرية كاملا أو مختصرا، ولا شك أن بعض النسخ من البيان قد وصلت إلى فرنسا عن طريق بوضياف، هذه رواية السيد أحمد سعيد مدير إذاعة صوت العرب عندئذ، كما رواها لي بالقاهرة، مارس 2004. أما محمد يزيد فيروي أن فريقا آخر (غير مصالح صوت العرب) قام بترجمة البيان إلى العربية في القاهرة دون أن يخبرنا محمد يزيد عن كيف وصلت نسخة من البيان بالفرنسية"[1].

المسألة الثالثة:

البعد الديني في البيان والذي يعتبره البعض ضعيفا. هذا صحيح لكون البيان من الأساسي سياسي وليس منشورا دينيا كما أنّ كتاب البيان لم يكونوا من أصحاب التوجه الديني والإصلاحي بل يساريين يؤيدون الفكرة الاشتراكية، وكما هو معروف موقف الشيوعيين من مسألة الدين؛ فنحن نتحدث هنا عن ثورة مسلحة وسط مجتمع مسلم لذا كانت القيادة المفجرة للثورة واعية بهذه الحقيقة التي يجب عدم تجاوزها إن أرادت لعملها المسلّح النجاح. وهذا ما يفسر إدراج عبارة "في إطار المبادئ الإسلامية" ببيان نوفمبر 1954.

المسألة الرابعة:

وتعلق بالتوجه اليساري لمحرّري البيان؛ هذا طبعا أمرا معروفا ولم يكن خفيا على الكل فمن فجّر ثورة التحرير هم أصحاب توجه استقلالي يساري لذا نجد ذلك واضحا في توجهات مواثيق ثورة التحرير الجزائرية من بيان نوفمبر 1954 إلى غاية برنامج طرابلس 1962.

رغم ما قلته نستمع لما قاله أيضا أبو القاسم سعد الله بخصوص هذه النقطة:" أما النقطة التي دار حولها كثير من الجدل وما يزال يدور، فتتمثل في برنامج الثورة، فهل هو إقامة دولة اشتراكية أو إسلامية أو ليبرالية، ويبدو أن محرري البيان كانوا (اشتراكيين) في توجههم، ولكنهم مع ذلك ومراعاة ربما للجماهير، ألحوا على أن الهدف من البرنامج سياسيا هو تحقيق الاستقلال وإقامة دولة ديمقراطية اجتماعية ... (في إطار المبادئ الإسلامية)، فلماذا هذا الغموض؟ إن عبارة ديمقراطية اجتماعية تعني أن النظام الذي ستنشئه الجزائر سيكون شيوعيا أو اشتراكيا وليس نظاما اجتماعيا عادلا كما فهمه البعض، فأصحاب البيان كانوا يقفون إلى يسار الخط الإيديولوجي الاشتراكي[2]. وربما لم يمنعهم من

---

[1] نفسه، ص82.

[2] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص78.

الإعلان عن الشيوعية سوى الخوف من معارضة بعض زملائهم لهذا التوجه أو من معارضة جماهير الشعب السابحة في البحر الإسلامي منذ قرون، ولا شك أن تعبير (دولة ديمقراطية اجتماعية) يعني تقليد النظم التي تدور في فلك المعسكر الاشتراكي وبعض الجمهوريات الشيوعية ذات النظام الديمقراطي الاجتماعي في آسيا، فماذا بقي للمبادئ الإسلامية؟ وما معناها؟ وما المقصود من عبارة إطار؟"[1].

المسألة الخامسة:

والمرتبطة بعبارة "فان المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمحصّل عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات" الواردة في ثنايا البيان؛ فأعتقد بأنّها أخطر ما ورد فيه وكانت جدّ مبهمة تفتح المجال لتعدد التفسيرات. عن أي مكتسبات فرنسية نزيهة نتحدث!! شيء غير مقبول!! فما يوصف بالمكتسبات الاقتصادية والثقافية النزيهة ما هي إلا نتاج سياسات فرنسية عدوانية وظالمة وعنصرية في حقّ الجزائريين من 1830 إلى 1954. أم أنّ ذلك محاولة لاستدراج المعمرين وتحييدهم ودفعهم لعدم التحالف مع الإدارة الفرنسية في مواجهة الثورة وهذا موضح نسبيا في نهاية البيان من خلال فتح الطريق لإمكانية بقائهم في الجزائر والحفاظ على مكتسباتهم؟.

المسألة السادسة:

وتتعلق بأسلوب البيان وطريقة عرضه؛ يمكن القول هنا بأن البيان كان بأسلوب بسيط غير أنّه كان غامضا أحيانا في بعض أفكاره لكونها جاءت فضفاضة تحتمل الكثير من التأويلات خاصة عبارة "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية". كما إن الترجمة قد ورد فيها بعض الأخطاء باللغة العربية مقارنة بالأصل من ذلك عبارة (restauration de l'état algérien) وترجمتها بإقامة الدولة الجزائرية وهذا خطأ فكأن الدولة الجزائرية لم يكن لها وجود إلا بعد أن استقلت بعد الاستقلال فالأصل هنا إعادة تأسيس أو نهضة الدولة. أو عبارة "القضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي" فمنذ متى اقترن الفساد بالإصلاح وكيف يمكن أن يكون الإصلاح عامل تخلف؟؟

كما يقول أبو القاسم سعد الله كذلك بشأن الغموض في بعض نقاط البيان بقوله: " يبدو أن هذه التعابير كلها غامضة في أذهان أصحابها أو أنهم صاغوها بطريقة غامضة عن قصد حتى تبقى محل احتمالات وأخذ ورد، وهي فعلا بقيت غامضة في أذهاننا نحن اليوم أيضا، وهو السبب في أن كل طرف يحاول تفسيرها على هواه أو كما تنسجم مع عقيدته السياسية وقناعته الثقافية، فلا المبادئ واضحة ولا الإطار كذلك واضح، ولكن لو طلبنا من أي مسلم متعلم عندئذ أن يحدد مفهوم المبادئ الإسلامية لأجاب بأنها جوهر الشريعة وما تحتويه من عبادات ومعاملات، أما (الإطار) فمفهومه أن الدولة الجزائرية المستقلة لن تخرج عن تعاليم الإسلام في الحلال والحرام والشورى وإقامة الحدود ... فمن كان يفكر في ذلك ممن

[1] نفسه، ص79.

صاغوا البيان؟ بينما في المبادئ الأخرى العلمانية نجد البيان واضحا لا غبار عليه، فهو يصرح بوجوب (احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرفي أو ديني)" [1].

4-ردود فعل الجزائريين والحركة الوطنية على ثورة التحرير.

في الواقع لم يكن تفاعل الحركة الوطنية مع اندلاع الثورة الجزائرية بالقدر الذي كان ينتظره مفجّروها في البداية؛ يمكن تفسير ذلك بعوامل عديدة ترتبط بقلّة شهرة الأسماء التي فجرت الثورة والتي لم تكن معروفة إلا من خلال المنظمة الخاصة؛ وحتّى داخل هذه المنظمة كان المناضلون يعرفونهم بأسماء مستعارة للتمويه كي لا ينكشف أمرهم، كما أن، التحضير لثورة وتفجيرها كان في السر مما يبرر عنصر المفاجأة بالنسبة للحركة الوطنية التي كان لزاما عليها انتظار مزيد من الوقت لتأكد من هذا الحدث ومن يقف ورائه.

زد على ذلك أن لتيارات الحركة الوطنية برامجها ونهجها وأسلوبها الخاص الذي يتعارض مع العمل المسلح والعنف لتغيير الأوضاع السائدة من ذلك الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي يؤمن باستخدام الثورة بالقانون وعلى هذا النهج كان يسير أيضا الحزب الشيوعي الجزائري، وكذا جمعية العلماء المسلمين التي كانت تعتمد النهج المعتدل والسلمي الذي يتفادى الاصطدام والمواجهة مع إدارة المحتل الفرنسي.

أما بخصوص المركزيين فكانوا واضحين منذ البداية أنّهم لا يؤيدون عمل مسلح لا يتوفر به إجماع وطني؛ يضاف إلى ذلك أنّ اعتقال معظم زعماء المركزيين مع بداية الثورة الجزائرية قد عرقل عملية التواصل بين كوادرها للاتفاق على موقف موحد من المسألة والتي تأخرت إلى ربيع 1955 عندما بدأت الإدارة الفرنسية في إطلاق سراح البعض من السياسيين رغبة منها في إحداث صدام بين دعاة العمل المسلح والسياسي لإضعاف ثورة التحرير؛ في حين أن المصاليون لا يمكن تصور تأييدهم لعملية مسلحة بقيادة من كانوا يسمونهم بالتمرديين في إشارة إلى عدم تجاوب جماعة المنظمة لقرار حل الحزب لها بعد اكتشافها عام 1950.

بالنظر لهذه الوضعية الشائكة سعت القيادة الثورية في البداية لعدم الاصطدام بأحزاب الحركة الوطنية وارتأت إعطائها الفرصة الكافية لفهم ما حدث مع تعميق الاتصال والتواصل معها؛ وهذا ما يفسر التقائها بفرحات عباس والعربي التبسي.

مع تطور ثورة التحرير الوطني خاصة بعد هجومات 20 أوت 1955 صعّدت الثورة من أسلوبها في إجبار أحزاب الحركة الوطنية لاختيار موقعها من الصراع القائم باعتماد سياسة أكثر تشدّدا وصلت إلى تصفية بعض الأسماء المعارضة مثل الشيخ علاوة ابن شقيق فرحات عباس في منعطف يبدو خطير في تصعيد العمل الثوري.

منذ خريف 1955 ومطلع سنة 1956 تزايد انضمام كوادر وأحزاب الحركة الوطنية إلى ثورة التحرير بتأثير عدّة عوامل لعل أبرزها هو تصاعد وتعاظم قوة الثورة وانتشارها، ويأسها من مقترحات الإدارة

[1] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص79.

الاستعمارية لتسوية المشكلة الجزائر وكذا نزيف المناضلين بقواعد هذه الأحزاب التي سارعت في الانضمام للثورة أو مارست ضغوطها على قياداتها على اتّخاذ هذا الموقف؛ كما لا يمكن تجاوز سياسة ج.ت.و التي أصبحت أكثر تشددا لضرورة انضمام أحزاب الحركة الوطنية لثورة التحرير، حيث لم يبقى في هذه الفترة خارج دائرة الثورة وجبهة التحرير الوطني سوى الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) التي استمرت في معارضتها ومناوئتها لثورة التحرير إلى غاية 1958. وخاضت حربا شرسة معها سال فيها دماء جزائرية غزيرة وكم هذا كان مؤلما لشعبنا.

أ)الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

بداية وصف فرحات عباس الثورة التحريرية بثلاثية هي "اليأس والفوضى والمغامرة" لكونه كان ينتظر الكثير من رئيس الحكومة الفرنسية مانديس فرانس. غير انه لم يكن بإمكانه تجاهل جبهة التحرير الوطني. في 25 فيفري 1955 طالب بتطبيق نظام الجزائر القانوني ووصف نقاطها بسهلة التحقيق بشرط أن تبرهن السلطات الفرنسية على الحدّ الأدنى من المصداقية وهذا لن يعرّض الحضور الفرنسي للخطر حسب قوله[1].

كتب فرحات عباس مقال وجّهه للإدارة الفرنسية بعنوان "الخارجون عن القانون والانتخابات" جاء فيه "في حين يلتهم الحريق قسما من المقاطعة (..) تواصل الإدارات اللّعبة المجرمة التي أدّت إلى ولادة الإرهاب، يحاول هؤلاء المسئولين اليوم أن يجدوا حارقا يتمثّل بنسبه أفكار تخريبية إلى الاتحاد الديمقراطي للبيان والحرية لتبرير طرائق ذات نتائج كارثية، إنّ البيان لا يخشى الافتراء، فماضيه يكفل حاضره ومستقبله، وهو باق على إخلاصه للمعركة ضمن الشرعية"[2].

في مقابلة نهاية شهر ماي مع عبّان رمضان وأوعمران وافق فرحات عباس على مساعدة ج.ت.و في مقابل طمأنته بان سياسته لا تضايقها وبالتالي بإمكانه الاحتفاظ باستقلاله.

لقد كانت السلطات الفرنسية على علم باتصالات فرحات عباس وكذا شخصيات عن قيادة العلماء بقيادة الثورة لذا وجهت لهما تحذيرا واضحا من خلال تصريح وزير الداخلية الفرنسي بورجيس مونوري حيث جاء فيه "إن تدبيرا ضدّ واحد كفرحات عباس أو التبسي، لابد أن يتلازم مع عمل واسع ضد الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وضدّ العلماء وفي ذلك إذكاء للعصيان (..) إلا أنّي أنوي إعلام عبّاس والتبسي بأنّي أعرف كلّ شيء عن الاتّصالات التي قاما بها وبأنّي انتظر منهما تغييرا باتّا في الموقف"[3].

في صيف 1955 بدا بوضح خلال هجومات الشمال القسنطيني بأنّ التنافس والتصادم بدأ بوضوح بين الاتحاد الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني بدليل إصدار قيادة المنطقة الثانية أمرا باستهداف قادة الاتحاد وجمعية العلماء.

---

[1] محمد حربي، **الجزائر 1954-1962 جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، تر.كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، ص 118.

[2] المصدر نفسه، ص 118.

[3] نفسه، ص 118.

في ديسمبر 1955 وافق منتخبو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على طلب ج.ت.و بمقاطعة المؤسسات الكولونيالية بالاستقالة من مناصبهم.

في 30 جانفي 1956 اجتمع قادة الاتحاد الديمقراطي الرئيسيون لاتّخاذ قرار بالانضمام إلى ج.ت.و بحكم أن مناضلوه حسب دراسة قام بها الحزب بدأ يفقد جمهوره في الأرياف التي التحقت بالثورة التحريرية بنسبة 90%. هنا اقتنع بومنجل ثمّ أقنع كل من فرحات عباس وأحمد فرنسيس بأنّ التحاقهما بالثورة و ج.ت.و أمرا لا مفرّ عنه. وهذا ما دفع فرحات عباس في 22 افريل 1956 للإعلان في القاهرة عن انضمامه رسميا إلى ج.ت.و إلى جانب أحمد فرنسيس حيث صرّح هذا الأخير بقوله:"خرجت الأمور اليوم من بين أيدينا"[1].

ب)المركزيون:

كان هذا الفريق يشترط الإجماع الوطني السياسي في العمل المسلح مع أنّهم كانوا قد تحصلوا على إشارات بقرب العملية الثورية بدليل الزيارة التي قاما بها للقاهرة كل من حسين الأحول ومحمد يزيد للالتقاء ببن بلّة وإقناعه بأفكارهم وهي عقد المؤتمر الوطني الجزائري[2].

اعتبر المركزيون في أول نوفمبر 1954 العمليات العسكرية مغامرة وتنبئوا بفشلها وإضرارها بالحركة الوطنية في الوقت الذي وضعا فيه حسين الأحول ومحمد يزيد في القاهرة نفسيهما في خدمة ج.ت.و لاضطرارهما البقاء في مصر. أما الأعضاء الموجودين في الجزائر المسجونين من اللجنة المركزية من أمثال يوسف بن خدّة وكيوان وسيد علي وأحمد بودة ففضّلوا الانتظار والترقب مع عدم استبعاد أي خيار. مع ذلك دافع كيوان بعد إطلاق سراحه في مارس 1955 عن فكرة الحكم الذاتي بالجزائر.

عقدت أيضا لقاءات في سان ريمو بايطاليا جمعت أحمد بن بلّة ويوسف بن خدّة وكذا لوانشي غير أن المركزيين كانوا يميلون لفكرة تأسيس حزب شرعي بإمكانه قيادة المفاوضات مع الطرف الفرنسي. وانضمّ لاحقا المركزيون إلى ج.ت.و ووصلوا إلى مراكز قيادية مما سيفتح لاحقا صراعات مع القادة المؤسسين لجبهة التحرير الوطني[3].

ج)جمعية العلماء المسلمين:

كان موقفهم حسب محمد حربي الأكثر بطيء في الظهور فمع بداية اندلاع ثورة التحرير الجزائرية طلب بن بلا من البشير الإبراهيمي المتواجد بالقاهرة إصدار نداء للجزائريين كي ينخرطوا في الكفاح المسلح لكنه رفض رفضا باتا. مع ذلك صدر بيان عن هذا الأخير في 8 نوفمبر 1954 دعا لنصرة ثورة الجزائريين ضد الفرنسيين؛ غير أنّ البعض يشكك في حقيقة صدوره.

---

[1] محمد حربي، **المصدر السابق**، ص 119.

[2] نفسه، ص 119.

[3] نفسه، ص 120.

في الجزائر امتنعت صحيفة البصائر التابعة لجمعية العلماء المسلمين عن أيّ تعليق عن الحدث بقولها:"لا نملك حاليا معلومات مفصّلة وكافية (..) لا يمكننا إذا أن نقوم بأدنى تعليق".

في شهر جانفي 1955 وجّهت جمعية العلماء نداء إلى تجمع شعبي جزائري يضم كل المنظمات الوطنية والشخصيات المستقلة المعروفة بتعاطفها مع القضية الجزائرية.

قيام الشيخ خير الدين في بسكرة باتصالات مع السلطات الفرنسية لكن دون الوصول الى نتيجة، حيث كان العلماء يعتقدون في هذه الفترة بأن مسألة الاستقلال متعذّرة التحقيق لذا لم يتغيّر موقفهم إلا مع نهاية سنة 1955 كغيرهم من التشكيلات السياسية الأخرى.

في هذه الأثناء نجد أن العربي التبسي قد ضاعف اتّصالاته بجبهة التحرير الوطني حتّى أنّ فرنسا قد علمت به ووجهت له تحذيرا مبطّنا من خلال وزير داخليتها.

في 7 جانفي 1956 وبعد يأس جمعية العلماء من السلطات الفرنسية في الاستجابة لمطالب الجزائريين العادلة وتأثير تسارع الأحداث ونفاذ صبر البعض منهم خاصة من فئة الشباب نشروا بيانا يعبر عن تأييدهم للعملية الثورية والتحاقهم بها ومما جاء فيه:"انه لمن المستحيل حل القضية الجزائرية بصورة نهائية وسلمية من غير الاعتراف رسميا ودون مداورة بالوجود الحر للأمّة الجزائرية، كما بشخصيتها الخاصّة وحكومتها الوطنية وجمعيتها التشريعية السيّدة وذلك ضمن احترام مصالح الجميع وحفظ حقوق كل طرف"[1].

د.)الحزب الشيوعي الجزائري:

كانت مواقف الحزب واضحة منذ البداية في معارضته لجبهة التحرير الوطني والتي اتّهما بالادّعاء في التكلم باسم الجزائريين؛ أو وصفه لثورة التحرير الوطني بالفوضى والعنف والفاشية بل وطالب السلطات الفرنسية بالقضاء عليها؛ حتّى ان بيانهم الصادر في 2 نوفمبر 1954 كان يركز أكثر على مصالح فرنسا أكثر من حديثه عن ما يخدم الجزائريين؛ حيث وصف الثورة المسلحة بغير المسئولة وإنها من عمل أقلية لذا رفض الحزب الشيوعي العنف ودعا إلى حل ديمقراطي في إطار التعايش بين الجماعات السكانية في الجزائر[2].

في هذه الأثناء بدأ ظهور انقسامات في الحزب الشيوعي الجزائري؛ في شهر مارس 1956 أسّس هذا الأخير منظمة عسكرية خاصّة سميت بـ"مقاتلي التحرير". حيث يبرر بشير الحاج علي هذه الخطوة بقوله:"لقد خلق الشيوعيون مقاتلي التحرير لسبب بسيط هو عدم الاستجابة لطلبهم المتكرر بعقد محادثات مع ج.ت.و (..) لم يكن في نيّة الشيوعيين الجزائريين إطلاقا خلق قوة يجري الاحتفاظ بها بصورة مستقلة (..) بل اعتقد أنّ في وسعي القول إننا نحن الذين اقترحنا دمج المقاتلين في جيش التحرير الوطني وأكّدنا أنّه لن يكون لرفاقنا رابط عضوي وسياسي بالحزب، لكنّهم سيحتفظون بقناعاتهم السياسية".

---

[1] محمد حربي، **المصدر السابق**، ص 121.

[2] نفسه، ص 122.

في شهر جويلية 1956 تمّ دمج مقاتلي التحرير أو ما تبقّى منهم في جيش التحرير الوطني، وتلا ذلك مباحثات بين عبّان رمضان ويوسف بن خدّة من جانب ج.ت.و وكل من الصادق هجرس وبشير الحاج علي عن الحزب الشيوعي الجزائري؛ حيث علّق يوسف بن خدّة عن هذا اللقاء بقوله:"ما كنّا نريده، كان منع وجود أي قوة عسكرية غير قوتنا أما الباقي فلم يكن له أيّة أهمية"[1].

هـ)المصاليون:

تفاجأ المصاليون كغيرهم من الأحزاب الجزائرية باندلاع ثورة التحرير الوطني؛ مع ذك يذكر محمد حربي بأن هناك روايات تشير الى "أنّ مسؤول دائرة عين تموشنت "محمد قفال" قد أعلم من أحد المناضلين منذ 29 أكتوبر بأن الأعمال المسلحة أصبحت وشيكة". كما ورد في شهادة محمد ممشاوي الإفادات التالية "أعلمني مزوار بأنّ المجموعة التي ينتمي إليها تلقت الأمر بأن تكون على أهبة الاستعداد في 31 أكتوبر. وسألني إذا كان يجب البقاء في المجموعة أو تركها فقلت له بأن يبقى"[2].

لقد فأجا اندلاع أول نوفمبر 1954 التيار المصالي ليس بسبب جهلهم بتاريخ اندلاعها بل بسبب عدم أخذهم على محمل الجد خصومهم الناشطين من جماعة المنظمة الخاصة. ولا يمكن حسب محمد حربي إيجاد "تفسير آخر لعجزهم عن الاستفادة من المعلومات القيّمة التي قدّمها لهم مناضلوه".

شرع المصاليون بدورهم في القيام بعمليات عسكرية بقيادة خلايا يتراوح عدد أفرادها من 3 إلى 5 مع تنظيمها اعتدادا على لامركزية التسيير بمعنى أنّ كل إقليم له استقلاله، حيث وقعت عليات في قسنطينة وسكيكدة في شهر ديسمبر 1954.

كما تمّ إنشاء منظمتهم السياسية العسكرية الجديدة وهي الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) بدلا من حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ حيث قامت هذه الحركة بهجمات في الجزائر ودعت لمقاطعة الكحول والتبغ. كان من ابرز قادتها "العربي ولبصير"؛ الذي كان مكلّفا بالعلاقات مع القبائل. وكذا "وعلان" الذي كان مكلّفا بالعلاقات مع باريس. بالإضافة إلى "زيتوني مختار" الذي كان ملّفا بالصندوق والمالية و"مصطفى بن محمد" الذي ترأس العمل المسلح[3]. كما تشكّل حسب محمد حربي "جنين جيش بقيادة "محمد بلّونيس"[4].

انتقد ديدوش مراد تحركات هذه المجموعات المسلحة للمصاليين في منطقة قسنطينة ووصف أعمالها "بأنها تخريبية لكونها تتم خارج إطار جبهة التحرير الوطني".

من حيث الوضع الميداني مقارنة بجبهة التحرير الوطني في هذه الفترة؛ "كانت الحركة الوطنية الجزائرية متفوقة في الجنوب وفي ولاية وهران وفي الجزائر والقبائل وفي إقليم بويرة ووادي الصومام، والتحق عدد

---

[1] المصدر نفسه، ص 123.

[2] نفسه، ص 128.

[3] نفسه، ص 129.

[4] مناضل من أعيان برج منايل برز خلال الانتخابات البلدية في أكتوبر 1948. ينظر محمد حربي، المصدر السابق، ص129.

كبير من المناضلين في فرنسا وبلجيكا للالتحاق بصفوف الحركة الوطنية الجزائرية". كان في اعتقاد هذه الأخيرة بأنه بفضل حركاتها المتسارعة قد عوّضت تأخرها عن جبهة التحرير الوطني.

في الواقع كانت جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية ثمرة شقاق من منبع واحد هو حركة انتصار الحريات للحريات الديمقراطية كما يحملان نفس الفكر الاستقلالي والمسلح لتغيير الأوضاع القائمة في الجزائر لكن الظروف والأحداث المتسارعة عاكست حركتيهما نحو التغيير. وكم سيدمي القلب تصادمهما في الوقت كانت الجهود تحتاج إلى ضمّ الصفوف في مواجهة العدو المشترك.

في نهاية مارس 1955 ، عقد اجتماع في الجزائر العاصمة بين إدارة جبهة التحرير الوطني و الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) لمبادرة نهائية هذه المرة، حاول التوفيق بين وجهات نظر كلتا المنظمتين. شارك عن جبهة التحرير الوطني، كريم بلقاسم، عبّان رمضان ورابح بيطاط ؛ لم تكن هناك أجندة بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعن الحركة الوطنية الجزائرية زيتوني وأولاني ومصطفى بن محمد. حيث بدأ النقاش؛ وكان "كريم صامتًا، كما تحدث عبّان، ووافق بيطاط. أحد المشاركين في هذا الاجتماع، رسول، يروي بعض من فصول المناقشة من ذلك فيما يتعلّق بالدور المصري: بالنسبة لشخصية عبّان رمضان، فان مساعدة مصر والدول العربية ضرورية في هذه اللحظة، وأنّ جبهة التحرير الوطني ستخرج من نفوذ جمال عبد الناصر في الوقت المناسب[1].

بخصوص هذه النقطة يصرح محمد ماروك عضو المكتب السياسي للحركة الوطنية الجزائرية قائلا: "كان التصلّب حتّى أفريل 1956 من جانب الحركة الوطنية الجزائرية، وبعد هذا التاريخ ستبادلها ج.ت.و بالمثل..".

حاولت الحركة الوطنية الجزائرية إلى غاية ربيع 1956 دمج جبهة التحرير الوطني فيها غير "أنّ قادة ج.ت.و في القاهرة كانوا واضحين في رفضهم اللحاق بمصالي، غير أن قادتها في الجزائر لكسب الوقت كانوا يراوغونهم حيث أن كريم بالقاسم عند الاتصال به من طرف الحركة الوطنية الجزائرية وتسليمه مبلغا من المال في العاصمة ووعدت بدعمه شرط الانتماء إليهم قام بتسويفهم، وعلى العكس من ذلك سعى لاجتذاب كوارد المصاليين الذين انتموا سابقا إلى المنظمة الخاصة، وكانت رؤية كريم بالقاسم أنّ استمرار الاتصال وعدم القطيعة مع الحركة الوطنية الجزائرية من شأنه تشجيع المناضلين من الالتحاق بـ ج.ت.و من الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A)" [2].

تبنت ج.و منذ ربيع 1955 توجها قائم على منع الحركة الوطنية الجزائرية على تقديم نفسها للرأي العام كمبادر بالعملية الثورية المسلّحة؛ هذا من شأنه أن يؤدي إلى تدهور العلاقات بين ج.ت.و والحركة الوطنية الجزائرية، ومن شأن هذه الخطوة أن صعّدت من حرب البيانات واستعراض القوة والتأثير بين

---

[1] Stora.B, La différenciation entre le F.L.N. et le courant messaliste (été 1954-décembre 1955). In: **Cahiers de la Méditerranée**, n°26, 1, 1983. Cités et nations au Maghreb. pp. 15-82, Fichier pdf généré le 23/03/2019, consulté le 3-10-2021, 11:54, p52.

[2] محمد حربي، **المصدر السابق**، ص 130.

الطرفين المتنافسين، ورغم أن ج.ت.و إلى غاية سبتمبر 1955 لازالت تطالب مصالي الحاج "بالانضمام إليها إلا أنها أصبحت تعتبره العدو الذي يجب القضاء عليه". ووصفته بكلام خطير أنه "كان كاسر وحدة الحركة الوطنية، وهو اليوم مساعد الاستعمار في صراعه ضدّ القوى المقاتلة". في الوقت الذي ردّت عليه الحركة الوطنية الجزائرية من خلال المنشور الذي كتبه زيتوني مختار بعنوان "سلّة السرطانات" [1]. في مؤشر خطير سيزيد من فجوة الصراع ويعمق الكراهية بين الطرفين.

بعد اعتقال مختار زيتوني غيّرت الحركة من تكتيكها وسعت في فيفري 1956 نحو تحقيق الوحدة على قدم المساواة؛ حيث صرّحت في فيفري 1956"ليس هدف الحركة الوطنية الجزائرية توجيه جهودها (..) ضدّ حركة شقيقة (..) إن الوضع يجعل من الضروري تحقيق وحدة وطنية (..) وان مواصلة العمل ضدّ الوحدة جريمة ضدّ الوطن". لكن للأسف كان رد جبهة التحرير الوطني لهذه المبادرة الجديدة حيث رفضت العرض وصرّحت بقولها "الخونة لا يجري التحالف معهم، بل صرعهم"[2]. في مؤشر واضح على تعاظم الكراهية والانتقام بين الطرفين وعلى أن الصراع وصل إلى لا عودة.

إن هذا الأمر أصبح مؤلم ومحزن أن يتصارع ويتقاتل الطرفين مع أنّهما كانا يحملان نفس الفكرة ووسيلة الكفاح والغاية وهي تحقيق الاستقلال بل أيضا إخلاصهما ودفاعهما على قضية الوطن لكن تصادمهما ودخولهما على خط واحد وكذا خلفيات الصراع القديمة بين المنظمة الخاصة منذ اكتشافها في 1950؛ وتصادمها مع قرارات مصالي الحاج والحزب بحلّها يبدو أنها لعبت دورا بارزا في تأجيج هذا الصراع والتنافس؛ وهو الذي فرض حسب اعتقادي ضرورة إبعاد واحدة للأخرى ليستمر العمل الثوري وكانت نهاية هذه الحرب المتبادلة بين الطرفين هو القضاء على نفوذ الحركة الوطنية الجزائرية في نهاية المطاف سنة 1958؛ لكن بعد ماذا؟ بعد أن أخذت معها الكثير من الوطنيين من كلا الطرفين في الجزائر وفرنسا بأيادي إخوانهم في الوقت الذي كنّا نتمنى أن توجه بنادقهما نحو العدو المشترك فرنسا الاستعمارية المحتلة، لكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه...

5-التحديات التي واجهت الثورة الجزائرية خلال عامها الأول.

رغم اندلاع الثورة التحريرية في فاتح نوفمبر 1954، إلا أنّها واجهت العديد من التحديات في الداخل والخارج، وشمل ذلك مختلف المجالات السياسية والعسكرية والإعلامية والمادية...الخ، لعلّ أبرزها إحجام قادة الحركة الوطنية في معظمهم عن الانضمام للثورة على الأقل في عامها الأول، والصدى الجماهيري النسبي الذي عرفته خلال هذه المرحلة بالنظر لعوامل عديدة منها عنصر السرية والمفاجئة في اندلاع الثورة وعدم معرفة الجزائريين بقادتها، ناهيك عن توجهات الحركة الوطنية المؤيدة إلى حدّ ما للعملية السياسية على حساب الخيار المسلح، وكذا المواجهة بين جبهة التحرير الوطني والمصاليين، إلى جانب التحديات المادية التي واجهتا القيادة الثورية والمتعلقة أساسا بالسلاح، واعتقال واستشهاد بعض قادة الثورة

[1] المصدر نفسه، ص 131.

[2] نفسه.

مثل استشهاد ديدوش مراد واعتقال كل من رابح بيطاط ومصطفى بن بولعيد وكذا صعوبة التواصل بين قادة المناطق في الداخل ومابين الداخل والخارج .

يضاف إلى ذلك الحملة الاستعمارية الشرسة التي واجهت بها فرنسا ثورة التحرير الجزائرية في جميع المجالات العسكرية والسياسية والإعلامية بهدف إجهاض الثورة في مهدها، خاصة فرض حالة الطوارئ في أفريل 1955 والذي منح الجيش الفرنسي صلاحيات واسعة في التعامل مع ثورة التحرير والجزائريين، ومحاصرة منطقة الأوراس وتكثيف عمليات التمشيط والقمع في حق الجزائريين كإجراءات عقابية، والإعلان عن مشروع جاك سوستيل الإدماجي والذي يدخل ضمن سياسات المراوغة والتهدئة التي تبتها الإدارة الاستعمارية لعزل جبهة التحرير الوطني ضمن حرب إعلامية نفسية لمنع الجزائريين من الالتحاق بالثورة ...الخ.

في دراسة للباحثة الفرنسية سيلفي تينولت معنونة بـ "الجيش والعدالة في حرب الجزائر" قراءة وتحليل وتتبع لمسار الخروقات والتجاوزات التي قامت بها المؤسسة العسكرية خلال ثورة التحرير الجزائرية من خلال نقل الولاية القضائية في إصدار الأحكام والقرارات من السلطة المدنية إلى العدالة العسكرية؛ وبالتالي خضوع العدالة إلى ما وصفته الباحثة بـ"بضرورات" المعركة ضدّ " حرب تخريبية"[1].

استنتاج:

اندلعت ثورة التحرير في ظلّ ظروف جدّ استثنائية مما جعل قرار تفجيرها تحديا صارخا لكل العراقيل التي كان من شأنها تعطيل مسيرة الجزائريين في التحرّر والاستقلال، وهذا ما يفسر مواجهتها للعديد من المشاكل والتحديات خلال عامها الأول والتي كادت أن تعصف بهذه الثورة الفتيّة.

[1] Thénault Sylvie. Armée et justice en guerre d'Algérie. In: **Vingtième Siècle**, revue d'histoire, n°57, janvier-mars 1998. pp 104-114. Document généré le 15/10/2015.

المحور الثالث: هجومات 20 أوت 1955

تمهيد

1) الظروف والدوافع.

2) أهداف الهجمات.

3) التحضير للهجومات

4) تنفيذ الهجمات وتوزيعها الجغرافي.

5) ردود الفعل الفرنسية.

6) نتائج وانعكاسات هجومات 20 أوت 1955.

استنتاج

تمهيد:

وقعت هجومات 20 أوت 1955 بعد حوالي عشرة أشهر من اندلاع ثورة التحرير، وكانت تشكل مرحلة مفصلية في تطور ثورة التحرير الجزائرية، ساهمت في تقديم الدعم اللاّزم في الوقت المناسب الذي كانت فيه الثورة، تعاني بشدة نتيجة العديد من التحديات في الداخل والخارج.

1)الظروف والدوافع:

رغم اندلاع الثورة التحريرية في فاتح نوفمبر 1954، إلا أنّها واجهت العديد من التحديات في الداخل والخارج، وشمل ذلك مختلف المجالات السياسية والعسكرية والإعلامية والمادية...الخ، لعلّ أبرزها إحجام قادة الحركة الوطنية في معظمهم عن الانضمام للثورة على الأقل في عامها الأول، والصدى الجماهيري النسبي الذي عرفته خلال هذه المرحلة بالنظر لعوامل عديدة منها عنصر السرية والمفاجئة في اندلاع الثورة وعدم معرفة الجزائريين بقادتها، ناهيك عن توجهات الحركة الوطنية المؤيدة إلى حدّ ما للعملية السياسية على حساب الخيار المسلح، وكذا المواجهة بين جبهة التحرير الوطني والمصاليين، إلى جانب التحديات المادية التي واجهتا القيادة الثورية والمتعلقة أساسا بالسلاح، واعتقال واستشهاد بعض قادة الثورة مثل استشهاد ديدوش مراد واعتقال كل من رابح بيطاط ومصطفى بن بولعيد وكذا صعوبة التواصل بين قادة المناطق في الداخل ومابين الداخل والخارج .

يضاف إلى ذلك الحملة الاستعمارية الشرسة التي واجهت بها فرنسا ثورة التحرير الجزائرية في جميع المجالات العسكرية والسياسية والإعلامية بهدف إجهاض الثورة في مهدها، خاصة فرض حالة الطوارئ في أفريل 1955 والذي منح الجيش الفرنسي صلاحيات واسعة في التعامل مع ثورة التحرير والجزائريين، ومحاصرة منطقة الأوراس وتكثيف عمليات التمشيط والقمع في حق الجزائريين كإجراءات عقابية، والإعلان عن مشروع جاك سوستيل الإدماجي والذي يدخل ضمن سياسات المراوغة والتهدئة التي تبتها الإدارة الاستعمارية لعزل جبهة التحرير الوطني ضمن حرب إعلامية نفسية لمنع الجزائريين من الالتحاق بالثورة ...الخ.

منذ عام 1954 فمهمة تتبع الناشطين من الوطنيين الجزائريين عهدت إلى الجيش؛ حيث كتب الجنرال سالان في أفريل 1957 على هذا الدور بقوله:<<يجب على الجيش التصرف...على مستوى معيّن، من أجل الوصول إلى العناصر التي تشكل هيئة الإدارة السياسية للتمرد التي تشكل القوى الأساسية(..) عصر التمرّد يدفع الجيش إلى تنفيذ وسائل النظام المناسبة إدارية أو قضائية، أسلحته هي: نصوص القوانين، القوانين، المراسيم، الأوامر، التعليمات. بفضل هذا التطبيق أصبح هذا العمل ممكن ومفيد>>[1].

من أخطر التجاوزات الفرنسية خلال ثورة التحرير الجزائرية هو إعلان حالة الطوارئ في الجزائر عام 1955؛ والتي ترتب عنها إمكانية الاعتقال بدون مراجعة قضائية، كما أنّ قانون الطوارئ في مادّته السادسة يسمح للحاكم العام في الجزائر تأييد فرض الإقامة الجبرية لأي شخص يشكل نشاطه خطر على

[1]. Thénault Sylvie, Armée et justice en guerre d'Algérie, op.cit.p105.

سلامة النظام العام. إن هذا الإجراءات من شأنها التوسع في سياسة الاعتقال وإنشاء المعتقلات الجماعية في البلاد[1].

2) أهداف الهجومات.

* تشتيت القوات الفرنسية من خلال فتح جبهات قتال جديدة.

* رفع الخناق على منطقة الأوراس التي كانت تعاني حصار شديد وعمليات تمشيط مكثّفة.

* السعي إلى نقل الحرب من الجبال والأرياف نحو المناطق الحضرية بالمدن لتحقيق هدفين مزدوجين هما؛ الأول إبراز وطنية وانتشار الثورة في مختلف المناطق لتحقيق التباعد بين الشعب الجزائري والإدارة الاستعمارية، الثاني تخفيف الضغط على المناطق الريفية التي تحمّلت أعباء الثورة منذ اندلاعها.

* محاولة توجيه رسائل للداخل والخارج بهدف نشر أهداف و مبادئ ثورة التحرير وقضية شعبه العادلة في تحقيق مصيره، واثبات أنّ ما يحصل في الجزائر هي حركة تحريرية عكس ما تروجه الدوائر الفرنسية(قطاع طرق، فلاقة، خارجون عن القانون، انعكاس لثورتي تونس والمغرب أو ربطها بالقاهرة وبلغراد).

* السعي إلى تدويل القضية الجزائرية بالضغط على الجمعية العامة للأمم المتحدة بتسجيل قضيتها في الدورة العادية للأمم المتحدة خريف 1955.

* رغبة جيش التحرير في الحصول على الأسلحة لنقصها الشديد.

* محاولة القيادة الثورية لرفع معنويات المجاهدين وتحطيم أسطورة الاستعمار الذي لا يقهر، من خلال تعزيز ودعم الروح القتالية لجيش التحرير الوطني.

* رغبة القيادة الثورية في إقناع مختلف أطراف الحركة الوطنية لدعم العملية الثورية من خلال إظهار القدرات القتالية لجيش التحرير وانتصاراته على العدو الفرنسي.

* محاولة القضاء على سياسات التهدئة الفرنسية لاحتواء الثورة من ذلك مشروع جاك سوستيل الإدماجي فيفري 1955.

* الرغبة في إظهار التضامن النضالي مع قضية الشعب المغربي الشقيق بتزامن الهجمات مع الذكرى الثانية لنفي السلطان محمد الخامس.

3) التحضير للهجومات

دامت مدّة التحضير لهجومات 20 اوت 1955 حوالي ثلاثة أشهر، وكان ذلك طبعا في سرية تامّة تشبه إلى حدّ بعيد التحضير لتفجير ثورة نوفمبر 1954، فليس غريبا أن يتم وصف هذه العمليات بأنّها عملية اندلاع ثانية لثورة التحرير الجزائرية ليس فقط من حيث عملية الإعداد لها ولكن أيضا من حيث الأثر والانعكاسات التي خلّفتها. وأثناء الإعداد لهذه العمليات وجّه زيغود يوف نداء إلى الأعضاء

[1]Ibid,.p106…

الجزائريين في مختلف المجالس الفرنسية يحثّهم فيه إلى ضرورة الانسحاب من هذه الجالس والالتحاق بالعملية الثورية.

انعقد أول اجتماع تحضيري لهذه الهجومات من 25 جوان إلى فاتح جويلية 1955 في منطقة تعرف بـ الحدائق بنواحي سكيكدة. ومنذ 16 أوت 1955 جرى تجميع المجاهدين والمسبلين في سرية تامّ وتنظيم محكم. في 18 أوت 1955 عقد اجتماع تحضيري ثاني سيكون حاسما في تقييم مختلف الترتيبات المرتبطة بتنفيذ هجومات 20 أوت 1955.

في الواقع كان اختيار يوم تنفيذ الهجومات قد اختير بعناية فائقة لكي تسمح بنجاح هذه العمليات، من خلال عنصر المباغتة حيث توافق ذلك وعطلة نهاية الأسبوع للأوروبيين، بالإضافة للسوق الأسبوعي لمدينة سكيكدة ممّا سيسهل عملية توغل المجاهدين بين الجموع في خفية تامّة نحو المدينة. كما كان تزامنها في منتصف النهار مع موعد الغذاء بالنسبة للأوروبيين والقوات الأمنية الفرنسية، كما لا يمكن أن ننسى البعد الديني في تزامن هذه الهجومات مع الأول من محرّم 1375 هجرية.

إن اختيار المناطق المعنية بالهجمات أيضا قد اختيرت بدقة وشمل ذلك حوالي 40 هدفا بين مراكز اقتصادية وإدارية و عسكرية حيوية.

هناك نقطة يجب الإشارة إليها مفادها أنّ الهجومات قد ارتبطت بالمنطقة الثانية جغرافيا وتنظيميا فقط، في حين أنّ الإطار البشري الذي شارك في هذه الهجومات كان من مختلف مناطق الجزائر بحكم وطنية جيش التحرير وقيامه بمهامه الجهادية في مختلف مناطق الوطن، وأذكر أنه في حوارات شفوية مع مجاهدين ينحدرون من منطقة وادي سوف فقد تحدثوا خلالها عن مشاركتهم في هذه الهجومات. كما أنّ فكرة فتح جبهات قتالية جديدة لثورة التحرير لم تكن حكرا على منطقة الشمال القسنطيني لوحدها، حيث أنّ القائد حمّه لخضر المنحدر من منطقة وادي سوف قد أرسل من القيادة الثورية بمنطقة الأوراس مع مجموعة مجاهدين لتنفيذ عمليات ثورية في وادي سوف، مشابهة لما وقع في الشمال القسنطيني غير أنّ هذه المجموعة تمّ اكتشافها من طرف الفرنسيين مما أدى بحصول اشتباكات بينهم وبين الفرنسيين بداية أوت 1955 فيما يعرف بمعركة هود شيكة الشهيرة والتي استشهدت مجموعتها ولم يبق منها سوى مجاهدين اثنين توفيا بعد الاستقلال.

حتى قبل الهجوم الكبير في أوت 1955، بدا أن السلطات تعرف خطورة الوضع، ويشير بنيامين ستورا أيضًا إلى أن جاك سوستيل، الجنرال الجديد في الجزائر "لم يفاجئ حقًا بالانتفاضة. لعدة أيام، كانت بعض المعلومات قد أشارت إلى توقع حدوث انتفاضة عامة، مع المظاهرات العنيفة التي ستنظم في المغرب في الذكرى الثانية لخلع السلطان ". هذا ما يفسر بأنه لم يحصل في أوت 1955 أي تغيير واضح في تطور الأعداد المتمركزة في الجزائر[1].

[1] Tramor Quemeneur, Les manifestations de rappelés contre la guerre d'Algérie. Contestation et obéissance. 1955-1956, In:**Outre-mers**, tome 88, n°332-333, 2e semestre

4) تنفيذ الهجومات وتوزيعها الجغرافي.

يجمع الكثير من المؤرخين على أن هجومات 20 أوت 1954 قد وقعت في منتصف النهار واقترن ذلك بآذان صلاة الظهر بالنسبة للمسلمين وموعد الغذاء بالنسبة للأوروبيين المدنيين والعسكريين في جوّ صيفي حار مما سيكون في صالح قوات جيش التحرير الوطني. قاد هذه الهجومات زيغود يوسف قائد المنطقة الثانية بالشمال القسنطيني. دامت هذه الهجومات حوالي ثلاثة أيام استهدفت حوالي 26 نقطة في مدن وقرى الشمال القسنطيني. كان ذلك في الخط الممتد من سكيكدة ، القل، زيغود يوسف، وادي الزناتي، الميلية، قسنطينة، الخروب...الخ. تركزت الهجومات على المراكز الحيوية الاستعمارية مثل مراكز الشرطة والدرك وكذا مزارع المستوطنين الأوروبيين. سمحت هذه الهجومات باندماج المدنيين الجزائريين بمقاتلي جيش التحرير الوطني.

تحاول في الواقع الكتابات الاستعمارية التشكيك في نوايا القيادة التي رسمت مخطط هجومات 20 أوت 1955 حيث اعتبرها جيلبير مينيي مجرد "اعتداءات اندلعت في العالية وعين عبيد على سبيل الانتقام الشخصي أو العائلي". كان ذلك ضمن قراءته لكتاب حول"20أوت 1955: تمرد ، قمع، مجازر" كتبتها كلير موس كوبو (Claire Mauss-Copeaux) [1].

حيث يرى بأن الأحداث التي روتها هذه الأخيرة في هذا الكتاب لا تزال غير معروفة، وهي "نتيجة تحقيق أجراه المؤلف، ونظرًا لعدم إمكانية الوصول إلى العديد من الأرشيفات، فإننا ندرك ميزة هذا البحث الميداني في عمق الجزائر. بينما وقعت هجمات 20 أغسطس في عدة نقاط في قسنطينة، قامت كلير موس كوبو (Claire Mauss-Copeaux) بشكل أساسي بالتحقيق في قرى العالية وعين عبيد – الخروب وفيليب فيل(سكيكدة) والقل. وكانت هذه الأخيرة تعرف كيفية التعرف على شهود موثوق بهم، مثل العقيد دي فيسميس (de Vismes) لقالمة، فسيتم استدعاء واحد فقط للحديث عن الرعب – المقابر الجماعية وسحق الجثث بالجارفات – كما تذكر في الخلفية العوائق السياسية والصدمات التي عانى منها الشعب الجزائري لأكثر من قرن"[2].

5) ردود الفعل الفرنسية.

تعاملت الإدارة الاستعمارية مع هجومات 20 أوت 1955 بقوة ووحشية من خلال الإجراءات القمعية التي سلكتها عقب هذه الهجومات، وشمل ذلك عمليات توقيف وقمع واسعة النطاق استهدفت آلاف المدنيين الجزائريين العزّل، مع إحراق المشاتي وقصف القرى والمدن بدعم من القوات البرية والجوية

2001. collectes et collections ethnologiques : une histoire d'hommes et d'institutions. pp. 407-427,p409.

[1] Gilbert Meynier, Mauss-Copeaux Claire, Algérie, 20 août 1955. Insurrection, répression, massacres. Paris, Payot, 2011,In: **Bulletin critique des annales islamologiques**, n°27, 2012. P96.

[2] Ibid.

الفرنسية، كما عمدت إلى تسليح المعمرين الأوروبيين فشكّلوا ميليشيات انتقمت من الجزائريين. كما ارتكب الفرنسيون جرائم ومجزرة كبيرة في ملعب مدينة سكيكدة من خلال تنفيذ عمليات إعدام عشوائية لمئات الجزائريين دون محاكمة راح ضحيتها حوالي 1200 جزائري شهيد كإجراء انتقامي من جيش التحرير والشعب الجزائري الذي ساند قيادته الثورية.

ضمن هذا الاطار يرى جيلبي مينيي (Gilbert Meynier) بأن الأحداث التي روتها كلير موس كوبو (Claire Mauss-Copeaux) في كتابها "20أوت 1955: تمرد ، قمع، مجازر" لا تزال غير معروفة، وهي "نتيجة تحقيق أجراه المؤلف، ونظرًا لعدم إمكانية الوصول إلى العديد من الأرشيفات، فإننا ندرك ميزة هذا البحث الميداني في عمق الجزائر. بينما وقعت هجمات 20 أغسطس في عدة نقاط في قسنطينة"، حيث قامت هذه الأخيرة بالتحقيق بشكل أساسي في قرى العالية وعين عبيد، الخروب، وفيليب فيل(سكيكدة) والقل. كما كانت "تعرف كيفية التعرف على شهود موثوق بهم، مثل العقيد دي فيسميس (de Vismes) لقالمة، فسيتم استدعاء واحد فقط للحديث عن الرعب (المقابر الجماعية وسحق الجثث بالجارفات) كما تذكر في الخلفية العوائق السياسية والصدمات التي عانى منها الشعب الجزائري لأكثر من قرن"[1].

وفقًا لما ذكرته كلير موس كوبو (Claire Mauss-Copeaux)؛ "فإن الأقدام السوداء (Blackfoot) كلها مسلحة، لكنها أبلغت بدقة عن الاستثناءات التي تحققت منها؛ وإذا كانت العالية هي المكان الوحيد الذي دخل فيه المتمردون المنازل، ألم يكن ذلك لأنه، في قرية العمال في منجم البيريت (pyrite)، ربما كان المهاجمون هناك؟ اللوبي الاستعماري لا يعمل بمفرده: يتم المصادقة على العوائق والقمع، بقرار من الجزائر وباريس" حيث تعلّق هذه الأخيرة على القمع الاستعماري الذي صاحب الهجومات "الخطوات العبثية للنواب الجزائريين في العاصمة. القمع (لماذا التمسك بمصطلح "الانتقام"؟) كان فظيعًا. الإعدامات المتسلسلة والتعذيب وحرق المشاتي (..) يمكن أن نجعلها بحق من بين الجرائم ضد الإنسانية"[2].

يرى جيلبير مينيي (Gilbert Meynier) بأن عمل كلير موس كوبو (Claire Mauss-Copeaux) "دقيق، لكن القصة تنتقل من حقيقة إلى أخرى دون أن نكون قادرين دائمًا على التقاط أنفاسنا؛ في بعض الأحيان يكون الأمر معقدًا يمكن أن يتحول إلى غامض بالنسبة للقارئ العادي. أما المصطلحات فلماذا نتحدث عن "العرب" بالأسلوب الاستعماري الجزائري أكثر من الجزائريين؟ (..) في أحداث 20 أوت 1955 هل ينبغي أن نقول اعتداءات"؟ حركة تمرد؟ سيكون هذا المصطلح الأخير هو الأكثر دقة بالنظر إلى دلالات الثورة. حتى الدموي، لم يكن القمع إبادة جماعية كما يزعم مؤلفو الجهاز التذكاري الجزائريون، مثل مسؤولي مؤسسة 8 ماي 1945. مصطلح مذبحة سيكون لـ كلير موس كوبو (Claire Mauss-Copeaux)، حصريًا، في التقدير الفرنسي، مخصص للخصم. ومع ذلك، فهي تتحدث عن "مجازر"

---

[1] Gilbert Meynier, op.cit, p96.

[2] Ibid.

العالية، وفي أماكن أخرى ذكرت القتل"[1]. إن هذه القراءة تعطي انطباعا واضحا على تأييد جيلبير مينيي للقمع الذي سلّط على الجزائريين اثر هجومات 20 أوت 1955.

يذكر جيلبير مينيي بأنه بالنسبة لـ كلير موس كوبو (Claire Mauss-Copeaux)، "معركة جبهة التحرير الوطني عادلة، وتطالب بالدفاع عنها، حتى لو كان هناك مجرمون، بمن فيهم مقاتلو جبهة التحرير الوطني. لكنها أشارت إلى أن زيغود يوسف، رئيس المنطقة الثانية (قسنطينة)، مسؤول أمام مؤتمر الصومام 20 أوت 1955، ولكن تمت تبرئته: ومع ذلك فإن العنف ضد المدنيين موجه ضد جبهة التحرير الوطني. حرب التحرير"[2]. وهذا بالطبع من شأنه تعرية السياسة القمعية الفرنسية ضدّ ثورة التحرير والشعب الجزائري.

لاحقا استطرد كثيرا جيلبير مينيير في التهكم من مصادر وآراء كلير موس كوبو (Claire Mauss-Copeaux)، واعتبر استنتاجاتها تتقاطع والتاريخ الرسمي الجزائري. حيث وصفه بقوله: "كتب التاريخ الجزائري هي رسم كاريكاتوري بطولي ثنائي التفرع للتاريخ في نقيض لهجة المؤرخ"[3].

رغم محاولات الفرنسيين إخفاء خسائرهم في هذه الهجومات والتكتم الإعلامي عن مجريات ما حدث فيها خاصة ما يتعلق بالمجازر التي ارتكبوها في حق الجزائريين إلا أن قادتهم قد اعترفوا بقدرات جيش التحرير الفائقة في تنفيذ هذه الهجومات. وفي هذا الإطار يصف جاك سوستيل هذه الهجومات بقوله: "هناك تاريخان يفرضان نفسيهما على الذهن وهما: فاتح نوفمبر و 20 أوت وهذا الأخير أكثر لأنّ سلسلة الحوادث بعده قد تكاثرت وأخذت بعدا آخر".

كما جاء أيضا في تصريح نائب مدير مكتب وزير الداخلية الفرنسي في زيارة له بعمالة قسنطينة بعد هجومات 20 أوت 1955 بقوله: "إن العملية التي قام بها الثائرون كانت في غاية الدقة والضبط (...) وقد أظهر الثائرون بأنهم قد تلقوا تدريبات مهمة للقيام بحرب الطرقات والأنهج".

6) نتائج وانعكاسات هجومات 20 أوت 1955.

* تسليط إجراءات قمعية بحق الجزائريين (اعتقالات عشوائية، عمليات إعدام واسعة، قنبلة المشاتي والقرى).

ورغم إلغاء حالة الطوارئ في ديسمبر 1955 اثر حل الجمعية الوطنية، إلا أن التجاوزات والقمع لم يتوقف بحق الجزائريين بالنظر للسلطات الخاصة التي كسبتها قوات الجيش الفرنسي في الجزائر من طرف حكومة غي مولي (Guy Mollet) التي اعتمدت القرارات السابقة؛ من ذلك فرض الإقامة الجبرية ، كما يتم تجديد وإضفاء الشرعية على وجود مراكز الاعتقال في التراب الجزائري، وسمحت لاحقا مراسيم 17 مارس 1956 بالدخول ضمن مرحلة ثانية من توسيع اختصاص القضاء العسكري في الجزائر[4].

---

[1] Ibid.

[2] Gilbert Meynier, op.cit, p97.

[3] Gilbert Meynier, op.cit, p97.

[4] Thénault Sylvie, Armée et justice en guerre d'Algérie, op.cit, p106.

* نجاح ثورة التحرير في رفع الخناق على منطقة الأوراس.

* انتشار ثورة التحرير في مختلف المناطق وتحقيق وطنية الثورة عمليا، ممّا سمح بتشتيت القوات الفرنسية وإضعافها ضمن حرب استنزاف طويلة.

* نجاح ثورة التحرير في نقل الحرب من الجبال والأرياف نحو المناطق الحضرية مما سيسمح بتعميق الوعي لدى سكان المدن للانضمام للثورة وزيادة الضغط على الفرنسيين.

* نجاح القيادة الثورية في إظهار ثورة التحرير كحركة ثورية تحريرية عكس ما تروجه الدوائر الفرنسية مما يدعم تسويق الثورة الجزائرية دوليا، وكان ذلك بدعم من الحركة الآفرو آسيوية، وكنتيجة لذلك انسحب الوفد الفرنسي، وعلّق جاك سوستيل على هذه المسألة بقوله:"إن ما وقع في نيويورك أثمن من قافلة أسلحة توجه الى جيش التحرير الوطني".

* على الصعيد الدولي، التزمت الدول الأفرو آسيوية منذ عام 1955 بوضع القضية الجزائرية على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة[1]. وهكذا تحقق النجاح في تدويل القضية الجزائرية بالضغط على الجمعية العامة للأمم المتحدة بتسجيل قضيتها في الدورة العادية للأمم المتحدة 30 أوت 1955. لكن شاربونتيي جين (Charpentier Jean) يرى بأن "الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تعتمد، حتى في الحالات التي ناقشت فيها القضية الجزائرية، توصيات حقيقية بالمعنى الدقيق للكلمة"[2].

* نجاح جيش التحرير في الحصول على كميات معتبرة الأسلحة.

* ارتفاع معنويات المجاهدين وتحطيم أسطورة الاستعمار الذي لا يقهر من خلال الانتصارات التي حققها جيش التحرير في اشتباكاته مع العدو، وإبطال ادعاءات الفرنسيين المقلّلة من قوة وفعالية ثورة التحرير وإمكانية صمودها طويلا.

* إثبات قدرة جيش التحرير على التوغل داخل معسكرات العدو الفرنسي ومدنه، مما ولّد خوفا وارتباكا لدى المعمرين والدوائر الفرنسية معا.

* زيادة انضمام مختلف أطراف الحركة الوطنية والشعب الجزائري إلى ثورة التحرير مما سيسمح بدعم العملية الثورية في مواجهة السياسات القمعية الفرنسية.

* القضاء على سياسات التهدئة الفرنسية لاحتواء الثورة من ذلك مشروع جاك سوستيل الإدماجي فيفري 1955.

---

[1] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A.. In: Annuaire français de droit international, volume 5, 1959. pp. 799-816, p799.

[2] Ibid, p800.

* بروز التضامن النضالي مع قضية الشعب المغربي الشقيق بتزامن الهجمات مع الذكرى الثانية لنفي السلطان محمد الخامس.

استنتاج

رغم القمع الشديد الذي سلّطته الإدارة الاستعمارية على الشعب الجزائري من خلال عمليات القتل العشوائية والقنبلة والاعتقالات، إلا أن ثورة التحرير قد خرجت منتصرة من هذه الهجومات من خلال المكاسب السياسية والإعلامية والعسكرية التي كسبتها والتي سمحت لثورة التحرير للاستعداد أكثر للمراحل القادمة من كفاحه الثوري في مواجهة الاستعمار الفرنسي ونيل حريته واستقلاله.

المحور الرابع: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

تمهيد

1) ظروف انعقاده.

2) التحضير للمؤتمر وانعقاده.

3) أطرافه.

4) أهم قراراته.

5) نتائج وانعكاسات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 على مسار ثورة التحرير.

6) ردود الفعل الفرنسية.

استنتاج

تمهيد:

يعد مؤتمر الصومام محطّة هامّة في تطور الثورة الجزائرية سواء كان ذلك من خلال الانعكاسات الايجابية التي خلّفها هذا الحدث المعلمي على تطور مسار ثورة التحرير، أو من خلال التحديات الكبيرة التي خلّفها؛ خاصّة ما يتعلّق باختلاف وجهات النظر حول مقرّراته خاصّة مسألة أولويتي المؤتمر المثيرة للجدل (السياسي على العسكري، الداخل على الخارج) وما أحدثه من صدامات لاحقا. بعد 22 شهرا منذ اندلاع ثورة التحرير توفرت إلى حدّ ما التي سمحت بانعقاد هذا المؤتمر والذي كان من أهدافه هيكلة وتنظيم ثورة التحرير الجزائرية في مختلف المجالات وتقييم المسيرة الثورية منذ اندلاعها عام 1954.

1) ظروف انعقاده.

*تصاعد النشاط الثوري الجزائري الذي وصل إلى مختلف مناطق الوطن.

*الصعوبات اللوجستية التي عانت منها ثورة التحرير والمرتبطة أساسا بمسألة التزود بالسلاح، وقلّته في جبهات القتال.

*انضمام معظم أطياف الحركة الوطنية ونشطاء العمل السياسي إلى ثورة التحرير مما سيعد عامل قوي في دعم العملية الثورية بكوادر سياسية لها خبرة واسعة في النضال، رغم ما سيحمله ذلك من إشكالية تتعلق بالتباينات الأيديولوجية بين المنتسبين من الحركة الوطنية إلى ثورة التحرير لاحقا.

*توسع القاعدة الجماهيرية لثورة التحرير بانضمام فئات جماهيرية واسعة لجبهة التحرير ومحاولة هذه الأخيرة تعبئتهم وتجنيدهم ضمن منظمات من ذلك الاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1956، وإضراب الطلبة الجزائريين 19 ماي 1956...الخ.

* توسع دائرة الاستقالات من طرف النواب المسلمين الجزائريين في المجالس الفرنسية منذ نوفمبر 1955.

*تنظيم إضراب 5 جويلية 1956 من طرف جبهة التحرير الوطني[1].

*وجود رغبة لدى القيادة الثورية لتحديد إستراتيجية عامة تخص جبهة التحرير الوطني تشمل مختلف الجوانب العسكرية والسياسية والدعائية والإعلامية[2].

*تعمّق القطيعة بين المجتمع الجزائري والإدارة الاستعمارية.

*ضعف التواصل والتنسيق بين قادة الثورة في الداخل ومابين الداخل والخارج من جهة أخرى، حيث كانت الاتصالات عبر البريد وإرسال الرسل هي الوسيلة الوحيدة المتاحة للتشاور بين القيادات الثورية وكذا لفضّ الخلافات فيما بينها. ولعلّ هذا ما أدّى بالتشكيك في قدرة ودور الوفد الخارجي لثورة التحرير الوطني في الوفاء بالتزاماته الثورية في ظلّ عجزه عن توفير السلاح. وهذا ما فرض على القائد العربي

[1] محمد حربي،**المصدر السابق**، ص 144.

[2] بومالي أحسن، **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1962**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، ص333.

بن مهيدي الناقم من عدم وصول المركب المصري والتي انتظر التنسيق معها في مدريد لنقل حمولتها لاحقا إلى مراكش، للسفر إلى القاهرة من أجل الوقوف على مسألة ضعف التنسيق غير أنّه للأسف خرج بنتيجتين خطيرتين ستؤثران في مواقفه لا حقا وفي توجهات مؤتمر الصومام وقيادة الداخل مفادها؛ أنّ المساعدات المصرية كانت مرتبطة أساسا بدبلوماسيتها وعلاقاتها بالطرف السوفييتي. أما النتيجة الثانية؛ والأخطر فتتمثل في عدم وجود قيادة لـج.ت.و في القاهرة بل هم حسب وصف المؤرخ محمد حربي "مجموعات وأفراد يسعون لإيجاد قيادة". بدليل الخلافات العميقة بين حسين آيت أحمد ومحمد خيضر مع أحمد بن بلا ومحمد بوضياف وأحمد محساس، هذه الأخيرة التي لها ارتباط مع المجموعة المتجمّعة حول كريم بلقاسم[1].

*الآثار المترتبة عن تطبيق اللاّمركزية في اتخاذ القرارات منذ بداية الثورة والتي عرّضت الثورة للخطر بالنظر لطغيان العشوائية والزعامة الفردية يضاف الى ذلك الصعوبات التي تجدها قيادات المناطق في اتخاذ قراراتها بسبب ضعف التنسيق بين قيادات الداخل من جهة وكذا بين الداخل والخارج من جهة أخرى. هذه الوضعية علّق عليها محمد حربي بقوله: "ولولا لطف الله سبحانه وتعالى لكان من الممكن أن يكون هناك ستّ سياسات مختلفة مثلما كان يوجد ستّ مناطق"[2].

*تزايد الإجراءات القمعية الفرنسية العسكرية والمؤامرات السياسية والدعائية النفسية، مما فرض على القيادة الثورية ضرورة طرح سياسات جديدة لمواجهة السياسات الاستعمارية.

*توسع دائرة الثورة التحريرية وتزايد قاعدة المنضوين إليها، ممّا يفرض وضع إجراءات تنظيمية محكمة للتحكم أكثر في مسار العمل الثوري وتحدياته.

2) التحضير للمؤتمر وانعقاده.

بدأت الاستعدادات الجدية لعقد مؤتمر جامع للقيادة الثورية في مارس 1956 عندما أرسل عبان رمضان سعد دحلب إلى المنطقة الأولى بالشمال القسنطيني للتباحث مع قائد المنطقة زيغود يوسف[3]، والذي كان حسب قول محمد حربي غير مهتم بالمشاكل السياسية بقدر ما كان مهتما بمسألة التزود بالسلاح[4]. مع ذلك صرح بن طوبال في مجلة نوفمبر ضمن المجاهد لخضر طوبال يستعيد ذكرياته عن أحداث 20

---

[1] محمد حربي، **المصدر السابق**، ص 148.

[2] نفسه.

[3] امتهن حرفة الحدادة في سمندو (منطقة قسنطينة)، انضم إلى حزب الشعب بعد ح.ع.2، اختير عام 1948 للانضمام المنظمة الخاصة إلى جانب كونه كان عضوا في المجلس البلدي، اعتقل عام 1950 لكنّه استطاع الفرار من سجن عنابة 1952 ، كان ضمن لجنة 22 ، كما عوّض ديدوش مراد على قيادة المنطقة الثانية في جانفي 1955، استشهد في سبتمبر 1956 قرب سيدي مزغيش كان رجلا لا يعرف الحسابات. ينظر محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر نجيب عياد، صالح المثلوثي، موفم للنشر، 1994 ص191.

[4] محمد حربي، المصدر السابق، ص 147.

أوت 1955 قائلا:"قررنا تنظيم ملتقى أو ندوة وطنية (..) وبدئ منذ شهر أفريل 1956 في تنظيم المؤتمر"[1].

أما عن البعثة الخارجية فأرسلت بدورها إلى العاصمة تقريرها السياسي والذي حرّره كل من حسين آيت أحمد ومحمد يزيد وكان اقتراحه تنظيميا تأسيس قيادة ثورية من 12 عضوا تكون مناصفة بين قادة المناطق الستّة في الداخل مع أعضاء من البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني في الخارج[2]. لكن يبدو أنّ هذه الخطوة لم يتم الاعتماد عليها سوى نسبيا من خلال تنوع تركيبة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بين قيادات في الداخل والخارج سياسية وعسكرية، لكن لم يؤخذ بها في تركيبة لجنة التنسيق والتنفيذ والتي ستكون الذراع التنفيذية الضاربة للثورة لاحقا.

وهكذا ففي ربيع 1956 بدأت القيادة في الإعداد للمؤتمر حيث جرت اتصالات عديدة بين مسؤولي المناطق وقادتها، حيث كان يفترض أن ينعقد هذا المؤتمر في شمال قسنطينة، كما تعذرت أيضا مسألة عقده في منطقة سوق أهراس[3]، وحتّى عندما كان يفترض عقده في النهاية في ضواحي الأخذرية (بالسترو سابقا) قرب العاصمة التابعة للمنطقة الثالثة في جويلية 1956، فشل وتقرّر تأجيله بسبب تسرب أخبار مكان وزمان انعقاده للدوائر الاستعمارية، حيث يحكى عن ضياع مستندات للقائد كريم بلقاسم أعطى انطباع أن وفد قسنطينة كان متجها إلى مؤتمر، ولإجراءات احترازية تمّ التخلي عن هذه الفكرة[4].

وأخيرا انعقد المؤتمر في قرية ايفري منطقة أوزلاقن بغابة أكفادو في السفوح الشقية لجبال جرجرة على الضفة الغربية لوادي الصومام بالمنطقة الثالثة بحماية 300 جندي من مجاهدي جيش التحرير الوطني[5].

لقد اختيرت هذه المنطقة لعوامل منها:

*وجود المكان قرب جبل جرجرة الحصين.

*تموقع وادي الصومام ضمن مجال نطاق المناطق الثورية النشطة.

*شهرة سكان المنطقة بالنضال والمقاومة منذ القديم.

*يعدّ ذلك تحدّ لادعاءات روبير لاكوست بأنّ هذه الناحية قد استسلمت للفرنسيين[6].

كما توافق تاريخ 20 أوت 1956 وثلاثة ذكريات هامة هي:

*الذكرى الثالثة نفي السلطان محمد الخامس ملك المغرب إلى جزيرة مدغشقر.

*الذكرى الأولى لهجومات 20أوت 1955 في الشمال القسنطيني.

---

[1] محمد لحسن زغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص133.

[2] محمد حربي، المصدر السابق، ص 147.

[3] بومالي أحسن، **المرجع السابق**، ص334.

[4] محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص133.

[5] نفسه، ص134.

[6] بومالي أحسن، **المرجع السابق**، ص337.

*اقتراب الذكرى الأولى لعرض القضية الجزائرية لأول مرّة في الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة أكتوبر 1955[1].

بناءا على شهادة أحد الحاضرين لسير أعمال هذا المؤتمر فقد شرع العمل به يوم الثلاثاء 14 أوت 1956 لتنتهي الاجتماعات الموسعة في 20 أوت 1955، ليجري لاحقا اجتماعات ضيقة حضرها فقط كبار المسؤولين للاتفاق على الصيغ النهائية لمقررات الصومام[2]. ففي 20 أوت 1956 الثامنة صباحا افتتحت الجلسة الأولى لمؤتمر الصومام بإشراف كلّ من العربي بن مهيدي وعبان رمضان حيث قاما في البداية بشرح الأسباب التي دعت إلى عقد هذا المؤتمر والمواضيع التي سيتمّ دراستها من طرف المشاركين في هذا المؤتمر وتتابع قادة المناطق في قراءة تقاريرهم العسكرية والسياسية والمالية البعض مكتوبة والأخرى شفوية[3]. وفي 23 أوت عقد اجتماع آخر موسّع تليت خلاله المقررات النهائية التي نالت مصادقة الجميع وفق رواية أحد المشاركين[4].

تحدث بنجامان ستورا (Stora Benjamin) أيضا عن تصاعد دور عبّان رمضان منذ أفريل 1955؛ من خلال تزويده جبهة التحرير الوطني بمسودة برنامج؛ ناهيك عن سياسته في البحث عن تحالفات، حيث وصف عبّان رمضان بالرأس الحقيقي الذي ستعتمد سياسة جبهة التحرير عليه خاصّة مع انضمام عمّار أوزقان الأمين العام السابق للحزب الشيوعي الجزائري[5]، حيث سيستند حسب زعمه على منطقة القبائل[6].

من الخطأ الاعتقاد أن سياسة عبّان رمضان الداعمة لفكرة توحيد القوى الوطنية والثورية ترتبط أساسا بدوره في هندسة مؤتمر الصومام. بل تظهر بالخصوص منذ محاولاته رأب الصدع بين جبهة التحرير الوطني F.L.N والحركة الوطنية الجزائرية M.N.A سنة 1955.

3) أطرافه.

شارك في المؤتمر مندوبين عن المناطق الثانية والثالثة والرابعة والخامسة، في الوقت الذي غاب عن أشغاله مندوبين عن المنطقة الأولى بما في ذلك الصحراء وقيادة الثورة في الخارج، رغم إشارة بعض الكتابات على أنّ قادة الثورة في الخارج كان يفترض حضورها هذا المؤتمر لكن بقيت تنتظر في مدينة سان ريمو الايطالية وفي طرابلس بليبيا لتلقي الضوء الأخضر من قيادة الداخل(المؤتمر) للحضور لما

---

[1] نفسه، ص338.

[2] محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص134.

[3] بومالي أحسن، **المرجع السابق**، ص338.

[4] محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص134.

[5] Stora, op.cit, p20.

[6] Ibid, p21.

يتطلبه ذلك من إجراءات أمنية مشدّدة بالنظر للمراقبة الاستعمارية غير أنّ ذلك لم يتم[1]. كما يرى بدوره أحسن بومالي، بأنّ الأسباب الأمنية لعبت دورا بارزا في ذلك بحكم أنّ الفرنسيين لازالوا متواجدين في كل من تونس والمغرب مع مراقبة جوية وبحرية من طرف السلطة الاستعمارية، مع ذلك فممثلي ج.ت.و حسب هذا الأخير قد << اشتركوا في المشاورات حيث قدّم خيضر باسمهم اقتراحات في صميم ما تمّت مناقشته والمصادقة عليه في المؤتمر من ناحية الخط السياسي المراد انتهاجه>>[2].

أمّا عن الأعضاء الحاضرون فهم حسب محضر الجلسات:

*بن مهيدي عن منطقة وهران رئيس الجلسة.

*عبّان عن جبهة التحرير الوطني كاتب الجلسة.

* اوعمران[3] عن منطقة الجزائر.

*كريم عن منطقة القبائل.

*زيغود عن شمال قسنطينة.الأخضر بن طوبال نائب زيغود[4].

4) جدول أعمال المؤتمر:

حسب الدكتور العربي الزبيري فان جدول أعمال[5] مؤتمر الصومام قد ضبطت في نقطتين هما:

*إثراء وثيقة بيان أول نوفمبر 1954.

*تعيين القيادة العليا المسؤولة عن مواصلة العملية الثورية[6].

للتوسع أكثر في جدول فهي وفق النقاط التالي:

1-شرح أسباب الاجتماع وموضوعه.

---

[1] Jacques.C.Duchemin, **histoire du F.L.N la table ronde**, Paris, 1962, p179. cité par محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص134.

[2] بومالي أحسن، **المرجع السابق**، ص339.

[3] ولد عمار أوعمران في منطقة القبائل عام 1919، انضم إلى حزب الشعب، حكم عليه بالإعدام اثر انتفاضة 8 ماي 1954 لكن تمّ العفو عنه لاحقا في 1964، لاحقه الأمن الفرنسي سنة 1947 لكنه ظلّ فارا، حكم عليه مجددا بالإعدام غيابيا، انضم إلى المصاليين في أزمة الانقسام في حزب الشعب، تقلد منصب نائب قائد الولاية الثالثة ثمّ قائد الولاية الرابعة في أوت 1956، عضو المجلس الوطني للثورة 1956-1962، في نهاية الثورة انفصل عن كريم بالقاسم وأيد بن بلا، انتخب عضوا في الجمعية الوطنية عام 1962. ينظر محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر نجيب عياد، صالح المثلوثي، موفم للنشر، 1994 ص190.

[4] محضر جلسات اجتماع المسؤولين عن عمالات وهران والجزائر وقسنطينة في 20 أوت 1956، نقلا عن محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص297.

[5] يروي الدكتور العربي الزبيري بأنّ عمار أوزقان ذكر له في لقاء بالعاصمة في 10 أفريل 1964 بأنه هو المحرّر الرئيسي لمشروع الميثاق الذي عرض للمناقشة في الصومام. ينظر، الزبيري العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر (دراسة)**، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص46.

[6] المصدر نفسه، ص45.

2-تقديم التقارير المختلفة الواردة إليه، ويشمل ذلك:

*التقارير النظامية المتعلقة بالتقسيم وهياكل الجيش ومراكز القيادة.

*التقرير العسكري المتعلق بعدد المناضلين والمجاهدين وتركيبها ونظامها وأسلحتها.

*تقرير مالي يتعلّق بالمداخيل والمصاريف والمبالغ المتبقية في الصندوق.

*تقرير سياسي يتعلّق بمعنويات المجاهدين والشعب الجزائري.

3-القاعدة الأساسية والنشرات المختلفة.

4-التوحيد ويشمل ذلك:

*توحيد النظام وتقسيم المناطق.

*توحيد عسكري في الوحدات والرتب والنياشين والأوسمة والمرتبات والمنح العائلية.

*توحيد سياسي، المرشدون السياسيون ومهامهم.

*توحيد إداري في المجالس الشعبية.

5-ج.ت.و ما يتعلق بالمذهب والقانون الأساسي والنظام الداخلي والهيئات المسيرة ومجلس الثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ.

6-جيش التحرير الوطني (الألفاظ المستعملة) المجاهد، المسبّل، الفدائي. وتقييم المرحلة الحالية وتوسيع الهجومات وتفعيلها.

7-العلاقة بين جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، وكذا العلاقة بين الداخل والخارج خاصّة من تونس والمغرب وفرنسا.

8-العتاد.

9-نظام العمل: عسكريا وسياسيا، ووسائله المادية، إيقاف القتال ومسألة المفاوضات، هيئة الأمم المتحدة وفكرة الحكومة المؤقتة.

10-مواضيع مختلفة[1].

5) أهم قراراته.

1-تقسيم البلاد إلى ستّ ولايات: باعتماد نفس التقسيم في المناطق السابقة مع إضافة الولاية السادسة الجنوب والتي لم تبدأ عمليا سوى 1957.

كان تقسيم الولاية وفق ما يلي (الولاية، المنطقة، الناحية، القسمة). مع اعتماد مبدأ القيادة الجماعية في قيادة الولايات، وامتلاك قائد الولاية الصفتين العسكرية والسياسية، وله ثلاثة نواب من الضباط ينقسمون بدورهم إلى ثلاثة فروع (العسكري، السياسي، الاستعلامات والاتصالات). كما أنّه لكل مستوى تنظيمي في الولاية مراكز قيادة خاصّة به، من الولاية إلى القسمة.

[1] محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص ص 135-136. بومالي أحسن، **المصدر السابق**، ص ص 339-340.

2-التوحيد العسكري ويشمل ذلك النواحي التنظيمية(فوج، فرقة، كتيبة، فيلق) ومسألة الرتب والمخصصات المالية.

3-القرارات السياسية:

أ-المحافظون السياسيون: تتمثل مهامهم الأساسية في تنظيم وتثقيف الشعب فيما يتعلق بمسائل الدعاية والأخبار والتوجيه، فهم بذلك عليهم مسؤولية إذاعة أوامر القيادة وما يتعلق بالمناشير المختلفة (المجاهد والمقاومة) بالإضافة إلى مسألة الحرب النفسية والتي تشمل مشاركتهم في الردّ على الدعاية الاستعمارية الكاذبة لتمس العلاقات بين الجماهير والثورة، وكذا مشاركة المحافظين السياسيين في إبداء آرائهم بخصوص الأعمال العسكرية لجيش التحرير الوطني.

ب-المجالس الشعبية: آليات تشكيلها بالانتخابات، وتتكون من خمسة أعضاء من ضمنهم الرئيس، ومهامها النظر في القضايا العدلية والإسلامية والمالية والاقتصادية والشرطة.

ج-المنظمات المسيّرة:

1-المجلس الوطني للثورة الجزائرية C.N.R.A: يتكون من 34 عضو 17 دائمين و 17 مساعدون، يجتمع مرّة في السنة مدّة وجود الحرب، فهو المسؤول عن إيقاف القتال أو مواصلته أو فتح المفاوضات ويعد أعلى جهاز في الثورة.

2-لجنة التنسيق والتنفيذ C.C.E: تتكون من خمسة أعضاء وهم العربي بن مهيدي، عبان رمضان، يوسف بن خدّة، كريم بلقاسم، سعد دحلب. وهي مجلس الحرب الحقيقي، وتمثل السلطة التنفيذية في ثورة التحرير. من سلطاتها مراقبة المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، كما لها الحق أيضا في تشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج.

د-العلاقة بين ج.ت.و وجيش التحرير الوطني: تقرّر منح الأولوية للسياسي على العسكري.

هـ-العلاقة بين الداخل والخارج: إعطاء الأولوية للداخل على حساب الخارج في اتّخاذ القرارات مع مراعاة مبدأ التشارك في الإدارة.

و-المحاكم: تشكيل محاكم من شأنها النظر في مختلف القضايا المتعلقة بالمدنيين والعسكريين.

وهكذا فقد انبثق عن مؤتمر الصومام وثيقة سياسية موسّعة شملت أقسامها الثلاثة عبّرت عن الوضعية الحالية السياسية الراهنة والآفاق العامة ووسائل الدعاية[1].

وبشكل عام يمكن القول بأنّ وثيقة الصومام قد أكدت على أن الكفاح المسلح يبقى مستمرا وان كل الطاقات الوطنية يجب أن تجنّد لدعمه وتطويره بمختلف الوسائل إلى أن تتحقق الأهداف التالية:

*الاعتراف بالشعب الجزائري شعبا واحدا لا يتجزّأ.

*الاعتراف بالسيادة الوطنية على كافة الميادين برفض كلّ أشكال الاستقلال الذاتي.

*الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري[1].

[1] محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص ص 139-174.

6) نتائج وانعكاسات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 على مسار ثورة التحرير.

لقد خلّف مؤتمر الصومام نتائج وانعكاسات هامة على تطور ثورة التحرير وسياسات ج.ت.و، رغم كونه قد فجّر صراعات داخلية بين بعض قيادات جبهة وجيش التحرير الوطني خاصة بين الداخل والخارج؛ مع ذلك ينطبق على هذا اللقاء تعليق اشتهر به توفيق المدني جاء فيه؛ "أنّ مؤتمر الصومام كان صغيرا بحجمه كبيرا بنتائجه"، ومن هنا يمكن استعراض جملة النتائج والانعكاسات فيما يلي:

*تكريس مبدأ القيادة الجماعية وتجنب العشوائية والزعامة الفردية، من خلال بناء مؤسسات ثورية قادرة على إدارة الصراع من خلال مركزية التسيير المجسّدة في تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ.

*تنظيم وهيكلة ثورة التحرير بعد النقص التنظيمي والاضطراب النسبي في إدارة النشاط الثوري والذي رافق الثورة منذ ولادتها، غير أنّ الضرورة كانت تفرض ضرورة الإسراع بتفجير ثورة التحرير بدل انتظار استكمال الإجراءات التنظيمية مثلما يرويه نائب المنطقة الثانية لخضر بن طوبال، ناهيك عن النقائص التنظيمية المتراكمة طيلة 22 شهر من العمل الثوري.

*تنظيم وهيكلة جيش التحرير في الكثير من جوانبه المتعلقة بالوحدات والرتب والمنح ....الخ، والذي كان له تأثير كبير في تصاعد نشاطاته مع استعمال أساليب واستراتيجيات جديدة وفق التحديات الحالية[2].

*نجاح المؤتمر في قرار تقسيم البلاد إلى ولايات ومناطق وقسمات بحيث سمح لكلّ قيادة بتنظيم نفسها والتحكم في أوضاعها وتحدياتها.

*الخروج بقيادة وطنية موحدة في ثوب المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ.

*الخروج بوثيقة سياسية عبّر عنها توجهات الثورة وسياستها وأهدافها في كلّ المجالات الآتية والآفاق المستقبلية كانت بمثابة الدستور الذي نظّم مختلف شؤون ثورة التحرير الجزائرية[3].

*دعم إستراتيجية حرب المدن بنقل العمل الثوري من الجبال والأرياف الى المناطق الحضرية حيث ستخوض جبهة التحرير مواجهات شرسة ونضال في المدن أواخر 1956 وبداية 1957 (معركة الجزائر).

*تمسك المؤتمر بمبدأ الاعتماد على النفس والذي كان له تأثير بالغ لاحقا في مجريات الثورة باعتماد الجبهة على إمكانيات الشعب الجزائري واتّخاذ أسلوب استقلالية القرار الذي من شأنه تجنيبها التبعية المطلقة أو الجزئية، وبالتالي تكذيب ادعاءات المستعمر بانتماء الثورة إلى معسكر معيّن، أو خضوعها لتوجيهات طرف مما يعطي ج.ت.و حرية التصرف خارج نطاق المساومات والمزايدات التي من شأنها تكبيل الحركات الثورية واحتوائها[4].

---

[1] الزبيري العربي، المصدر السابق، ص49.

[2] بومالي أحسن، **المصدر السابق**، ص358.

[3] محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص ص 151-152.

[4] بومالي أحسن، **المصدر السابق**، ص361.

*كسب ج.ت.و معركة تعبئة الجماهير من خلال تأسيس ما يعرف بالمجالس الشعبية وتجنيدها ضمن العملية الثورية، وفي نفس الوقت تكون الثورة بديل للسلطات الاستعمارية لذا نجحت في تعميق القطيعة بين الشعب وإدارة الاحتلال الفرنسي[1].

وتأكيدا لتأثير هذه السياسة عمليا؛ ورد في جريدة المقاومة الجزائرية نقلا عن صحفي فرنسي قام بإجراء تحقيق في الولاية الثانية ما يلي"إن الثورة الجزائرية أوجدت إدارتها الخاصة إدارة سرية تأخذ الضرائب وتقضي بين الناس وتفصل في النزاعات، وبذلك صارت محكمة تيزي وزو خلية لا يقدم إليها أحد وصار المحامون بدون قضايا يكتسبون منها، مما اضطرّهم إلى طلب إعانة مالية من وزارة المال الفرنسية"[2].

وضمن هذه النقطة نجد بان مؤتمر الصومام قد اتّخذ موقفا صارما من فكرة التعامل مع السلطات الاستعمارية، هذا التعامل الذي شكّل وسيلة قوة للاستعمار الفرنسي وأسلوب ماكر لبعض الانتهازيين مع محاولات الاستعمار لعب ورقة الإصلاحات ضمن سياسة فرّق تسد[3].

*التجنيد الإعلامي والدعائي الذي استفادت منه الثورة من توجهات مؤتمر الصومام 1916 حيث دعّم أكثر الحرب الدعائية المضادة للدعاية الفرنسية وتعميق الاهتمام أكثر بالجماهير ومحاربة سياسة الحرب النفسية والدعائية التي كانت تنتهجها الإدارة الاستعمارية.

*إعطاء أهمية أكثر للعملية السياسية التي لم تأخذ حقّها مع بداية الثورة حيث كان الاهتمام أكثر بالعمل العسكري كأداة ثورية ضاربة، وهذا ما سيسمح للثورة بمكافحة الاستعمار الفرنسي في كافة الجهات عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا وإعلاميا، مما سيساهم في تصاعد الضغوطات على الفرنسيين ودعم القضية الجزائرية وانتشارها في الداخل والخارج كقضية تحرر وطني.

*تفجير صراعات داخلية عميقة خطيرة بسبب إقرار أولويتي السياسي على العسكري والداخل على الخارج،خاصّة مع اختلاف التفسيرات لهاذين المبدأين من مختلف الأطراف ناهيك عن الطعن في شرعية المؤتمر بحكم أنّه لم تحضره قيادات الأوراس والخارج، كما ينتقد كونه قد أعطى القيادة للسياسيين الممثلين للمركزيين وجماعة فرحات عباس والعلماء داخل هياكل الثورة[4]. مما فرض على قيادة المؤتمر الجديدة التصدي للخلافات في بعض مناطق الثورة بما في ذلك الخارج[5]. يجب القول هنا بان أولويتي السياسي على العسكري قد لقيت معارضة حتى داخل المؤتمر نفسه، وقد سعت قيادة المؤتمر إعطاء تفسيرات الغرض منها حسب الدكتور العربي الزبيري التهدئة من خلال القول بان المقصود هو إعطاء أهمية للعمل السياسي مقارنة بالعسكري[6].

---

[1] الزبيري العربي، المصدر السابق، ص50.

[2] محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص 158.

[3] بومالي أحسن، **المرجع السابق**، ص361.

[4] لونيسي رابح، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، 1999، ص6.

[5] بومالي أحسن، **المرجع السابق**، ص361.

[6] الزبيري العربي، المصدر السابق، ص ص 55-56.

إن ثورة التحرير حسب الدكتور رابح لونيسي لم تكن تفرق مع بداية الثورة <<بشكل واضح بين السياسي والعسكري لأنّ المجاهد كان عسكريا وسياسيا وخطيبا ومعبّئا يدعو الشعب للالتحاق بالثورة حيث ظهر التمييز لأول مرّة بينهما في مؤتمر الصومام عام 1956>>[1].

كما كانت لأولويتي الداخل على الخارج وقعا كبيرا على قيادة الثورة في الخارج التي اعتبرت الخطوة انقلابا عليها من طرف عبّان رمضان، والتي انكشف خلالها طموحات هذا الأخير في زعامة الثورة، حيث كان هدفه الحقيقي هو إبعاد الوفد الخارجي بزعامة بن بلّة عن قيادة الثورة ونقل سلطة القيادة الثورية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ C.C.E بقيادة عبّان؛ وهذا ما يفسّر إرسال لمين دباغين إلى القاهرة وتكليفه بمهمة قيادة الوفد الخارجي هناك وإبعاد بن بلّة الذي تعتبره وسائل الإعلام المصرية والعالمية زعيم الثورة الجزائرية، وقد حاول بن بلّة تغذية مواقفه من عبّان لقرارات الصومام بأن اتّهمه بالتخلي عن المبادئ الإسلامية في وثيقته[2].

لقد برّر العربي بن مهيدي إقرار أولوية الداخل على الخارج أمام المؤتمر لأسباب تتعلق بمهمته في القاهرة بداية 1956، حيث يستند إلى فكرة مفادها "أنّ مصر لا يمكن الاعتماد عليها مطلقا في الحصول على الأسلحة لأنّ موقفها من الثورة الجزائرية يخضع بقسط وافر إلى نشاطها الدبلوماسي. كما أن مندوبية جبهة التحرير الوطني غير قادرة على أن تكّون قيادة موحدة بفعل الانقسام السائد بين إفرادها الذين ما زال كلّ منهم يبحث عن الزعامة لنفسه"[3].

7) ردود الفعل الفرنسية.

*تزايد الإجراءات القمعية الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية والشعب الجزائري، وتعزيز الجهاز الحربي الفرنسي بقرابة المليون فرد من كل الأسلاك مدعما بطائرات الحلف الأطلسي مع انتشارها في مختلف المناطق[4].

*توسع الإدارة الاستعمارية في سياسة الاحتشاد من أجل قطع الصلة بين الجماهير الجزائرية وقيادتها الثورية، لإدراكها أهمية الشعب بالنسبة لثورة التحرير مثلما يقول زعيم الثورة الشيوعية في الصين ماو تسي تونغ: "الثورة أسماك مياهها الجماهير الشعبية".

إن تنفيذ الاحتشاد يتم من خلال إجلاء السكان من النواحي المشكوك بوجود الثوار فيها من خلال جمعهم في مخيمات خاصّة قرب المراكز العسكرية الفرنسية، ومما ورد في مناشير عديدة لسكان الدواوير والمشاتي تهديدا لهم ضمن حرب دعائية نفسية "لقد دقت ساعة الاختيار إما أن تستجيبوا إلى فرنسا، وإما أن تؤيدوا الثوار، وفيما إذا اخترتم فرنسا فان أمامكم ثمانية أيام فقط تلتحقون خلالها بالمخيمات وإلا فان

---

[1] لونيسي رابح، المرجع السابق، ص 5.

[2] نفسه، ص ص 6-7.

[3] الزبيري العربي، المصدر السابق، ص ص 56-57.

[4] محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص 168.

آلات رهيبة تنصب عليكم". وهكذا جمعت فرنسا في المحتشدات تحت رقابة مشدّدة مليون وسبعمائة ألف جزائري في ظروف قاسية[1].

*التفكير في وضع مشروع خطي موريس للأسلاك الشائكة في الجهتين الشرقية والغربية، بعدما اتّضح لها من مؤتمر الصومام بأنّ الثورة التحريرية تسير بقيادتين في الداخل والخارج، والذي سيكون له تأثير فادح على تموين الثورة بالسلاح وعبور المجاهدين والقيادات الثورية، فمن خلال الروايات الشفوية التي كانت لي مع المنتسبين لجيش الحدود بمنطقة وادي سوف اتّضح بأنّ خسائر الأسلاك تصل إلى فقدان ثلثي قافلة المجاهدين العابرة لها.

*إقدام السلطات الفرنسية على القيام بقرصنة جوية من خلال اختطاف قيادة الثورة في الخارج حيث أجبر سلاح الطيران الفرنسي الطائرة المغربية والتي ضمنها بن بلّة وبوضياف وآيت أحمد وخيضر في 24 أكتوبر 1956[2]. هذه العملية التي كانت بتآمر من طرف الطيار الفرنسي حيث أرغمت الطائرة على الهبوط في مطار الجزائر العاصمة، وأذيع النبأ من راديو مونتيكارلو وجاء فيه "إن السلطات الفرنسية قد ألقت القبض على الزعماء الجزائريين الخمسة الذين ذهبوا من المغرب إلى تونس من أجل المشاركة في مؤتمر سياسي وأنزلتهم في مدينة الجزائر، حيث سارت بهم مقيّدين إلى السجن". وكان اعتقاد الفرنسيين أنّه من خلال هذه الخطوة سيتم القضاء على الثورة لكن ثورة التحرير التي حصّنت نفسها بمؤسسات ثورية تعتمد مبدأ القيادة الجماعية قد جنّبت نفسها الضعف[3].

ما يؤسف له من هذا الاختطاف ليس ما قامت به فرنسا من حماقة ومخالفة قانونية وانتهاك للأعراف الدولية، بل هو تهليل بعض الأطراف المحسوبة على القيادة الجديدة لمؤتمر الصومام بهذه الخطوة الفرنسية من ذلك العقيد عمار بن عودة حيث صرّح بعد عقود "أنّ فرنسا قد قدّمت خدمة جليلة للثورة بإلقائها القبض على هؤلاء الزعماء"[4]. عندما اعترضت القوات الجوية الفرنسية الطائرة التي كانت تقل المفاوضين الجزائريين من الرباط إلى تونس في 22 أكتوبر 1956[5].

*مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر 31 أكتوبر 1956 اثر تأميم قناة السويس بحجّة أنّ، مصر كانت تدعم ثورة التحرير الجزائرية، وتتّضح المقاصد الفرنسية من هذا العدوان من خلال تصريح رئيس الحكومة الفرنسية مانديس فرانس في جانفي 1957 في مجلس الأمة بباريس قائلا:<<أنّ رأس الثورة الجزائرية هو مصر، فبضرب الرأس تنتهي الثورة وتطمئن فرنسا على جزائرها>>[6].

---

[1] نفسه، ص 163.

[2] لونيسي رابح، المرجع السابق، ص 8.

[3] محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص ص 160-161.

[4] لونيسي رابح، المرجع السابق، ص 8.

[5] Pervillé Guy. Trente ans après : Réflexions sur les accords d'Évian. In: **Revue française d'histoire d'outre-mer**, tome 79, n°296, 3e trimestre 1992. pp. 367-381, p368.

[6] محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص ص 161-162.

*إقدام الفرنسيين للعدوان على ساقية سيدي يوسف التونسية في 8 فيفري 1958، ضمن مبدأ حق الملاحقة الذي انتهجه الفرنسيين، مما يعد تجاوز صارخ لسيادة الدولة التونسية المستقلة والقانون الدولي، ويمكن تفسير سلوكها المتهور بخسارتها الفادحة في معركة جبل الواسطة بمنطقة سوق أهراس وأسر بعض جنودها وتهريبهم للأراضي التونسية.

استنتاج

لقد شكّل مؤتمر الصومام نقطة تحول بارزة في تطور الثورة الجزائرية هيكليا وتنظيميا في مختلف المجالات، حيث حاول الاستجابة لـ 22 شهر من العمل الثوري تقصّيا وتفحّصا واستشرافا للحلول الواجب اعتمادها في المراحل اللاّحقة، واستجابة للتحديات الكبيرة التي واجهتها الثورة التحريرية رغم ما خلّ فه هذا المؤتمر من صراعات خطيرة ترتبط أساسا بمبدأ أولويتي السياسي على العسكري والداخل على الخارج التي أسالت حبرا غزيرا وأحدثت للأسف صدامات بين القيادة الجديدة لمؤتمر الصومام والمعارضين لقراراته الطاعنين في شرعيته ومصداقيته.

المحور الخامس: التنظيم السياسي للثورة التحريرية (على المستوى الداخلي والخارجي)

تمهيد

1) التنظيم السياسي خلال الفترة 1954-1956.

2) التنظيم السياسي بعد مؤتمر الصومام 1956.

أ) على المستوى الداخلي:

1-التنظيم المؤسساتي:

2-التعبئة الجماهيرية:

*** النشاط ضمن الاتحادات المختلفة.**

*** تنظيم المظاهرات والإضرابات.**

3-العمل الإعلامي والدعائي للثورة:

ب) على المستوى الخارجي:

استنتاج

تمهيد

عندما اندلعت الثورة الجزائرية في 1954، لم يكن هناك برنامج مسطر على المدى البعيد بحيث يفضي إلى التحكم في مسار الثورة الجزائرية، ويضع الخطوط الكبرى للإدارة المحلية، ويحدد العلاقات المختلفة فيما بين عناصرها، ويسطر الطريق النضالي الشاق الطويل على الصعيدين الوطني والدولي معا. لذا كان لابد من التفكير في وضع مخطط تنظيمي محكم، لاستمرار هذه الثورة من جهة ولتنظيمها سياسيا وإداريا من جهة أخرى[1].

1)التنظيم السياسي خلال الفترة 1954-1956.

في الواقع لم يحدث تغيير يذكر في التنظيم السياسي لما تمّ اعتماده أثناء الإعداد لاندلاع ثورة التحرير إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام 1956؛ من خلال اعتماد الواجهتين جبهة التحرير الوطني سياسيا وجيش التحرير الوطني عسكريا. وكذا اعتماد تنظيم ثوري يقسم البلاد إلى خمسة مناطق مع اعتماد لامركزية التسيير في اتخاذ القرارات. مع وجود هيئة تنفيذية للثورة في الخارج بمهام متعددة في مختلف الميادين السياسية والإعلامية والدبلوماسية واللوجستية.

2)التنظيم السياسي بعد مؤتمر الصومام 1956.

لقد انبثق عن مؤتمر الصومام برنامج سياسي شامل حيث رسم ميثاق وطني مركز مسطر ومخطط محكم تناول الخطوط العامة لمختلف جوانب ثورة التحرير سياسيا وعسكريا وإعلاميا ودبلوماسيا في الداخل والخارج "ومضت الثورة الجزائرية على نهج هذا البرنامج الثوري إلى أن وضعت الحرب أوزارها"[2].

أ)على المستوى الداخلي:

1-التنظيم المؤسساتي:

مما انبثق عن مؤتمر الصومام هو هيكلة الثورة الجزائرية وتنظيمها، والذي شمل بالخصوص تكريس مبدأ القيادة الجماعية ومركزية القرار من خلال تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية. كانت هذه المؤسسة أعلى هيئة نظامية في الثورة الجزائرية، فهي المخوّلة أن تقرر الحرب أو السلم. يضاف إلى ذلك تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ حيث كانت بمثابة الجهاز التنفيذي. بالإضافة إلى إنشاء نظام الولايات العسكرية الست، وتحديد صفات المسؤولين الذين يشرفون عليها وكذا هيئة المجلس الذي يسيرها باعتماد التقسيم التنظيمي الأول مع تعديلات طفيفة[3].

---

[1] عبد المالك مرتاض، **دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، ص53.

[2] **المرجع نفسه**، ص20.

[3] نفسه، ص55.

إن الإدارة الجماعية تعد إحدى أهم مبادئ الثورة فيجب على جميع هيآت الثورة إتباعها بصفة مدققة[1]. كما أن تكريس مبدأ القيادة الجماعية وتجنب العشوائية والزعامة الفردية، يتّضح هنا من خلال بناء مؤسسات ثورية قادرة على إدارة الصراع من خلال مركزية التسيير المجسّدة في تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ[2].

كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية بمثابة البرلمان أو "بصفة أكثر دقة اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني، حيث كان هو الذي يعد سياسة ج.ت.و وكان الوحيد المؤهل بصفة خاصة لإقرار الحرب أو السلم، الشيء الذي يعني بوضوح انه الوحيد الذي يمكنه البت في وقف إطلاق النار"[3].

فيما يتعلق بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية "فمن الواضح أن المؤتمرين قد أرادوا ترسيخ لوحدة بصفة نهائية داخل جبهة التحرير الوطني حيث ذابت كل النزاعات". ويشمل ذلك كل المنظمات والأحزاب الجزائرية[4].

يجتمع المجلس الوطني للثورة مبدئيا مرّة في العام، بدعوة من لجنة التنسيق والتنفيذ، كما يمكن أن يكون هذا الاجتماع بطلب من نصف أعضائه زائد واحد، فهو المخول وحده بأمر وقف النار أو الدخول في مفاوضات[5].

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية يعد المسؤول عن توجيه السياسة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني. أما لجنة التنسيق والتنفيذ فتمثل هيئة أركان الحرب العامة وتتمتع تحت إشراف المجلس الوطني للثورة بامتيازات واسعة من حيث توجيه وإدارة فروع الثورة وأجهزتها العسكرية والسياسية والدبلوماسية[6].

تعتبر لجنة التنسيق والتنفيذ مسؤولة أمام المجلس الوطني الذي يعد الهيئة السياسية العليا للثورة الجزائرية. فهي بمثابة مجلس حرب حقيقي؛ تقود وتوجه جميع فروع الثورة الجزائرية؛ عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا كما أن قادة الولايات السياسيون والعسكريون يخضعون لها. ويتّضح من خلال تحديد اختصاصها كما ورد في ميثاق الصومام أنّها تقوم مقام الحكومة، حيث تمثل السلطة التنفيذية في حين يمثل المجلس الوطني للثورة الجزائرية السلطة التشريعية[7].

---

[1] بومالي أحسن، **المصدر السابق**، ص346.

[2] نفسه، ص358.

[3] سعد دحلب، **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 2007، ص 30.

[4] نفسه، ص 31.

[5] محمد حربي، **المصدر السابق**، ص 154.

[6] بومالي أحسن، **المصدر السابق**، ص355.

[7] عبد المالك مرتاض، **المرجع السابق**، ص71.

أما لجنة التنسيق والتنفيذ فكانت "أكثر من مكتب سياسي حيث كانت ديوان حرب حقيقي ومتمكن من كل السلطات السياسية والعسكرية في الفترات الفاصلة بين جلسات المجلس الوطني للثورة الجزائرية. فلأول مرّة نجد أن سلطة ج.ت.و نفسها منسقة ومركزة في هيئة محددة بوضوح. ولم يعد هناك ما قد يثير أي تشابك أو تشتت في السلطات، فالثورة الجزائرية لها الآن طليعة على رأسها، يعرفها الكل، ومتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ"[1].

" للجنة التنسيق والتنفيذ سلطة الإشراف على كلّ أجهزة الثورة، وتحت إمرتها لجان مختصة. أما المناطق الريفية فموكلة إلى جمعيات للشعب ينتخبها السكان وتتألف من خمسة أعضاء بينهم رئيس. وتهتم هذه الجمعيات بالأحوال المدنية، والشؤون القضائية والإسلامية، والشؤون المالية والاقتصادية والشرطة"[2].

من صلاحية لجنة التنسيق والتنفيذ مراقبة كل نشاطات هيكل الثورة على الصعيد الداخلي والخارجي، كما أن أعضائها لهم سلطة مراقبة الهيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية..الخ. وبناء على ذلك فان قادة الولايات ملزمون بتقديم قرارات عامة عن الوضعية السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية كل ثلاثة أشهر لهذه اللجنة[3].

*نجاح المؤتمر في قرار تقسيم البلاد إلى ولايات ومناطق وقسمات بحيث سمح لكلّ قيادة بتنظيم نفسها والتحكم في أوضاعها وتحدياتها.

*الخروج بقيادة وطنية موحدة في ثوب المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ.

*الخروج بوثيقة سياسية عبّر عنها توجهات الثورة وسياستها وأهدافها في كلّ المجالات الآتية والآفاق المستقبلية كانت بمثابة الدستور الذي نظّم مختلف شؤون ثورة التحرير الجزائرية[4].

لقد رسخت وثيقة الصومام مبادئ هامة منها:

* مبدأ القيادة الجماعية ونبذ الزعامة الفردية.

* وضوح الغاية وهي الاستقلال الوطني، مع وضوح الوسائل المستخدمة للوصول إليه مما لا يسمح بوجود التأويلات المختلفة.

* التمسك بمبدأ الاعتماد على النفس الذي كان له تأثير هام في تطور ثورة التحرير، فاعتمادها على إمكانياتها الخاصة والذاتية قد جنبها التعرض للضغوطات والمساومات من مختلف المحاور[5].

وبشكل عام يمكن القول بأنّ وثيقة الصومام قد أكدت على أن الكفاح المسلح يبقى مستمرا وان كل الطاقات الوطنية يجب أن تجنّد لدعمه وتطويره بمختلف الوسائل إلى أن تتحقق الأهداف التالية:

---

[1] سعد دحلب، المصدر السابق، ص 30.

[2] محمد حربي، **المصدر السابق**، ص 155.

[3] بومالي أحسن، **المصدر السابق**، ص356.

[4] محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص ص 151-152.

[5] بومالي أحسن، **المصدر السابق**، ص360.

*الاعتراف بالشعب الجزائري شعبا واحدا لا يتجزّأ.

*الاعتراف بالسيادة الوطنية على كافة الميادين برفض كلّ أشكال الاستقلال الذاتي.

*الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري[1].

إن الشروط السياسية العسكرية التي رسمتها الثورة لتوقيف القتال كانت واضحة وصريحة منذ بداية اندلاعها وبعد تطورها لاحقا؛ وهي:

*الاعتراف بالأمة الجزائرية ووحدتها التي لا تتجزأ، بدفن خرافة الجزائر فرنسية.

*الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها في جميع المجالات بما في ذلك الدفاع الوطني والدبلوماسية.

*إطلاق سراح جميع الجزائريين والجزائريات الموقوفين والمنفيين منذ بداية الثورة وبعدها.

*الاعتراف بجبهة التحرير الوطني بوصفها المنظمة الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري، والتي تملك لوحدها صلاحية التفاوض باسمه[2].

كان تركيز الثورة داخليا لتحقيق العديد من الغايات منها:

*تحرير الجماهير الشعبية من الخوف حيث أعادت الثقة بالنفس للجماهير الجزائرية، وأزاحت عنها عقدة مخافة الاستعمار الذي لا يهزم، وأن ما أخذ بالقوة لن يسترد إلا بالقوة؛ من خلال التأكيد على فعالية قوة وطنية صغيرة وموحدة في بثّ الرعب بين صفوفه.

*وجود فعالية في التنظيم الشعبي المحكم من خلال تواجد خلايا ثورية تسعى إلى تنظيم الأفراد وتوجيههم بما يخدم مصالح الثورة وأهدافها[3].

*تجسيد الديمقراطية الشعبية من خلال المجالس الشعبية التي تنبثق من القاعدة وتجسد القيادة الجماعية لكل قرية جزائرية.

*خلق تعاون وتناغم بين سكان الأرياف والمدن مع وحدة الهدف والغاية والمصير؛ من خلال القضاء على الفوارق بين مختلف الأطياف (المثقفين، الفلاحين العمال، المهندسين، التجار..الخ).

*مشاركة المرأة الجزائرية في خدمة الثورة وقضية الوطن الجزائري المصيرية؛ من خلال ما تقدمه من دور وتضحيات في سبيله.

*تكوين جيش شعبي وثوري يعبّر عن إرادة الأمة في مواجهة الهيمنة الاستعمارية الأجنبية[4].

2-التعبئة الجماهيرية:

تهدف هذه العملية إلى حشد واستنفار مختلف فئات الشعب وتعبئته ضمن منظومة الكفاح الثوري بمختلف أشكاله. وضمن هذا الإطار نتذكر مقولة الشهيد العربي بن مهيدي "ارم بالثورة إلى الشارع

---

[1] الزبيري العربي، المصدر السابق، ص49.

[2] بومالي أحسن، **المصدر السابق**، ص350.

[3] نفسه، ص363.

[4] نفسه، ص364.

تحتضنها الجماهير". كما يردد زعيم الثورة الشيوعية في الصين مأو تسي تونغ مقولته الشهيرة "الثورة أسماك مياهها الجماهير الشعبية".

على المستوى السياسي تقرّر تنظيم الشعب وتوجيهه، وكذا إنشاء مصالح للدعاية والإعلام[1].

كسبت ج.ت.و معركة تعبئة الجماهير من خلال تأسيس ما يعرف بالمجالس الشعبية وتجنيدها ضمن العملية الثورية، وفي نفس الوقت تكون الثورة بديل للسلطات الاستعمارية لذا نجحت في تعميق القطيعة بين الشعب وإدارة الاحتلال الفرنسي[2].

وتأكيدا لتأثير هذه السياسة عمليا؛ ورد في جريدة المقاومة الجزائرية نقلا عن صحفي فرنسي قام بإجراء تحقيق في الولاية الثانية ما يلي<<إن الثورة الجزائرية أوجدت إدارتها الخاصة إدارة سرية تأخذ الضرائب وتقضي بين الناس وتفصل في النزاعات، وبذلك صارت محكمة تيزي وزو خلية لا يقدم إليها أحد وصار المحامون بدون قضايا يكتسبون منها، مما اضطرّهم إلى طلب إعانة مالية من وزارة المال الفرنسية>>[3].

وضمن هذه النقطة نجد بان مؤتمر الصومام قد اتّخذ موقفا صارما من فكرة التعامل مع السلطات الاستعمارية، هذا التعامل الذي شكّل وسيلة قوة للاستعمار الفرنسي وأسلوب ماكر لبعض الانتهازيين مع محاولات الاستعمار لعب ورقة الإصلاحات ضمن سياسة فرّق تسد[4].

فيما يتعلق بتوحيد التنظيم السياسي عمل قادة الثورة على تقنين وتوسيع وتعميم قواعد التنظيم السياسي المعمول بها من قبل مختلف مناطق الثورة. من بينها تحديد الأدوار التي يقوم بها كلا من المحافظين السياسيين والمجالس الشعبية وهي كالآتي:

*تنظيم وتثقيف الشعب.

*الإدارة والأخبار والتوحيد.

*الحرب النفسية.

*العلاقة مع الشعب.

*العناية بالأقلية الأوروبية.

*العناية بمساجين الحرب.

*إعطاء الرأي في جميع برامج النشاطات العسكرية لجيش التحرير الوطني.

أما بخصوص المهام التي حددها قادة الثورة للمجالس الشعبية فهي عديدة، مع العلم أنّ هذه المجالس تتشكل عن طريق الانتخابات الديمقراطية من طرف سكان القرى والدواوير والمشاتي منها:

*السهر على الأمن بواسطة الشرطة أو الدرك.

---

[1] عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص55.

[2] الزبيري العربي، المصدر السابق، ص50.

[3] محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص 158.

[4] بومالي أحسن، **المصدر السابق**، ص361.

*السهر على رفع معنويات المواطنين بمختلف الوسائل كالاجتماعات، تبليغ أوامر الجبهة، توزيع مناشير وجرائد.

*رعاية أسر المجاهدين والشهداء والمعتقلين والمنكوبين[1].

*جمع الاشتراكات والتبرعات والزكاة.

*فصل الخصومات التي قد تنشب بين المواطنين وعادة ما يلجأ الى فقيه وامام القرية في ذلك.

*تنظيم التعليم الابتدائي وتعيين المعلمين.

*تنظيم التموين ومحاربة الاحتكار.

*تنظيم التعاون (التويزة) في أوقات الحرث والبذر والحصاد.

*ترتيب الحالة المدنية للمواطنين.

*التصدي لدعايات العدو.

*تنظيم الحراسة وإيجاد مراكز الاتصال على مختلف الطرق التي يملكها المجاهدون.

وهكذا نرى بأنّ المجالس الشعبية تعتبر العين التي يرى بواسطتها جيش التحرير الوطني كل ما يجري في الوطن ومختلف التحركات المشبوهة، والذي من شأنه دفع المواطن الجزائري للتضحية في سبيل نجاح قضيته وثورته؛ مما يكرس فعلا كون ثورة نوفمبر 1954 هي ثورة الشعب الذي احتضنها ودافع عنها باستماتة. إن إستراتيجية الثورة متمسكة بمؤازرة الشعب الذي تعتبر الثورة منه واليه[2].

*** النشاط ضمن الاتحادات المختلفة.**

أ-تأسيس الاتحادات :

قبل تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 كانت توجد بالجزائر منظمة نقابية تعرف بـ الكنفدرالية العامة للعمل، والتي كان عيسات ايدير(1913-1958) أحد المناضلين البارزين فيها. لكن بعد اندلاع الثورة تقرر تأسيس منظمة نقابية قوية يناضل خلالها العمال الجزائريين للدفاع عن حقوقهم، ويكونوا بذلك قوة من قوى الثورة الجزائرية وهذا ما حدث فعليا في 24 فيفري 1956 من خلال تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وقد انتخب عيسات أيدير كاتبا عاما له، لكن هذا الأخير تعرض للاعتقال والقمع والتعذيب بسبب نضاله واستماتته. وظل العمال الجزائريون يدافعون عن قضيتهم، ويتضح ذلك من خلال مشاركتهم في مختلف المظاهرات والإضرابات داخل الجزائر وفي فرنسا[3].

رغم أن الثورة الجزائرية قد بدأت في الأرياف، لكن توسعها نحو المناطق الحضرية سيسمح لها بالاستفادة من تموينها من طرف طبقة البرجوازية والتي تضم التجار والعمال والمهنيين والموظفين؛ فمن خلالها

---

[1] نفسه ، ص348.

[2] نفسه ، ص349.

[3] عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص63.

"تركز نظاما ماليا يسمح بإيداع الأموال، تحت غطاء التجار". ومن خلال نقابات عمال سكة الحديد ومستخدمي البريد، سوف تضبط عبرهم الاتصالات والاستخبارات[1].

لقد حيّا منهاج الصومام الاتحاد العام للعمال الجزائريين الفتي النشأة وبارك تخلصه من الوصاية الاستعمارية، حيث أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الاتحاد وشحن عزائم المنخرطين فيه لتقوية روح الكفاح في ميدانه دون تمييز ديني أو عرقي وتدعيم الثورة المسلحة بمختلف الوسائل المادية والمعنوية من أجل القضاء على الاستعمار الفرنسي. كما أوصى أيضا بأن تعتمد الثورة على جميع فئات الشعب الجزائري من مثقفين وأصحاب مهن حرة وتجار وصناع بأن ينفعوا الثورة كل من مكان عمله وتخصصه، مع إبراز أهمية الحركة النسائية في تدعيم الكفاح المسلح[2].

هذا بالإضافة لنشاط الطلبة المسلمين الذي سبق لهم تأسيس اتحادهم في 8 جويلية 1955؛ ثم لاحقا أعلنوا إضراب 19 ماي 1956 وأعلنوا التحاقهم بالكفاح المسلح ومغادرتهم مقاعد الدراسة. مع تفعيل نشاط الكشافة الإسلامية.

*** تنظيم المظاهرات والإضرابات.**

إن تاريخ كفاح الشعب الجزائري مرتبط أشد الارتباط بهذه المظاهرات، من خلال خروج الناس إلى الشوارع حيث يجمعهم هدف واحد للتعبير عن مطالبهم[3].

إن الإضراب في مفهومه لا يختلف عن المظاهرات، وللإضراب في الحركة الوطنية الجزائرية أهمية كبيرة. ولعل أهم إضراب خلال ثورة التحرير الوطني هو إضراب جانفي–فيفري 1957 والذي دام أسبوعا كاملا شارك خلاله مختلف فئات الشعب بمال في ذلك العمال حيث شلّوا الحركة الاقتصادية، وكذا إضراب الطلبة في 19 ماي 1956 حيث قرّر خلاله الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين مقاطعة الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين، ليعلن بعدها الاتحاد الالتحاق بثورة التحرير الوطني. إن هذه الإضرابات في مختلف فئات الشعب قد أثبتت شعبيتها؛ عمال، طلبة، فلاحين، نساء...الخ. إن هذه الإضرابات في مختلف فئات الشعب قد أثبتت شعبيتها؛ عمال، طلبة، فلاحين، نساء...الخ[4]. ومن هذه الإضرابات السياسية أيضا إضرابات الجوع التي كان المعتقلون السياسيون يقومون بها تضامنا مع إخوانهم واحتجاجا على سوء المعاملة[5]. وكذا إضراب الطلبة الجزائريين ومقطعتهم مقاعد الدراسة في 19 ماي 1956. وإضراب الثمانية أيام في معركة الجزائر من 28 جانفي إلى 4 فيفري 1957، بالإضافة إلى مظاهرات 11 ديسمبر 1960، وكذا مظاهرات 17 أكتوبر 1961 في باريس بفرنسا.

---

[1] محمد حربي، **المصدر السابق**، ص 157.

[2] بومالي أحسن، **المصدر السابق**، ص352.

[3] عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص77.

[4] نفسه ، ص ص 15–16.

[5] نفسه ، ص17.

3-العمل الإعلامي والدعائي للثورة:

التجنيد الإعلامي والدعائي الذي استفادت منه الثورة من توجهات مؤتمر الصومام 1956 حيث دعّم أكثر الحرب الدعائية المضادة للدعاية الفرنسية وتعميق الاهتمام أكثر بالجماهير ومحاربة سياسة الحرب النفسية والدعائية التي كانت تنتهجها الإدارة الاستعمارية.

حرصت الثورة إعلاميا للرد على ادعاءات الفرنسيين لدى الرأي العام في الداخل والخارج؛ بأنّ ثوار جبهة التحرير الوطني خارجون عن القانون ومجرد عصابة و"فلاقة" للإساءة إلى صورتهم[1].

في ديسمبر 1956 استطاعت ج.ت.و من الحصول على جهازين كبيرين من القواعد الأمريكية في المغرب من النوع الذي يستعمل في ربط وحدات الجيش الكبيرة على المسافات البعيدة، بعد إدخال تعديلات على هذين الجهازين تحول استعمالهما إلى مجال البث الإذاعي[2].

ومن هنا بدأت إذاعة الجزائر تبث برامجها تحت عنوان "هنا إذاعة الجزائر الحرة المكافحة، صوت جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني يخاطبكم من قلب الجزائر". لقد مكنت هذه الإذاعة القيادة الثورية من التواصل مع شعبها في المدن والأرياف في مواجهة الحرب الدعائية الفرنسية، حيث كان لها صدى كبيرا لدى الجماهير، من خلال دعوتها للالتفاف حول ثورته وجبهته من خلال بث مختلف البرامج الحماسية وبلاغات القيادة الثورية السياسية والعسكرية[3].

كانت إذاعة الثورة الجزائرية السرية "صوت الجزائر" تذيع لمدة ساعة واحدة كل يوم بداية من الساعة العاشرة مساءا. حيث كان المذيع يردد دوما في بداية البث العبارة الشهيرة "صوت الجزائر يخاطبكم من قلب الجزائر". وكان المجاهدون والمناضلون يترقبون بث حصة صوت الجزائر بفارغ الصبر للاطلاع على أخبار الثورة الجزائرية السياسية والعسكرية والدبلوماسية[4].

تناول أحمد بجاوي ضمن كتابه "السينما وحرب التحرير" معركة الصورة التي اعتمدتها ثورة التحرير بعد مؤتمر الصومام 1956؛ وكيف كانت رد على الدعاية الاستعمارية، حيث أدرك قادة الثورة "باكرا بأن الصورة التي يتحكم فيها الغزاة منذ مطلع الاحتلال ساهمت في هزيمتهم، وبالتالي كان عليهم اللجوء للصورة كسلاح لمحاربة الاستعمار"[5]. لذلك لم تدّخر الثورة بعد 1956 خاصة الحكومة المؤقتة جهدا من أجل فتح جبهة أخرى ثورية سلاحها الصورة وبندقيتها الكاميرا، من اجل إبراز معارك التحرير ودمار الاحتلال وقمعه الشرس وأوضاع اللاّجئين الصعبة للمجتمع الدولي.

---

[1] نفسه ، ص46.

[2] **التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956-1962**، منشورات وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر، 2001، 21.

[3] نفسه ، 22.

[4] عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص53.

[5] الموقع الالكتروني **بجريدة الخبر** file:///D:/السينما الثورية/الخبر-أحمد بجاوي يوقع "السينما وحرب التحرير".htm#sthash.oDNWsA8h.dpb

ب)على المستوى الخارجي:

*إعطاء أهمية أكثر للعملية السياسية التي لم تأخذ حقّها مع بداية الثورة حيث كان الاهتمام أكثر بالعمل العسكري كأداة ثورية ضاربة، وهذا ما سيسمح للثورة بمكافحة الاستعمار الفرنسي في كافة الجهات عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا وإعلاميا، مما سيساهم في تصاعد الضغوطات على الفرنسيين ودعم القضية الجزائرية وانتشارها في الداخل والخارج كقضية تحرر وطني.

أما على الصعيد الخارجي فعملت الثورة الجزائرية على تجسيد العديد من الخيارات والانجازات منها:

*كشف وفضح الموقف العدائي للأحزاب الفرنسية التقدمية والتي رغم تغنيها بمبادئ رنانة إلا أنّها كانت حريصة على الوجود الفرنسي في الجزائر وضرب ثورتها.

*تأثير ثورة التحرير على الحياة الفرنسية نفسها من خلال أحداث اضطرابات وشقاق بين شعبها خاصة مع تضاعف الضرائب لدفع فاتورة الحرب في الجزائر.

*تحطيم الاقتصاد الفرنسي وإضعافه حيث كانت فرنسا تنفق في حرب الجزائر حوالي مليارين من الفرنكات القديمة؛ بمعنى أنها كانت تنفق أربعة أضعاف ما كانت تنفقه على الحرب في الهند الصينية، يضاف إلى ذلك تعطل نشاط المعامل والمصانع بسبب تجنيد نصف مليون فرنسي في الجزائر[1].

*فقدان مصداقية الإدارة الفرنسية في الجزائر في التحكم بمجريات الأحداث.

*تحطيم أسطورة الجزائر الفرنسية بعد نجاح الجزائر في الحضور بلقاء باندونغ 1955 ضمن اجتماع الحركة الآفروآسيوية، ومناقشة قضية الجزائر لأول مرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف 1956.

*خلق سمعة طيبة للجزائر العربية المسلمة وقضيتها العادلة دوليا.

*انتشار مكاتب البعثات الخارجية للثورة الجزائرية وجبهة التحرير الوطني في العديد من بلدان العالم، مما أعطى دفعا دبلوماسيا فعالا لقضية الشعب الجزائري العادلة دوليا[2].

التمثيل الدبلوماسي خارجيا بهدف التعريف بقضية الجزائريين؛ من خلال إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالقاهرة في 19 سبتمبر 1958؛ وكان من أهداف الدبلوماسية الجزائرية فتتمثل فيما يلي:

1-الحصول على الدعم الفعّال لكفاح الشعب الجزائري.

2-السعي للحصول على مزيد من الاعترافات بالحكومة المؤقتة.

3-العمل على عزل فرنسا دبلوماسيا[3].

---

[1] بومالي أحسن، **المصدر السابق**، ص364.

[2] نفسه ، ص365.

[3] محمد عباس، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 566.

استنتاج

كرست ثورة التحرير الجزائرية تنظيما سياسيا متميّزا عرفت بداية تطبيقه مع اندلاع ثورة التحرير لكنّه نضج وتطور أكثر مع مؤتمر الصومام الذي رسم شكل التنظيم السياسي الذي ستسير عليه ثورة التحرير طيلة فترة حرب التحرير الجزائرية.

المحور السادس: التنظيم العسكري للثورة التحريرية

تمهيد

1)التزود بالأسلحة.

أ)التزود بالسلاح أثناء التحضير لاندلاع ثورة التحرير 1947-1954:

ب)التزود بالسلاح خلال ثورة التحرير 1954-1962:

2) أساليب المواجهة العسكرية

استنتاج

تمهيد:

شكّلت قضية التسليح أصعب التحديات التي واجهت ثورة التحرير سواء كان ذلك أثناء التحضير لها أو خلال اندلاعها وتطورها لما يمثله من أهمية قصوى لاستمرار العملية الثورية.

1) التزود بالأسلحة.

أ)التزود بالسلاح أثناء التحضير لاندلاع ثورة التحرير 1947-1954:

لقد عبّرت المنظمة الخاصة منذ البداية على مشكلة نقس السلاح ومخاطرها في مواجهة قوة عظمى عضو في الحلف الأطلسي؛ وضمن هذا الإطار يقول حسين آيت أحمد:"..هنا تبرز نقاط الضعف للمنظمة، الضعف القاتل للثورة، نحن ينقصنا السلاح والمال، ليس لدينا لا السلاح ولا المال، مقارنة مع قوة عسكرية لديها أحدث تسلح في القوات البرية والجوية والبحرية، جيش كلاسيكي مع قوة تقاليده وخبرته، والمنظمة الخاصة، لا تملك حتّى الأسلحة الكافية لتكوين عناصرها"[1].

حاولت المنظمة الخاصة من تأسيسها بذل جهود كبيرة من أجل الحصول على السلاح والذخيرة، وهذا ما أدى بهم للاهتمام بالجبهة الجنوبية الشرقية كمنطقة مفضلة لجلب السلاح، لما عرفت به من شهرة في تجارة السلاح وسهولة الحصول عليه عبر المنافذ الصحراوية في تونس وليبيا عبر منطقة وادي سوف؛ وانتقل محمد بالوزداد نفسه لهذه الغاية، ونشط ضمن هذه المهمة كل من إبراهيم عصامي المنحدر من وادي سوف والقاطن في بسكرة وأحمد ميلودي مسؤول قسمة وادي سوف[2].

وهكذا تمت هذه العملية الأولى للمنظمة الخاصة لجلب السلاح في 1947 حيث تمّ تسليم 300 ألف فرنك قديم من طرف أحمد محساس إلى محمد عصامي والذي بدوره منحه الى احمد ميلودي حيث كلّ هذا الأخير ميهي بشير المدعو محمد بلحاج بالذهاب إلى ليبيا لشراء الأسلحة رفقة بشير بن موسى وعبد القادر العمودي وبالقاسم عدوكة. وكانت الكمية المقتناة تتمثل في 33 بندقية فردية نصف آلية من نوع ستاتي ايطالية الصنع. نقلت لاحقا من الوادي إلى بسكرة على متن حافلة دقليون Deglione وكانت ملك لمعمر ايطالي؛ ولفّت البنادق بالحصير لكي لا يتم اكتشافها، ووضعت بقية الأسلحة في صناديق وسلمت إلى الحافلة، على أساس أنّها طرود عادية[3].

وقد وصلت هذه الشحنة إلى بسكرة؛ حيث كان في استلامها مجموعة مناضلين منهم العربي بن مهيدي كمال زراري، الهاشمي طرودي. تمّ نقل هذه الشحنة إلى قسنطينة من طرف عبد الحفيظ بلبكري واستلمها عن المنظمة الخاصة بقسنطينة المناضل عبد الرحمان قيراس برفقة المناضلين مشاطي محمد وحباشي عبد السلام وخبئوها في محل المناضل العربي بن كينيدة. ووفقا لرواية يوسف بن خدة فان هذه الشحنة قد

---

[1] سعيدي وهيبة، **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)**، دار المعرفة،الجزائر، 2009، ص18.

[2] الطاهر جبلي، **الإمداد بالسلاح أثناء الثورة التحريرية 1954-1962**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015،ص51.

[3] نفسه،ص51.

تمّ توزيعها فيما بعد على هياكل المنظمة الخاصة في كل من سكيكدة وعنابة وزيغود يوسف(سمندو) وسطيف وقسنطينة لاستعمالها في تدريب مناضلي المنظمة الخاصة[1].

وفيما يلي قائمة لمختلف أنواع الأسلحة الفرنسيبة والايطالية والانجليزية والأمريكية التي استعملتها الثورة التحريرية أثناء اندلاعها:

الصابيو(الفردي)، بندقية الصيد (مسمار)، بندقية الصيد (صنطرة)، ستاتي (ايطالية)، المقرون (صنطرة-كابسون)، رباعي (موسكوطو)، خماسي(مصري)، السباعي (86)، مسدس (35-6 و65-7)، مسدس بولانق، طامسونن مسدس(روضة)، مسدس (بروجي)، قارة، موزير (اسبانيول)، خماسي(أمريكية)، خماسي (بلجيكية)، خماسي (اسبانيول)، الربطة (ايطالية)، سباعي (أمريكية)، الفال ميار (أمريكية)، عشاري (أنجليزية)، موزير (ألمان)[2].

بالإضافة لتلك الأسلحة والتي أغلبها كانت بنادق صيد، استخدم المجاهدون في ثورة التحرير السلاح الأبيض كالخنجر البوسعادي المشهور[3].

ب)التزود بالسلاح خلال ثورة التحرير 1954-1962:

إن تسلّح جيش التحرير كان يعتمد على عدّة مصادر أهمها: الهبات والمساعدات التي تقدمها الدول العربية والدول الاشتراكية[4].

كانت مشتريات السلاح للثورة من السوق السوداء تصل الى بالبحر الى تونس والمغرب وليبيا، أو تجمع في البلدان الأوروبية المطلة على البحر المتوسط والتي لها خطوط نقل منتظمة مع الجزائر، حيث تهرب إليها بمختلف الوسائل[5].

ومن مصادر السلاح أيضا مصنع للسلاح الخفيف والذخيرة أقامه جيش التحرير في مدينة الدار البيضاء بالمغرب يشرف عليه فنيون أمريكيون وألمان متعاطفون مع الثورة الجزائرية حيث يتقاضون رواتب عالية، وكان نشاط هذا المصنع محاطا بالسرية التامة، فلم تكن سلطات المغرب على علم به ولم تستطع المخابرات الفرنسية اكتشافه. وهكذا كان السلاح يتم تجميعه في المغرب وتقوم الشبكة السرية بتأمين إيصاله إلى قوات الداخل بمختلف الطرق والأساليب من ذلك استخدام: صناديق الخضار، البطيخ، قلل الفخار(الجرار)، خزانات وقود السيارات، أثاث المنازل، ومخابئ متعددة في السيارات[6].

---

[1] نفسه،ص52.

[2] سعيدي وهيبة، **المرجع السابق**، ص32.

[3] نفسه، ص33.

[4] محمد صديقي، **الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح**، تر.أحمد الخطيب، دار الشهاب باتنة، 1986، ص49.

[5] نفسه، ص50.

[6] نفسه، ص50.

كانت الجبهة البرية صاحبة السبق مقارنة بالجبهة البحرية تاريخيا من خلال الاعتماد عليها كوجهة أساسية في جلب السلاح سواء كان ذلك أثناء الإعداد لثورة التحرير الوطني أو خلالها. حيث اعتبرت منفذا استراتيجيا للعدّ والعتاد خاصة بعدما استفادت من الدعم اللوجستي للقواعد الخلفية لثورة التحرير في تونس والمغرب وليبيا[1].

ففي الجهة الغربية استخدمت الشبكة المكلفة بإدخال السلاح للجزائر عبر الحدود المغربية طريقين بريين هما: طريق وجدة–وهران–الجزائر. وطريق وجدة– بشار. كما استخدمت برّا قطار وجدة–وهران[2].

أما بحريا فاستغلت وجود عامل جزائري على متن إحدى البواخر التي تقوم برحلات منتظمة بين مينائي الدار البيضاء ووهران، لتهرب كميات محدودة من السلاح. كما استخدمت أيضا بشكل مكثف خطوط النقل البحرية بين مينائي: أليكانت وبرشلونة في اسبانيا، وبين مينائي وهران والجزائر، كما كانت تستخدم أحيانا الخط البحري بين مرسيليا والجزائر[3].

وتشير المصادر التاريخية على أنّ شبكات التسليح التي تأسست من طرف أحمد بن بلة ومصطفى بن بولعيد وقاضي بشير؛ قد عملت على تنسيق جهودها مع عناصر المقاومة التونسية المكلفة بجمع وإمداد المقاومة التونسية بالسلاح عن طريق ليبيا انطلاقا من أهم قواعد تخزين السلاح والتدريب عليه، وكانت عملية تهريب الأسلحة إلى تونس تحت مسؤولية كل من : الطاهر لسود وابن أخيه البشير وأحمد بن بلّة[4].

كلف كل من محمد خيضر وأحمد بن بلة وحسين آيت أحمد بتمثيل الثورة الجزائرية في المشرق العربي؛ حيث تم استقبالهم من طرف جمال عبد الناصر؛ وتناقشوا معه مسألة دعم الثورة بالسلاح والقيام بمساعي مادية لدى جامعة الدول العربية في سبيل هذه الغاية. كان من نتيجة هذا التحرك أن قدّمت السعودية 100 ألف جنيه أي ما يعادل 100 مليون فرنك لثورة الجزائر؛ حيث أرسلت إلى اسبانيا بطلب من مصر ليستلمها هناك محمد بوضياف[5].

من أجل تحدي مشكل نقص السلاح خلال ثورة التحرير رفع شعار"**سلاحنا نفتكه من عدونا**"؛ حيث استعلت المعارك والاشتباكات مع العدو وكذا مخازن سلاحه مصدرا مهما لتسليح جيش التحرير؛ حيث كان السلاح بضاعة ثمينة ومن الصعب توفيره في كل الأوقات وعبر كل المناطق[6]، لذا كانت أوامر القيادة الثورية تؤكد على ضرورة الحفاظ على الذخيرة وعدم تبذيرها[7].

---

[1] الطاهر جبلي، **المرجع السابق**،ص226.

[2] محمد صديقي، **المصدر السابق**، ص57.

[3] نفسه.

[4] الطاهر جبلي، **المرجع السابق**،ص232.

[5] سعيدي وهيبة، **المرجع السابق**، ص24.

[6] نفسه، ص42.

[7] نفسه، ص42.

في سنة 1956 وبعد مؤتمر الصومام عيّنت لجنة التنسيق والتنفيذ مسؤولين سامين في جيش التحرير كلفوا بوضع تنظيمات وطنية في الخارج بتونس والقاهرة وهما العقيد بن عودة مكلف بتزويد الولايات بالأسلحة وكذا أوعمران وكان مكلفا بالشؤون السياسية والعسكرية[1]. وقد تمكن هذا التنظيم من نقل كميات معتبرة من السلاح إلى مختلف الولايات في 20 نوفمبر 1956 حيث وزعها العقيد بن عودة كما يلي:

الولاية الأولى: 400 بندقية رشاشة مع الذخيرة F.M.Brent.

الولاية الثانية: 400 بندقية رشاشة مع الذخيرة F.M.Brent.

الولاية الثالثة: 450 بندقية رشاشة مع الذخيرة F.M.Brent.

الولاية الرابعة: 550 بندقية رشاشة مع الذخيرة F.M.Brent.

القاعدة الشرقية: 100 بندقية رشاشة مع الذخيرة F.M.Brent.

ونقلت هذه الشحنة من الأسلحة انطلاقا من مصر على متن شاحنة بيتفورد تملها الثورة، وشاحنات ضخمة لعنصر ليبي يدعى "سالم شلبك"، وتم هذه العملية عبر محطات في مصر وليبيا وتونس وصولا إلى الحدود الشرقية للجزائر[2].

كما قدم العراق مساعدات مادية للثورة الجزائرية خلال سنة 1956 ثلاث شحنات معبأة على متن طائرات أنطونوف تشمل مدافع هاون وذخيرة وبنادق رشاشة F.M ومسدسات رشاشة P.M كما قدمت تركيا بعد زيارة رئيسها طرابلس ولقائه مع العقيد أوعمران 5000 مسدس آلي P.A وذخيرة الرشاشات MG34 وMG42. ووضعت هذه الأسلحة في مخازن ترهونة ثم نقلت إلى الحدود الجزائرية التونسية[3].

ضمن تقريرها الدوري أعدت لجنة التنسيق والتنفيذ في سبتمبر 1958 تقريرا حول وضعية الثورة آنذاك تحت عنوان "حصيلة وآفاق"، حيث تضمن في الداخل فيما يتعلق بجيش التحرير بأنّ الأولوية المطلقة لمشكلة توصيل السلاح والذخائر: بالنسبة للحدود الشرقية: ضرورة فتح ثغرات تسمح بتوصيل السلاح، والتفكير من الآن في إمكانية إلقاء الأسلحة بواسطة المظلات. أما بخصوص الحدود الغربية: يجب محاولة الحصول على الموافقة الضمنية لاسبانيا على الخصوص، وكذا الحصول بشتى الوسائل على الأسلحة والذخائر الموجودة في مستودعات الفرنسيين والأمريكيين والمتواجدة في التراب المغربي[4].

من فيفري 1958 إلى سبتمبر 1958 ومن سبتمبر 1958 إلى ديسمبر 1959 تقرر خلال اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ توزيعا جديدا للمهام أفضى إلى تأسيس مصالح عديدة من بينها إنشاء مصلحة التسليح والتموين العام D.A.R.G خلفا لمصلحة التسليح سابقا، وأسند تسييرها إلى العقيد أوعمران. كانت مهمتها الأساسية هي نقل وإيصال الأسلحة من مختلف المراكز إلى الحدود الجزائرية التونسية والى الحدود

---

[1] **التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956-1962**، المرجع السابق، ص 96.

[2] **نفسه**، ص97.

[3] نفسه، 99.

[4] سعيدي وهيبة، **المرجع السابق**، ص50.

الجزائرية المغربية. كما اهتمت هذه المصلحة بالحصول على السلاح والمعدات والمؤونة سواء عن طريق الشراء أو عن طريق الهبات ونقلها إلى الحدود الجزائرية الشرقية والغربية[1].

رغم كل هذه المساعي الحثيثة لحل مشكلة التسليح؛ إلا أنّ السياسة المنتهجة لتحقيق هذه الغاية ظلت غير فعّالة لعدم قدرتها على تموين جميع الولايات بالسلاح الذي تحتاجه، مما تطلب إيجاد حلول جديدة سوف تتحسن الوضعية من خلالها إلى حدّ ما؛ مع قيام الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، حيث كانت عمليات جمع الأسلحة تتم بطريقة فوضوية، لكن بعد إنشاء وزارة التسليح والتموين العام برئاسة محمود الشريف وفي تشكيلتها الثانية برئاسة عبد الحفيظ بوصوف الذي كان يشغل وزارة المواصلات والاتصالات العامة؛ قضى على تلك الفوضى؛ حيث أضيفت إلى وزارة التسليح الاتصالات العامة، فأصبحت تسمى وزارة التسليح والاتصالات العامة (MALG)، وشملت ثلاث مديريات(مديرية التسليح، مديرية الإدارة، مديرية التموين العام). وعقدت الوزارة اجتماعا بقيادة عبد الحفيظ بوصوف، بهدف التنسيق في عملية الحصول على السلاح وتوزيعه، حيث أفضى الاجتماع إلى تشكيل قواعد للإمداد في كل من الشرق والغرب، فعين بوداود منصور مسؤولا على قاعدة المغرب، وبن عودة وبوزيد عبد المجيد على قاعدة تونس[2].

شكلت الجبهة البحرية بدورها مجالا مفضلا لعبور إمدادات السلاح لثورة التحرير انطلاقا من مصر أو دول أوروبية وصولا إلى شواطئ المغرب، كانت الأسلحة تمر برا إلى غاية الموانئ المعنية بعملية الشحن. جاء في تصريح محمد يوسفي:"في برشلونة جمعنا كثيرا من الأسلحة وكنا نبعثها عن طريق البر والبحر، فالنسبة للبر كنا نملأ جوانب السيارات التي تذهب من برشلونة إلى خسيراس ومنها إلى طنجة، ثم تطوان، حتّى تصل إلى الولاية الخامسة"[3].

في جويلية 1956 وصلت شحنة سلاح في الباخرة دينا (Dina) إلى المغرب مرورا بطرابلس؛ حيث كان المسؤول على الرحلة شخص سوداني يدعى سي ابراهيم بتكليف من المصريين، وصلت الباخرة في منتصف الليل أو الواحدة صباحا حيث رست بعيدا عن الشاطئ وكان المناضلين يقومون بنقل الأسلحة بواسطة زوارق صغيرة[4].

لقد سمحت السلطات المغربية باستعمال بعض شواطئها في استقبال إمدادات السلاح للثورة الجزائرية، حيث كان جيش التحرير يمتلك قاعدة بالساحل الغربي للمغرب تعرف بقاعدة الناظور، حيث جنّد لها أشخاص متمكنون في السباحة والغطس، والذين يطلق عليهم برجال الضفادع البشرية. وتقوم هذه القاعدة

---

[1] **التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956-1962**، المرجع السابق، 99.

[2] سعيدي وهيبة، **المرجع السابق**، ص51.

[3] نفسه، ص80.

[4] نفسه، ص81.

بمهمات نقل السلاح في قوارب صغيرة إلى الجزائر نحو سواحل الغزوات مرّتين في الأسبوع، ولم تتمكن السلطات الاستعمارية من كشفها[1].

في جانفي 1960 وبعد تعديل طرأ على الحكومة المؤقتة تم جمع وزارة التسليح والتموين العام ووزارة المواصلات العامة والاتصال في وزارة واحدة تدعى وزارة التسليح والمواصلات العامة بإدارة عبد الحفيظ بوصوف، وعلى إثرها سجلت أنظمة التسليح تحولا ملحوظا سواء كان ذلك على مستوى التنظيم أو على مستوى الوسائل والنشاطات، حيث أنشأت مديرية التسليح الشرقية ومديرية التسليح الغربية، زيادة على الممثلية الموجودة في أوروبا[2].

2) أساليب المواجهة العسكرية

كان من أهداف المنظمة السرية؛ أن تكون إطاراتها ومناضليها على القتال التحرري، من خلال ترقية المستوى التقني والتكتيكي لهذا الكفاح. حيث قامت على المستوى التقني بدراسة نظرية وتطبيقية حول استعمال الأسلحة الحديثة والمتفجرات، أما على المستوى التكتيكي نجدها قد اختارت الأعمال الحديثة التي تناولت حرب العصابات (Guérilla)، وكذا حروب الفلاحين والكوموندوس، بمعنى مختلف التفاصيل والتعليمات التي تتلاءم وتتأقلم مع طبيعة الجزائر وإمكانات المناضلين وقدرة استيعابهم. أما بخصوص التكون التكتيكي فكان يتم نظريا وتطبيقيا. كما تمّ مضاعفة إستراتيجية الحرب الثورية في الأرياف لتكييف العناصر مع التحديات التي تفرضها حرب العصابات[3].

ضمن هذا الإطار نجد بأن مصطفى بن بولعيد خلال عملية تكوين المناضلين في المنظمة الخاصة قد أسس خلايا للتدريب العسكري، كما أشرف على تدريب المنخرطين على حرب العصابات[4].

كانت أوامر القيادة الثورية تؤكد على ضرورة الحفاظ على الذخيرة وعدم تبذيرها، حيث شكلت عملية الاستيلاء على أكبر كمية من سلاح العدو ضمن إستراتيجية التكتيك الذي تتبعه الثورة في معاركها مع الجيش الفرنسي[5].

لقد علق احمد محساس عن الأساليب التكتيكية والأعمال القتالية للثورة الجزائرية في المرحلة الأولى معتبرا أنّها كانت أكثر كثافة مقارنة بالأعمال المسلحة بعد مؤتمر الصومام والذي يمكن اعتباره حدّا

---

[1] نفسه، ص84.

[2] **التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956-1962**، المرجع السابق، ص ص100- 101.

[3] سعيدي وهيبة، **المرجع السابق**، ص17.

[4] نفسه، ص18.

[5] نفسه، ص42.

فاصلا للمرحلة الأولى، فلم نكن بحاجة للاعتماد حسب قوله على الحرب النظامية بل أسلوب حرب العصابات الذي كان مبدأ جميع العمال القتالية المسجلة خلال هذه المرحلة[1].

إن أساليب الأعمال العسكرية لثورة التحرير لم تختلف كثيرا بين المرحلة الأولى وبعد مؤتمر الصومام 1956؛ فقد ارتكزت على الإستراتيجية التالية:

1-الانتشار والتوزيع من خلال عمليات في مختلف المناطق لتعميم الثورة من أجل إرباك القوات الفرنسية، وإحداث اضطراب في صفوفها مما من شأنه عرقلة جهودها في متابعة الثوار.

2-الاعتماد على حرب الكمائن وعمليات التسلل الليلي لقيام بعمليات نوعية على منشآت العدو المدنية والعسكرية خاصة مخازن السلاح والذخيرة لتمكين جيش التحرير من التزود بالسلاح الذي كان شحيحا في هذه المرحلة.

3-اعتماد اللاّمركزية في إقرار وتنفيذ العمليات القتالية وكان هذا المبدأ معتمد بدوره في إدارة مختلف المناطق منذ اندلاع ثورة التحرير[2].

4-التركيز في الأعمال القتالية في الأرياف والجبال واستغلال المناطق الجبلية كقواعد آمنة لجيش التحرير، مع اعتماد إجراءات احترازية تتمثل في تأمينه من خلال تطهيره من العملاء ومهاجمة مراكز المعمرين من مزارع ومنشآت اقتصادية بغية الحصول على المؤونة[3].

5-بروز العمليات الفدائية داخل المدن بعد مؤتمر الصومام أواخر 1956 وبداية 1957 بهدف نشر الوعي الثوري لدى سكان المدن والاستفادة من التأثير الإعلامي لهذه العمليات. لقد نجحت هذه الإستراتيجية الجديدة في نقل العمل الثوري من الأرياف إلى المدن، مع أنّ الأرياف سترجع الأولوية في العمل الثوري بعد فشل معركة الجزائر.

6-اعتماد إستراتيجية قائمة على عدم اعتماد حرب المواجهة مع الجيش الفرنسي إلا للضرورة القصوى؛ هذا ما يفسر اللجوء إلى المواجهة والالتحام مع العدو والقتال في النهار رغم اعتماده عادة على عمليات التسلل الليلي كان ذلك في هجومات 20 أوت 1955 لفكّ الحصار المطبق على منطقة الأوراس، وكذا في معركة الجرف سبتمبر 1955[4].

7-التقليل من عدد المقاتلين في المساحة الجغرافية وعند التنقل لكي لا ترصدهم عيون وفرق الجيش الفرنسي كما يسهل انسحابهم وتسللهم عند الخطر وان كان الأمر يفرض المواجهة سيمكن التقليل من عدد الشهداء، إن هذه الإستراتيجية تمّ تفعيلها بشدة خلال مرحلة ديغول الموصوفة بمرحلة حرب الإبادة.

---

[1] عامر شنين، **الإستراتيجية العسكرية لجيش التحرير الوطني 1954-1956**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف يوسف مناصرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر2، السنة الجامعية 2014-2015، ص87.

[2] نفسه، ص87.

[3] نفسه، ص88.

[4] نفسه، ص88.

وضمن هذا المجال يقدر جاك فريمو (Jacques Fremeaux) في كتابة "فرنسا والجزائر في حرب 1830-1870-1954-1962" عدد مقاتلي جيش التحرير الوطني بمتوسط 200 مقاتل في مساحة 3 إلى 4 كلم مربع، حيث ينتقلون من نقطة لأخرى بالاستعانة من أعوان ومرشدون يعرفون الطرق عبر الجبال والغابات والمناطق الوعرة.

8- تركيز العمليات العسكرية على العدو في المراكز المنعزلة والانسحاب بسرعة.

9-في حالة الحصار المطبق على قوات جيش التحرير؛ تتجمع هذه الأخيرة على نقطة معينة من طوق الحصار للجيش الفرنسي، تسمى هذه التقنية المعتمدة بكرة النار، هدفها اختراق الحصار في اضعف نقطة وبعمل قوي جدّا مع غزارة النيران، وعادة ما تتم عملية فكّ الحصار ليلا وفي الظروف المناخية الصعبة لزيادة فرص نجاحها؛ ضمن ما يعرف بحرب الإنهاك والاستنزاف[1].

10-لقد ارتكزت إستراتيجية الثورة في مختلف مراحلها على تفادي أسلوب المواجهة مع العدو والاعتماد على مجموعات صغيرة، بالنظر لعدم تكافؤ القوة بين الطرفين قوة وعتادا ولتفادي الخسائر والاقتصاد في استخدام الذخيرة والسلاح لصعوبات توفيره ونقله إلى داخل الجزائر.

جاء في تصريح أحد ضباط جيش التحرير :"**إن مبادئ حرب العصابات لم تلقن من كتابات ماو تسي تونغ، ولا من أي كتاب ماركسي آخر، ومهما تكن هذه النظريات ممتعة ومفيدة، فإنها في اغلب الأحيان كانت غير معروفة لدى المجاهدين باستثناءات بسيطة جدا، كان المجاهدون يستوحون طرائق عملهم من الطرق التقليدية في إفريقيا الشمالية بدأ من التطويق حتى الإرهاب والتنكيد التي كان يقوم بها الأمير عبد القادر أحيانا، والقضية كلها هي الاستفادة من اثر المباغتة والهجوم السريع، ثمّ التبدد في الطبيعة حاملين معهم أكبر كمية من الأسلحة**"[2].

لقد بلغت العمليات القتالية من 1 نوفمبر إلى 31 ديسمبر 1954 عدد 309 عملية موزعة إلى 187 عملية ضد الأملاك العامة والخاصة و122 عملية ضد الأشخاص. ليرتفع هذا العدد إلى 6272 عملية خلال 1955 موزعة إلى 3222 عملية ضد الأملاك العامة والخاصة و3050 عملية ضد الأشخاص. ليتضاعف هذا العدد ثلاثة مرات خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 1956 إلى 18850 عملية موزعة إلى 9731 عملية ضد الأملاك العامة والخاصة و9119 عملية ضد الأشخاص[3].

استنتاج:

ظلّت قضية السلاح رغم توفره شراء وهبات في سنوات لاحقة للعملية الثورية إلا أنّ القيادة الثورية وجدت صعوبات كبيرة في إدخاله إلى الجزائر بسبب الرقابة الفرنسية وتأثير الأسلاك الشائكة التي عرقلت بقوة عملية نقله للداخل.

---

[1] نفسه، ص91.

[2] نفسه، ص88.

[3] نفسه، ص93.

المحور السابع: الخطط الفرنسية للقضاء على الثورة.

تمهيد

1) الخطط السياسية

2) الخطط الإعلامية والدعائية.

3) الخطط العسكرية

4) الخطط الاقتصادية والاجتماعية

استنتاج

تمهيد

انتهجت فرنسا سياسات عديدة في التعامل مع ثورة التحرير شملت العديد من المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، من خلال انتهاجها لأسلوبين مختلفين أحدهما يعتمد على القوة والعنف والقمع أما الآخر فينتهج الإغراء والمناورة والمخادعة.

1)الخطط السياسية:

تميزت ردود الفعل الفرنسية مع اندلاع ثورة التحرير بارتباك شديد على مختلف الأصعدة، حيث فوجئت بهذا البركان الذي دقّ صمت الأحداث في الجزائر؛ حيث أنه حسب تعبير وزير الداخلية الفرنسي فرانسوان ميتيران؛ لم تكن تتوقع حدوثها في هذا التاريخ بالذّات[1].

لقد حاولت سلطات الاحتلال الفرنسي بالجزائر التقليل من شأن هذه حوادث ليلة أول نوفمبر والتعتيم عليها في نفس الوقت[2].

إن مفاجئة تفجير ثورة التحرير قد قابله استهتار وسوء تقدير من طرف الإدارة الاستعمارية ويلخص ذلك موقف الوالي العام نفسه الذي صرح قائلا:"لا داعي للقلق، هناك 300 بندقية في الأوراس، هذا كل ما في الأمر". كما كان يرجع حركة التمرد إلى المحصول السيئ خلال الموسم الزراعي الأخير، كما أنّ التمرد محدود في منطقة معيّنة ويقصد بالطبع الأوراس[3].

صدر أول رد رسمي من وزير الداخلية الفرنسي فرانسوا ميتيران حيث جاء فيه:"أنّ الجزائر هي فرنسا. والحرب لغة الحوار الوحيدة" كما أكّد أيضا كلامه أمام البرلمان الفرنسي بقوله:" أنّ الجزائر هي فرنسا، والقوة هي الوسيلة الوحيدة لحماية الوحدة الوطنية"[4].

وضمن هذا المجال أعلن الوالي العام في الجزائر؛ "بأنّه يملك وسائل إضافية سوف لن يدخر استعمالها، وأنّه سيتّخذ كل ما يجب اتّخاذه من إجراءات الحماية والدفاع عن مصالح فرنسا والفرنسيين"[5].

كما أنّ ميسكاتلي ممثل ولاية الجزائر العاصمة في مجلس الشيوخ الفرنسي، قد صرح "بأن الأحداث التي تهز المستعمرة منذ ثلاثة أيام ما هي إلا دلالة واضحة على التضامن الوطيد بين مختلف الحركات الوطنية التي تشوش شمال إفريقيا بأسره، بل أنّ ما يتم في واحد من أقطار المغرب، إنما هو باتفاق الجميع ومن تخطيط كل القيادات المتمردة على السيادة الفرنسية"[6].

---

[1] جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994، ص ص 264-265.

[2] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 91.

[3] نفسه، ص 78.

[4] نفسه، ص 91.

[5] محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1984، 90.

[6] نفسه، 91.

في 6 نوفمبر 1954 صرّح وزير الداخلية الفرنسي أمام لجنة الشؤون الداخلية في البرلمان الفرنسي:"إذا كنّا نقبل الحوار مع الوطنيين في البلدين المحميين (تونس والمغرب) [1] اللّذين هما دولتان بالمعنى القانوني للكلمة، فان ذلك غير ممكن مع الجزائر التي هي مقاطعة فرنسية وجزء لا يتجزأ من فرنسا (..) إن المفاوضات مع هذا البلد في هذه الحالة ستكون الحرب، إذ لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدولة والعصابات المتمردة التي تريد الحلول محلّها"[2].

لا حوار بأي شكل من الأشكال مع المجموعة المتمردة حيث أكد مانديس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية أمام البرلمان الفرنسي يوم 9 نوفمبر 1954:" إن الجزائر هي فرنسا ومن الفلاندر حتى الكونغو، ليس هناك إلا قانونا واحدا وأمة واحدة وبرلمان واحد، هذا هو الدستور وهذه هي إرادتنا (..) فبين الجزائر وفرنسا الأم لا يمكن أن يكون هناك انفصال، ويجب أن يكون واضحا لجميع الناس وفي جميع الأمكنة والأزمنة، في الجزائر وفي فرنسا ولكن أيضا في الخارج"[3].

في حين أنّ السيد مارسيل ادموند نايجلن لم يبد اندهاشه مما وقع، بل ذكر أيضا بأنّه كان دائما يقول:"إن الجزائر لا يمكن أن تبقى غريبة عمّا يجري في كل من المغرب الأقصى وتونس". ليحدد لاحقا خطّته[4] الهادفة إلى خنق الثورة في مهدها والتي حدّدها في نقطتين هي: "تتمثل الأولى في الشروع في تطبيق قانون الجزائر، وتتعلق الثانية بتنمية الخدمات الاجتماعية، خاصة محاربة البطالة في أوساط الأهالي لصدّهم عن الانضمام إلى صفوف جبهة التحرير الوطني"[5].

لقد شدّد الخناق على حركة انتصار الحريات الديمقراطية مع التركيز على أسمائها البارزة؛ في حين أن المحركين الحقيقيين الذين كان أغلبهم من غير معروفين على المستوى الوطني لم تشملهم الاعتقالات. وهكذا صدر مرسوم في 5 نوفمبر 1954 نشر في الجريدة الرسمية في 7 نوفمبر قضى بحلّ هذه الحركة[6]، بما في ذلك المنظمات والهيآت التابعة لها ومنع نشاطها في كافة أنحاء الجمهورية الفرنسية وعمالات الجزائر. لقد ألقي القبض خلال الأسبوع الأول من نوفمبر على أزيد من 500 مناضل ومسؤول في حركة انتصار الحريات الديمقراطية وما تبع ذلك من تحقيقات لكشف خيوط ما وقع في ليلة نوفمبر 1954. إن عمليات الاستنطاق والاعتقالات العشوائية والتي شملت أحيانا بعض الحياديين قد "دفعت الكثير من المترددين إلى تغيير مواقفهم والالتحاق بالجبال، هروبا من السجون ومراكز الاستنطاق"[7].

---

[1] جمال قنان، **المصدر السابق**، ص 265.

[2] نفسه، ص 266.

[3] نفسه، ص 265.

[4] محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المصدر السابق، 91.

[5] نفسه، 92.

[6] نفسه، 96.

[7] نفسه، 97.

لقد قدّرت البيانات الأولى للسلطات الفرنسية عدد من تصفهم بالمتمردين بأنهم لا يتجاوزون 300 أو 400 شخص معظمهم في منطقة الأوراس، في حين أنها أعلنت نهاية الأسبوع الأول من نوفمبر 1954 أعلنت بأنها ألقت القبض على ألف من الإرهابيين "وأنّ العمليات العسكرية الحقيقية سوف تدخل مرحلتها الحاسمة في الأيام المقبلة"[1].

اعتقل الفرنسيون كل من له سوابق نضالية وطنية خاصة المحسوبين على حركة انتصار الحريات الديمقراطية، فقد تمّ خلال شهر نوفمبر 1954 اعتقال 1200 شخص، حبس منهم 750 بدون سبب أو جرم. كما شرع في تجميع السكان في أماكن معيّنة تحت التهديد بأقسى العقوبات، طبعا كانت البداية بمنطقة الأوراس في 21 نوفمبر 1954. كما تقدر المصادر الفرنسية عدد ضحايا القتل بدون محاكمة خلال شهري نوفمبر وديسمبر بأكثر من 100 قتيل، خاصة من جرّاء استخدام القصف الجوي[2].

لقد أبدى الوالي العام روجي ليونار قد أبدى اندهاشه أمام التناسق الذي تمت به العمليات عبر مختلف أنحاء البلاد، وحاول التأكيد على أنّ كل القرائن تثبت بان عناصر أجنبية هي التي خططت، وهي من تقود التمرد قصد تجنيد الرأي العام بمناسبة انعقاد الدورة العادية للأمم المتحدة، والتمكين بذلك من فتح ملف المغرب العربي أمام هذه الهيأة الدولية[3].

لقد اتّهمت فرنسا أعداء الخارج فيما يحصل من تمرد في الجزائر وكان المقصود بالخصوص هو جمال عبد الناصر خاصة بعدما تمّ بثّه من دعاية ثورية من إذاعة صوت العرب من القاهرة[4].

"وبما أنّ مصدر الخطر هو الشرق، فقد تحركت باريس لقطع طريق الإمداد المحتمل للثورة الوليدة بالسلاح خاصة. وكان التركيز منذ البداية على الحلقة الليبية أساسا، بتنبيه الحليفين لندن وواشنطن إلى إمكانية لجوء الثوار الجزائريين لاستغلال وجودهما العسكري هناك. أي إمكانية التزود بالسلاح من قواعدهما بليبيا". كان من شأن هذه الخطوة أن ضاعفت من مصاعب المكلفين بمهمة الإمداد منذ بداية الثورة[5].

بحلول سنة 1955 أدركت السلطات الاستعمارية بعدم جدوى الكذب والخداع والبيانات الوهمية حيث عملت على إرساء قواعد سياسة أكثر وضوحا ومقبولة على الأقل بالنسبة للمعمرين وقد تمحورت على نقطتين هما: إعلان الحكومة الفرنسية عن رغبتها في تطبيق برنامج إصلاحي في الجزائر واتخاذ في نفس الوقت اتّخاذ قرار بتصعيد العمليات العسكرية للقضاء على ما تسميه بجيوب التمرد[6].

---

[1] نفسه، 98.

[2] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 78.

[3] محمد العربي الزبيري، **المصدر السابق**، 91.

[4] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 96.

[5] نفسه، ص 96.

[6] محمد العربي الزبيري، **المصدر السابق**، 100.

في جانفي 1955 عين الوزير الأول ماندیس فرانس جاك سوستيل واليا عاما للجزائر خلفا لسابقه روجي ليونار. الى جانب كون سوستيل رجل سياسة فقد كان باحث أنثروبولوجي متخصص في حضارات المكسيك القديمة فقد كان رجل مخابرات سبق له العمل مع الجنرال شارل ديغول خلال الحرب العالمية الثانية. لقد أعلن هذا الأخير قرار الحرب الشاملة على من يصفهم بالمتمردين في جميع مجالاتها السياسية والعسكرية والإدارية والاجتماعية. حيث كان الى جانب ما يتلقاه من تقارير مكتوبة وشفوية قد قام بجولة معاينة ميدانية إلى المناطق الساخنة بالأوراس وقسنطينة؛ كان من نتيجتها أن استخلص حقيقتين هما:

1-هناك تناسبا طرديا بين مستوى الفقر والاستعداد للالتحاق بجبهة التحرير الوطني.

2-المتمردون من رجال ثورة التحرير يمثلون قاطرة الوطنية السياسية والدينية[1].

لقد أعلن جاك سوستيل أثناء تكوين حكومته في 24 فيفري 1955 يعلن "أنّ حكومته لن تتخلّى عن الجزائر، إلا كما تتخلّى عن مقاطعة بريطانيا". وهذه الأخيرة هي مقاطعة مكونة من أربع ولايات تقع غرب فرنسا كانت دولة مستقلة انضمت إلى فرنسا في عهد فرانسوا الأول سنة 1532[2].

قام جاك سوستيل خلال ربيع 1955 بمناورة استهدفت تفتيت الجبهة الداخلية للجزائريين، من خلال سعيه لتكوين قوة سياسية جديدة مناوئة لجبهة التحرير، حيث مهّد لهذه المؤامرة بإطلاق سراح عدد من المناضلين الذين اعتقلوا في بداية شهر نوفمبر 1954؛ والذين عجزت الشرطة الفرنسية عن إثبات انتسابهم لعمليات ليلة أول نوفمبر، ليستمر ذلك بإجراء اتصالات مع بعض الشخصيات السياسية الجزائرية والتي تلتها مقابلات مع الوالي العام سوستيل[3].

وضمن هذا التوجه حرص جاك سوستيل للحرص على الاستماع إلى ممثلي الأحزاب والمنظمات التقليدية حيث استقبل في مساء 28 مارس 1955 كل من الدكتور أحمد فرنسيس (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري)، الشيخ خير الدين (جمعية العلماء المسلمين)، الحاج شرشالي (عضو سابق في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية) نيابة عن قادة الحركة المسجونين بسركاجي وفي مقدمتهم الأمين العام بن يوسف بن خدّة. كما استكمل سوستيل لقاءاته في 2 أفريل 1955 بلقاء على انفراد مع زعيم اتحاد البيان فرحات عباس. كان هدف الوالي العام هو تأسيس تجمع معتدل يمكن أن تتحدث معه فرنسا ضمن مخطط الإصلاحات في نظام الاحتلال في الجزائر[4]؛ في مواجهة تمرد حركة ليلة أول نوفمبر 1954.

وفق ما يذكره العضو القيادي في حزب البيان المحامي قدور ساطور فان جاك سوستيل قد اقترح عليهم تشكيل قوة ثالثة لتجاوز رؤوس الفتنة من الطائفتين: غلاة الكولون من جهة ومجانين الوطنيين من

---

[1] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 135.

[2] محمد العربي الزبيري، **المصدر السابق**، ص 103.

[3] جمال قنان، **المصدر السابق**، ص 269.

[4] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 135.

جهة ثانية. لكن رد فرحات عباس كان واضحا بان زمن الإصلاحات قد انتهى. لكن هذه الورقة لم تلبث أن سقطت من محفظة مناورات سوستيل لما علم باتصالات فرحات عباس والشيخ العربي التبسي أواخر جوان 1955 من سنة 1955 مع جبهة التحرير الوطني[1].

نفس هذه المناورة قام بها جاك سوستيل مع بن يوسف بن خدّة وعبد الرحمان ورفاقه من الأمانة العامة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ بهدف الدعوة لمشروعه الرامي إلى عزل جبهة التحرير الوطني. حيث كلّف بهذه المهمة مساعده للشؤون العسكرية الرائد فانسان مونتاي الذي قام بزيارة بن يوف بن خدّة وعبد الرحمان كيوان بسجن سركاجي وطرح عليهما الموضوع بهذه الصيغة:"فرنسا ستتفاوض ذات يوم، لكن ليس مع القتلة، بل مع أناس مثلكم من المعتدلين المثقفين بالفرنسية". لكن هذا الكلام المدسوس لم يجد آذانا صاغية من الرجلين[2].

لقد حاول جاك سوستيل التصدي لثورة التحرير من خلال سياسة مزدوجة تجمع بين القوة العسكرية الضاربة والقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية لصالح الجزائريين واستدراجهم للابتعاد عن مساندة الثوريين. كما أنّ التقرب من السياسيين المعتدلين هدفه ضرب الخيارين المسلح والسياسي مع بعضهما البعض، وبالتالي إضعاف دعاة الخيار المسلح وتفتيت مواقف الجزائريين.

لقد تلخص مشروع جاك سوستيل الإدماجي في النقاط التالية:

1-تقسيم إداري جديد للعمالات والدوائر لتسهيل عملية المراقبة وضبط حركة المواطنين.

2-عصرنة الفلاحة لربط الجزائريين بالأرض.

3-توسيع الصناعة الخفيفة بهدف خلق وظائف للعاطلين قبل امتداد الثورة إليهم.

4-تحويل البلديات المختلطة لأجل خلق الانسجام الإداري، في استجابة لأحد مطالب النخبة في الجزائر.

5-استقلال الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية استجابة لحد مطالب جمعية العلماء[3].

6-تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية والتي كانت من مطالب الحركة الوطنية.

7-محاربة الأمية.

8-فتح أبواب التكوين المهني للجزائريين لمساواتهم في ذلك مع أبناء المعمرين.

9-تمكين الفرنسيين المسلمين من الالتحاق بالتوظيف العمومي لكي لا يبقى حكرا على المستعمرين، كما يسمح ذلك بخلق طبقة جديدة تستفيد من هذه الامتيازات.

10-مطالبة المتربول بتكثيف المساعدات للمشاريع الاجتماعية التي من شأنها خلق ارتياح لدى غالبية الجزائريين[4].

---

[1] نفسه، ص 136.

[2] نفسه، ص 137.

[3] محمد العربي الزبيري، **المصدر السابق**، ص 110.

[4] نفسه،ص 111.

في 2 ديسمبر 1955 قرر ادغارفور حل الجمعية الوطنية والدعوة لانتخابات جديدة[1]، وأجريت هذه الانتخابات في 2 جانفي 1956 حيث أسندت الحكومة الجديدة إلى قي مولي. حدد هذا الأخير برنامج حكومته في خطاب التنصيب الذي ألقاه في الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 31 جانفي 1956 ومما جاء فيه:"إن هدف فرنسا وإرادة الحكومة هو قبل كلّ شيء، العمل من أجل إعادة السلم وإنقاذ نفوس كلا الطرفين من الخوف. ومن أجل ذلك فانه يجب وقف الإرهاب والقمع الأعمى المرافق له ومتابعة التطور الديمقراطي للمؤسسات وتنظيم التعايش بين عنصري السكان وضمان التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد والذي يعني المحافظة ودعم الروابط التي لا تنفصم بين الجزائر وفرنسا الأم، ولكن في نفس الوقت يجب الاعتراف بالشخصية الجزائرية واحترامها وتحقيق المساواة التامة بين كل السكان.."[2].

كما اقترح قي مولي (Guy Mollet) في فيفري 1956؛ ضمن سياسته في الجزائر ثلاثية شهيرة تتمثل في: وقف إطلاق نار، انتخابات، مفاوضات[3]. حيث لخصت حكومة قي مولي سياستها في القضاء على التمرد قبل أي إصلاح؛ بمعنى تحطيم جبهة التحرير الوطني أولا تأكيدا لأولوية الخيار العسكري الذي ازداد وضوحا منذ ربيع 1956 خاصة بعد اكتشاف البترول في الصحراء، والذي تدعم أيضا بمصادقة الجمعية الوطنية بأغلبية عريضة على قانون السلطات الخاصة في 12 مارس 1956. إن هذه السياسة المندفعة نحو الحل العسكري هي التي جعلت روبير لاكوست الوالي العام الجديد يعبر عنها بوضوح أيام بعد التحاقه بمنصبه قائلا:"إنما بعثت إلى الجزائر لأحارب وأنتصر"[4].

لقد ترجم روبير لاكوست تعليمات حكومته بخصوص مجابهة هذا الوضع لكن بإعطاء الأولوية المطلقة للقضاء على ثورة الجزائريين ثمّ فيما بعد يمكن التفكير في الإصلاحات السياسية؛ حيث إمكانيات هائلة بين يديه مما جعله يتجرأ بالإعلان عن بداية "الربع ساعة الأخير" مغرورا بالسند والدعم الذي تلقاه من حكومة باريس. خاصة استدعاء الاحتياطي بداية من شهر مارس 1956 اثر القرار الذي أعلنت عنه الجمعية الوطنية الفرنسية[5].

ففي 28 جوان 1956 أنشا ثمانية عمالات أخرى بالإضافة إلى الخمسة الأولى قبل أن يستكمل العملية في أوت 1957 بتقسيم الصحراء إلى عمالتين: الواحات (ورقلة) والساورة (بشار) [6].
وتجسد ذلك بإلغاء 78 بلدية مختلطة مع تقسيمها إلى 1107 بلدية[7].

---

[1] جمال قنان، **المصدر السابق**، ص 270.

[2] نفسه، ص 271.

[3] سعد دحلب، **المصدر السابق**، ص ص 39.

[4] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 261.

[5] جمال قنان، **المصدر السابق**، ص ص 273- 274.

[6] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 262.

[7] نفسه، ص 262.

كان هدف روبير لاكوست ومن ورائه قي مولي من هذه الإصلاحات هو فتح الأبواب شيئا فشيئا أمام مشاركة الجزائريين في الإدارة المحلية، تمهيدا لإبراز قوة ثالثة حقيقية قادرة على تهميش جبهة التحرير وسط المجتمع المسلم. حيث كان لاكوست يعتقد بأن تكون العدو الرئيسي لجبهة التحرير[1]. كما أنّه بوسع هذه القوة الثالثة أن تعوض نظام جبهة التحرير كركيزة أساسية لجزائر المستقبل تحت رعاية المتربول. وتنفيذا لذلك فتحت أبواب مراكز التكوين الإداري أمام فئات مختارة عادة من بين الموالين لإدارة الاحتلال وذويهم. أما على الصعيد العسكري فكان هناك عمل مماثل تقوم به المدارس العسكرية وشبه العسكرية. كانت النتيجة الأولى لهذه السياسة هو توظيف حوالي 3000 جزائري في السلك الإداري، في الوقت الذي كانوا فيه سابقا يعدون على الأصابع[2].

لكن يبدو أنّ هذه السياسة الإصلاحية للوالي العام روبير لاكوست لم تجد التفاعل المطلوب من طرف المسلمين الجزائريين حيث كتبت جريدة وهران جمهورية (Oran Républicain) الصادرة في 21 أوت 1956 رغم كونها ذات توجه اشتراكي مثل روبير لاكوست "لم يكن لإصلاحات منقوصة وغير كافية ولا مطبقة كبير أثر(..) لاسيما أنّ المسلمين ينظرون إليها كطعم يرفضون الاقتراب منه"[3].

وهذا ما دفع لاكوست بقوة باتجاه دعم المنطق الأمني العسكري، وترجم ذلك عمليا من خلال تنازل هذا الأخير عن سلطاته البوليسية للجنرال ماسو والفرقة العاشرة للمضليين التي احتلت العاصمة بداية من 7 جانفي 1957. وأمام طغيان الحل الأمني والعسكري "اكتست المشاريع الإصلاحية التي يلوح بها لاكوست بين الفينة والأخرى طابعا ثانويا أكثر فأكثر، حيث اتّخذت شكل المناورات الظرفية والخطاب الموجه للاستهلاك الخارجي، عند اقتراب المواعيد الدولية التي تطرح خلالها القضية الجزائرية"[4].

لقد كان موقف فرنسا واضحا بخصوص التفاوض مع من تسميهم بالمتمردين سواء من الجمهورية الرابعة إلى الخامسة حيث كان استمرار موقف الحكومة من هذه النقطة لافتًا للنظر. في ديسمبر 1957، أمام اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة[5]، أعلن السيد بينو، الذي كان وقتها وزير الخارجية: "لا يمكن أن يكون هناك تقرير مصير حقيقي لفرنسا في سياق العنف أو الضغط أو الفوضى العادلة. الغرض من الانتخابات هو تعيين الرجال. هؤلاء، المنوطون بالمسؤوليات، عليهم إذن أن يفكروا في الخيارات المعروضة عليهم". في عام 1959، في إعلانه الصادر في 16 سبتمبر، قال الجنرال ديغول، الذي أعلن حق الجزائريين في تقرير المصير، "إن مصير الجزائريين يخص الجزائريين ، ليس كما سيفرض عليهم السكين والبندقية الرشاشة، ولكن وفقًا للإرادة التي سيعبرون عنها شرعيًا بالاقتراع العام"[6].

---

[1] نفسه، ص 262.

[2] نفسه، ص 263.

[3] نفسه، ص 263.

[4] نفسه، ص 264.

[5] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A, op.cit, p811.

[6] Ibid, p812.

في 12 جوان 1957 نصّبت بباريس حكومة جديدة بزعامة بورجس مونوري وزير الدفاع السابق؛ الذي سيفضل الحل الأمني في سياسته بالجزائر، حيث وافق وزير دفاعه أندري موريس على فكرة انجاز مشروع خط مكهرب والذي سيحمل اسمه على الحدود الشرقية والغربية لمنع تسلل المجاهدين والأسلحة عبر الحدود التونسية والمغربية. حيث يشتمل هذا الخط على شبكة متكاملة من الأسلاك الشائكة والخطوط المكهربة بتيار يتراوح ما بين 10 إلى 25 ألف فولت فضلا عن حقول الألغام المزروعة بداخله وفي جواره. كما حرص مونوري للحصول على سلطات خاصة لحكومته من الجمعية الوطنية في 26 جويلية 1957 بالتراب الفرنسي أيضا بعدما حصلت الحكومة السابقة على ذلك في الجزائر بناء على قانون 12 مارس 1956[1].

من جهته حاولت حكومة فليكس غيار المعيّنة في 5 نوفمبر 1957 أن تدعم نفسها معنويا بالظهور في ثوب المنتصر الذي يقترب من حسم ملف القضية الجزائرية بشقيها السياسي والعسكري؛ خاصة مع اقتراب فتح النقاش في قضية الجزائر بالجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية هذا الشهر. ترجمت هذه السياسة في العمل الدعائي للوالي العام في الجزائر روبير لاكوست الذي اشتمل تنظيم مهرجان دعائي ضخم حول الانتصار الحاسم الذي أحرزه الجيش الفرنسي في معركة الجزائر بالقضاء على آخر جيوب الإرهاب على حدّ قوله في 8 أكتوبر 1957 بمقتل علي عمار المعروف بـ"علي لابوانت" ورفاقه[2]. وكذا الاتفاق المبرم مع الجنرال محمد بن لونيس الذي قرّر تصويب بندقيته بالأولوية نحو جيش التحرير الوطني. ليكمل لاكوست مهرجانه الدعائي بتنظيم مظاهرات "عفوية" في 13 نوفمبر 1957 حيث سارعت الإذاعة والتلفزيون الفرنسي لتغطيتها بشكل واسع. إن الحكومة الفرنسية من خلال سياستها الغوغائية تريد القول للجميع خاصة الأمم المتحدة بأن القضية الجزائرية في طريقها للحل أمنيا وإداريا باعتبارها مسألة تمرد داخلي فقط[3].

في الثامن فيفري 1958 تورطت الحكومة الفرنسية بترخيصها لجيش الاحتلال بممارسة حق المتابعة في التراب التونسي ومهاجمة ساقية سيدي يوسف. حيث شكلت هذه العملية المتسرعة غير المدروسة العواقب في ردود أفعال غير متوقعة، من خلال طرح المسألة على مجلس الأمن الدولي وعرض كل من واشنطن ولندن وساطتهما بين تونس وفرنسا، بالإضافة لتداعيات أخرى في باريس والجزائر مما أدى بالتعجيل بسقوط حكومة فليكس غيار في 15 أفريل 1958[4].

وفي ظل هذا الفراغ الحكومي الذي سيدخل فرنسا في انقلاب أو أحداث 13 ماي 1958 سيجد روبير لاكوست نفسه في حالة ما يشبه الفراغ الحكومي مما ستسمح له بلعب ورقة التصعيد بالجزائر على

---

[1] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 265.

[2] نفسه، ص 267.

[3] نفسه.

[4] نفسه، ص 270.

المستويين السياسي والعسكري. غير أنّ تطورات الأمور وتسارع الأحداث؛ لم تسمح له بالتحرك في ظل حالة الهيجان والتذمر لدى المعمرين الذي تحالفوا مع العسكريين المتطرفين والتي ستمهد لاحقا لانقلاب 13 ماي 1958؛ فما كان من روبير لاكوست إلا المغادرة نحو باريس بنصيحة من أصدقائه وعلى رأسهم الجنرال ماسو[1] بحكم امتداده للسياسات السابقة الفرنسية والتي أصبحت محل شك وانتقاد وتذمر غير مسبوق.

منذ صيف 1954 إلى غاية 1958 شهدت فرنسا تعاقب ستّ وزارات البعض منها لم يعمّر سوى بضعة أشهر والبعض الآخر عشرات الأيام فقط؛ وكثيرا ما تدوم الأزمة الوزارية أسابيع طويلة إلى غاية أن تتشكل حكومة جديدة. "لقد استمرت الأزمة الوزارية التي أعقبت سقوط حكومة ماندیس فرانس 19 يوما، والأزمة الثانية التي جاءت على اثر حل الجمعية الوطنية على يد ادغارفور 57 يوما. وبعد سقوط وزارة قي مولي لم يتمكن بورجيس مونوري من تشكيل الوزارة إلا بعد 22 يوما من الأزمة، ومع ذلك فقد سقطت بعد ثلاثة أشهر ونصف فقط من تشكيلها، لقد استطاع فيليكس قيار تشكيل الحكومة بعد محاولات عديدة قام بها آخرون، وهم من أبرز الوجوه السياسية في الجمهورية الرابعة من بينهم قي مولي، بعد أزمة وزارية دامت 36 يوما. أما وزارة فليملان التي تشكلت ليلة 13-14 ماي 1958 عقب الانقلاب الذي قام به المستوطنون بمساعدة الجيش ضدّ الجمهورية يوم 13 ماي فلم يعمّر أكثر من أسبوعين"[2].

في 29 ماي 1958 وجّه رئيس الجمهورية الفرنسية برقية استغاثة للجنرال شارل ديغول لكي ينقذ فرنسا من هذه الأزمة جاء ضمن فحواه:"أمام الخطر الذي يهدد الوطن والجمهورية فإنني قرّرت أن أتوجه نحو أمجد الفرنسيون، الذي كان قائدنا في أحلك الساعات من تاريخنا من أجل استعادة حريتنا والذي يتجسد حوله الإجماع الوطني الرافض للدكتاتورية ليثبت الجمهورية"[3].

كانت سياسة ديغول عبارة عن سياسة إعلان حرب على الشعب الجزائري، فهي الأخطر منذ الشروع في الحرب الشرسة على ثورة التحرير حيث تعرف بـ"سياسة الوسائل الكبرى عسكريا وسياسيا"[4].

لقد أعلنها صراحة شارل ديغول مع استلامه للسلطة بأن "الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ويجب أن تظل كذلك إلى الأبد دون أي تغيير". هذا هو المنظور الذي يظهرفي الخطابات التي ألقاها الجنرال ديغول ، رئيس المجلس آنذاك، خلال جولته في الجزائر في بداية جوان 1958، خاصة في وهران، حيث صرح في 6 جوان: "فرنسا هنا. إنها هنا إلى الأبد (..) الجزائر عضويا أرض فرنسية، اليوم وإلى الأبد"[5].

---

[1] نفسه.

[2] جمال قنان، **المصدر السابق**، ص 279.

[3] نفسه، ص 281.

[4] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 258.

[5] Charpentier Jean, La France et le G.P.R.A.. In: **Annuaire français de droit international**, volume 7, 1961. pp. 855-870, p857.

كان اختيار الحرب واضحا في مسعى ديغول بالجزائر منذ البداية إذ قرر فور استلامه السلطة جوان 1958 دعم الجيش حتّى "تبقى سادة قرارنا" حسب قوله. وبذلك اقر بتمكين الجيش بالوسائل الضرورية لتحقيق نصر حاسم على من يصفهم بالمتمردين[1].

بدأ ديغول مناوراته بعرض مشروع الاستفتاء على الدستور الجديد للجمهورية الخامسة في 28 سبتمبر 1958[2].

وفق شاربونيي جين (Charpentier Jean) يشكل خطاب الجنرال ديغول في 16 سبتمبر 1959 حول تقرير المصير "مرحلة أساسية في مسار الصراع الجزائري. من هذا التاريخ ، أو بالأحرى بعد أيام قليلة، من قبول هذا الإجراء من قبل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A)، يمكن للمرء أن يأمل بشكل معقول أن يتوقف القتال وأن تؤدي المفاوضات إلى السلام في عام 1960"[3]. كان الإعلان عن هذه المبادرة في خطاب ديغول في 16 سبتمبر 1959والذي طرح خلاله ثلاثة اختيارات لاستفتاء تقرير المصير المحتمل وهي: الانفصال التام، الفرنسة، تمكين الجزائريين من حكم أنفسهم. لكن هذا يكون بعد أربعة سنوات ستواصل خلالها فرنسا جهود التهيئة والتغيير[4]. لقد تضمن ما يعرف بتقرير المصير المشروط في خطاب 10 نوفمبر التفاوض على الاستسلام[5].

على الصعيد العسكري؛ في توجيه إلى المندوب العام للحكومة الجزائرية، حدّد رئيس الوزراء الحدود الضيقة للتفاوض المحتمل مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) "سيكون هناك، إذا لزم الأمر، مناقشة مع المتمردين فقط حول المشاكل العملية التي قد يطرحها وقف إطلاق النار: نهاية القتال، ومصير المقاتلين المتمردين ، وأسلحتهم وتنظيمهم". ويطور هذا التوجيه حسب شاربونيي جين (Charpentier Jean) بندًا في الإعلان الرئاسي الصادر في 16 سبتمبر 1959: "إذا كان المتمردون يخشون أنه بوقف القتال سيتم إحالتهم إلى العدالة ، فإن الأمر متروك لهم لتسوية شروط عودة حريتهم مع السلطات، كما اقترحت تقديم سلام الشجعان"[6].

ألمح الجنرال ديغول إلى هذا المقطع من مؤتمره الصحفي في 23 أكتوبر 1958 حيث قال "أما بالنسبة للتنظيم الخارجي (يقصد الحكومة المؤقتة) الذي يحاول من الخارج توجيه النضال، أكرر هذا بصوت عالٍ والذي سبق أن أبلغته به. إذا تم تعيين المندوبين للحضور وتسوية إنهاء الأعمال العدائية مع السلطات،

---

[1] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 275.

[2] نفسه، ص 277.

[3] Flory Maurice. Négociation ou dégagement en Algérie. In: **Annuaire français de droit international**, volume 7, 1961. pp. 836-855, p836.

[4] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 630.

[5] نفسه، ص 571.

[6] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A op.cit, p812.

فسيتعين عليهم فقط تقديم طلب إلى السفارة الفرنسية في تونس أو الرباط. سيضمن أحدهما أو الآخر نقلهم إلى العاصمة. هناك سيكونون آمنين تمامًا وأنا أضمن لهم حرية المغادرة".[1]

كان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) لذلك "لا تزال تعتبر في باريس الهيئة الحاكمة للتمرد، فهي تخضع لقانون العقوبات، وإذا تم تقديم السلام لها، إذا كان من المتصور التفاوض، فهي مفاوضات بين السلطة القانونية من جهة وسلطة فعلية من جهة أخرى، تشبه باختصار المفاوضات بين الحكومة ومركز نقابي لإنهاء الإضراب. من غير المرجح أن تمنح هذه المفاوضات مع المتمردين مكانة المحاربين، لإخراجهم من القانون الداخلي لإخضاعهم للقانون الدولي، أي أكثر من تبادل الأسرى بين جيش التحرير الوطني. والجيش الفرنسي الذي قدم في مناسبات مختلفة"[2].

بعد سنة من إعلان ديغول تقرير المصير في 5 سبتمبر 1960 عقد ديغول مؤتمر صحفي لتوضيح مقاصده من وراء هذا المشروع؛ حيث أكد فيه اعتقاده بأن المسلمين يريدون أن تصبح "الجزائر جزائرية" وتساءل ضمن هذا السياق" **لكن هل ستكون ضد فرنسا أو بالاشتراك مع فرنسا؟**" ليجيب عن ذلك معربا عن ثقته بأن الغلبة ستكون حتما "**للتعاون في ظل السلم**". كما تعرض بدوره إلى الأطراف المعنية بهذا المشروع فليس له اعتراض على مشاركة جبهة التحرير الوطني كطرف لكن بشروط ثلاثة[3] هي:

1-لا ينبغي أن يتغلب قانون الرشاش مسبقا على قانون الاقتراع.

2-لا يمكن اعتبار "المنظمة الخارجية للمتمردين" ممثلا وحيدا للمسلمين.

3-لا يمكن الحديث معها في السياسة ما دام الكلام للرصاص[4].

في 4 نوفمبر 1960، تم تقديم "الجزائر الجزائرية" على أنها "جزائر متحررة"[5]. مراهنة ديغول على إنشاء "قوّة ثالثة" من خلال سياسة الترقية الاجتماعية المزمع تطبيقها حيث ستساهم في إبرازها وتعزيز صفوفها؛ لتكون في الوقت المناسب بديلا لجبهة التحرير في تقرير مستقبل الجزائر مع إدارة الاحتلال؛ حيث بدأ العمل بهذا المخطط منذ عهد جاك سوستيل وصولا إلى روبير لاكوست ثم خلال فترة ديغول. من خلال تكوين إطارات الجزائر الجديدة، وكان قد استفاد البعض من وجهائها من تشريعات ديسمبر 1958 ودخلوا في المجلس الوطني الفرنسي. محاولة إقناع الأقلية الفرنسية بقبول بعض الإصلاحات التي تستهدف

---

[1] Ibid.

[2] Ibid, p813.

[3] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 639.

[4] نفسه، ص 640.

[5] Charpentier Jean. La France et le G.P.R.A.. In: **Annuaire français de droit international**, volume 7, 1961, pp. 855-870, p859.

تطوير وترقية نخبة المسلمين المعتدلين لتصبح شريكا لها في إطار ما يعرف في عهد ديغول بجزائر التجديد والأخوة والتي يرفع هذا الأخير شعارها. حيث صرح في 8 جانفي 1959 بمناسبة استلامه مهامه كرئيس للجمهورية:"أن الجزائر مدعوة إلى تطوير شخصيتها المتميزة، في ظل التعاون الوثيق مع فرنسا"[1].

جاء في رسالة شارل ديغول في 26 ديسمبر 1959 إلى قائد أركان الجيش الفرنسي في تقييمه 18 شهرا من حكمه وسياسته في الجزائر نضرة إحباط من فشل الحل العسكري وإمكانية بقاء فرنسا بهذا البلد ومما جاء فيها:

1-"رغم كل التطمينات والوعود والأوهام، لم نتمكن بعد من استمالة أغلبية السكان سواء بالجزائر أو بفرنسا أو بالخارج".

2-"إذا أصغينا للحالمين يكفي أن نكون القوى لينضوي المسلمون تحت رايتنا! ترى كم من قوات إضافية ينبغي تجنيدها للحصول على هذا الولاء".

3-"إن الاعتقاد بان الحل يكمن في الإدماج أو الفرنسة-وما يتبع ذلك من استمرار سيطرتنا على البلاد بالقوة- لا يعدو أن يكون حماقة مؤسفة. فمن الجنون بكل بساطة، الاعتقاد بان سيطرة القوة يمكن أن يكون لها مستقبل في هذا البلد"[2].

2)الخطط الإعلامية والدعائية.

في الواقع بادرت الإدارة الاستعمارية في الجزائر وباريس بهجوم إعلامي كثيف سخروا خلاله كل الوسائل والإمكانيات المادية. لقد تولت خلاله وزارة الداخلية الفرنسية نفسها أمر تخطيط وتنفيذ هذه الحملة الإعلامية مدعية أن ما يحدث في الجزائر مجرد أعمال إرهابية يمكن القضاء عليها بأسرع وقت. لقد مارس الإعلام الفرنسي الاستعماري نشاطه بحيث "يصبح الإعلام والدعاية مثلا مجرد شيء واحد وظيفته التضليل والتزييف"[3].

وهكذا نجد بأن بلاغ وزارة الداخلية الفرنسية قد تصدر خبر وكالة الأنباء الفرنسية ومختلف الصحف الصادرة في 2 نوفمبر 1954 حيث جاء فيه:"وقعت عدّة عمليات في هذه الليلة، عبر نقاط متعددة من التراب الجزائري، وهي ناتجة عن أعمال فردية أو جماعات صغيرة[4]. هذا وقد اتّخذت إجراءات عاجلة من طرف الحاكم العام بالجزائر، كما وضع وزير الداخلية تحت تصرفه قوات إضافية من الشرطة، وان الهدوء يخيم على مجموع السكان"[5].

---

[1] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 630.

[2] نفسه، ص 633.

[3] أحمد حمدي، **الثورة الجزائرية والإعلام**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،ط2، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1995، ص46.

[4] نفسه، ص47.

[5] نفسه، ص48.

في صباح اليوم الثاني من ثورة التحرير أوعزت أيضا وزارة الداخلية إلى الحاكم العام بالجزائر روجي ليونار أن يصدر بلاغا إضافيا جاء فيه:"حدثت إثناء الليل بمناطق مختلفة من التراب الجزائري، وعلى الخص شرق قسنطينة بمنطقة الأوراس عدّة عمليات مسلحة بلغ عددها ثلاثين عملية قامت بها فرق الإرهابيين، وقد نجم عنها مقتل ضابط وجنديين في خنشلة وباتنة وجنديين من الحرس الليلي بمنطقة القبائل، وكذلك أطلق الرصاص على مراكز الجندرمة، وألقيت القنابل المصنوعة محليا، ولكنها لم تسبب أضرارا سوى في مخازن شركات الحبوب ببلدة بوفاريك وشركة سيليتاف للحديد والفلين بمنطقة القبائل. والحاكم العام يؤكد أنّه قد اتّخذ فور وقوع هذه الحوادث الإجراءات الحازمة السريعة اللاّزمة لمجابهة هذه الحالة، وهذه الإجراءات هي الآن بين يدي القائد العام للجيش، حيث يجري تنفيذها، كما استدعينا القوات الاحتياطية لتدعيم قواتنا بمناطق الحوادث. أن السكان الذين وضعوا ثقتهم فيما يتخذه الحاكم العام من إجراءات لتهدئة الحال، وضمان الأمن والقضاء على الأقلية المجرمة، قد سيطر عليهم الهدوء وضبط الأعصاب"[1].

لقد كتبت صحيفة صدى الجزائر(Echo d'Alger) للمعمر سوزيني المعروف بكراهيته للجزائريين في 2 نوفمبر 1954 ضمن افتتاحيتها: "إن اختيار الوقت للقيام بعمليات منظمة في آن واحد، وأنّ نوعية القنابل المستعملة، ونظام فرق الهجوم، بالبذلة العسكرية، خصوصا تلك الفرق التي تقوم بالعمليات على الحدود التونسية الجزائرية كل ذلك يدل على أنه ناتج عن خطة مدروسة (..) يجب العمل بسرعة وشدّة (..) لقد تفاءل السكان بالتأكيدات التي قدمها الحاكم العام والمتعلقة بإجراءات الحماية والقمع التي يتطلبها الوضع العام خاصّة، وانّه يملك وسائل عمل إضافية(..) إن السكان يضعون ثقتهم في قوات الحماية من أجل احترام النظام والأمن ويتمنون أن تزود بالإمكانيات لأداء مهمتها الصعبة فوق أرضية صعبة[2] (..) يجب العمل بسرعة، لبتر حبل الديناميت الملقى على الجزائر، لأن السلم الاجتماعي يتطلب ذلك"[3].

لقد امتلأت التصريحات الفرنسية والصحف داخل الجزائر وبفرنسا بالكثير من الكلام والأوصاف المشوهة لصورة جبهة وجيش التحرير؛ حيث اعتبرت الأحداث من فعل مجموعة متعصبة معزولة ليس لها أي قاعدة أو سند شعبي، متمردة خارجة عن القانون (فلاّقة). وهو وصف عملت أجهزة الإعلام الفرنسي على نشره وترويجه، بالطبع للانتقاص من قيمة الحدث وأبطاله[4].

---

[1] نفسه.

[2] نفسه، ص50.

[3] نفسه، ص51.

[4] جمال قنان، **المصدر السابق**، ص 265.

إن ما حدث ليلة أول نوفمبر 1954 هو بفعل تحريض ودعم من أطراف أجنبية في مقدمتها مصر وليبيا والمجر؛ حيث يمكن اعتبار تعاليق إذاعة بودابيست في برامجها الموجهة إلى شمال إفريقيا دليلا على تورط الكتلة الشرقية في ما يحدث في الجزائر من عصيان وتمرد[1].

مع الأعداد الضخمة من عمليات التوقيف وقنبلة جبال الأوراس بالنابالم عنونت الجرائد الاستعمارية مهللة في صفحاتها الأولى "بان المنظمة الإرهابية قد قضي عليها نهائيا في الشرق الجزائري"[2].

لقد ركزت وسائل بأمر من المسؤولين الفرنسيين طبعا على مسألة التدخل الأجنبي والإمدادات الخارجية والتي حسب ما كتبته لا يمكن للجزائريين الوقوف في وجه قوات الأمن الفرنسية. ومضى بها الخيال للقول أن 500 إرهابي تونسي قد التحقت بجبال الأوراس في الأيام الأولى لشهر نوفمبر، وأن مهمتهم تنحصر في تنظيم وحدات القتال وتدريب الأهالي على استعمال الأسلحة وخوض حرب العصابات. كما أشارت أيضا بأن السلطات العسكرية قد كشفت أن بعض الطائرات كانت تأتي ليلا بدون أدنى ضوء لتفرغ حمولتها بمنطقة الأوراس، وقد يكون منطلقها من المملكة الليبية[3].

كما كتب هذه الصحافة بأن الثوار إنما هم جماعات معزولة ومنبوذة من الجماهير التي لا ترغب سوى أن تبقى فرنسية كاملة الحقوق والواجبات. وضمن هذا الكلام كتبت جريد "صدى الجزائر" في عددها الصادر في 10 نوفمبر 1954 خبرا مفاده "أن سكان تيزي غنيف قد حاولوا الاعتداء على اثنين وثلاثين إرهابيا وقعوا أسرى أثناء عملية قامت بها قوات الأمن"[4].

3) الخطط العسكرية

تتناول دراسة الباحثة الفرنسية في تاريخ العدالة الفرنسية في الجزائر موضوعا هاما يتعلق بـ "العدالة والسياسة خلال الحرب الجزائرية (1954-1962)، ركّزت هذه الأخيرة على مسالة تاثير السياسة في سير العدالة في التعامل مع الوطنيين الجزائريين خلال هذه الفترة التي اتسّمت بالتوتر الشديد بين الطرفين المتنازعين؛ فالسلطات الفرنسية في باريس تعاملت مع أحداث الجزائر كحركة تمرد في مقاطعة فرنسية؛ أما الوطنيون الجزائريون فاعتبرتهم مجرد مجرمين ومتمردين عليها، وهذا ما يفسر استسلام العدالة الفرنسية للمنطق السياسي الذي يعمل للحفاظ على السيادة الفرنسية في الجزائر؛ مما يفسر توسعهم في فرض التشريعات القمعية؛ حيث لم يعترفوا بوجود حرب في الجزائر ولا بالكيان الجزائري[5]؛ وهذا ما يفسر حرصهم على منح معتقلي جيش التحرير الوطني والجزائريين صفة المقاتل.

---

[1] نفسه، ص 266.

[2] محمد العربي الزبيري، **المصدر السابق**، 97.

[3] نفسه، 99.

[4] نفسه، 99.

[5] Thénault Sylvie. Justice et politique en Algérie 1954-1962. In: **Droit et société**, n°34, 1996. Justice et Politique (I) pp. 575-587; Document généré le 06/06/2016.

شرع في ممارسة القمع والتعذيب منذ بداية اندلاع ثورة التحرير مثلما هو الحال في مركز التعذيب في معاتقة بتيزي وزو، ومنذ الأسبوع الثالث من نوفمبر بدا التفكير في استعمال النابالم وتكثيف سياسة اللجوء لسلاح الطيران. كما شرع في ترحيل السكان وتجميعهم في أماكن محددة بهدف تجفيف الماء من حول السمك الثائر لكي يختنق ويموت[1].

في دراسة للباحث غابرييل بيريس معنونة بـ"شروط استخدام مصطلحات التحقيق أو التعذيب في الخطاب العسكري خلال حرب الجزائر"؛ نقاش وتحليل وتفكيك لجدلية التحقيق والتعذيب في أدبيات أو لنقل مزاج الجيش الفرنسي في الجزائر خلال ثورة التحرير. حيث يعتبر هذا الأخير بأن التعذيب قد "كسر لأكثر من جيل العلاقة الشرعية التي وحدت الجيش بالأمة، هذا يعني أيضا ابادة الأسطورة الحضارية للمستعمر". إن كلمة تعذيب التي ترتبط بجدل كبير؛ هي مرادف مباشر قانوني لمصطلح استجواب في تحقيقات المفتشين وضباط الجيش الفرنسي في الجزائر[2].

أصبح مصطلح الاستجواب شائعا مع تدخل المظليين في عمليات تنفيذ القانون خاصة خلال معركة الجزائر؛ رغبة منهم في كسبها[3].

لقد سعى الفرنسيون في الجزائر تحت غطاء حالة الطوارئ والسلطات الخاصة إلى اعتبار القمع القضائي أحد ركائز القتال ضد الوطنيين في الجزائر خلال ثورة التحرير؛ غرضهم أبعد من كونه الحفاظ على النظام والأمن؛ فالمسألة سياسية تتعلق بحماية الجزائر الفرنسية[4].

من ذلك نداء عامل قسنطينة في 20 نوفمبر 1954 إلى سكان توفانة بالوراس يأمرهم من خلاله إلى الالتحاق فورا بالأماكن الآمنة مع عائلاتهم وأملاكهم في أجل أقصاه الساعة السادسة مساء الأحد 21 نوفمبر من نفس الشهر كما هدّد النداء الثوار "بشرّ مستطير ينزل وشيكا على رؤوسهم، ليهيمن السلام الفرنسي من جديد بالمناطق المتمردة"[5].

خلال العامين الأولين للثورة اعتبر قادة جيش الاحتلال الفرنسي جيش التحرير الوطني العدو رقم واحد؛ حيث تؤكد ذلك تعليمة راوول صالان في 18 ديسمبر 1954 التي تحث على محاربة جيش التحرير بالدرجة الأولى. لكن منذ 1957 وضع الجنرال جاك ماسو رقم واحد جديد للسياسة الفرنسية في الجزائر وهو النظام السياسي لجبهة التحرير أي إعطاء الأولوية للعمل البوليسي. حيث أصبحت الحرب حربا

---

[1] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 93.

[2] Périès Gabriel. Conditions d'emploi des termes interrogatoire et torture dans le discours militaire pendant la guerre d'Algérie. In: **Mots**, n°51, juin 1997. Signes et rhétoriques militaires. pp. 41-57. p41.

[3] Ibid, p42.

[4] Thénault Sylvie. Justice et politique en Algérie 1954-1962, op.cit, p576.

[5] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 94.

بوليسية على جميع فئات الشعب بدون استثناء، وان استهدفت بالأساس قواه الحيّة أو "بنية الحيوية" حسب ما تقوله جرمان تيون[1].

منذ بداية الصراع في الجزائر طرح جدل قانوني يظهر من الناحية التقنية مضلّل؛ حيث أبلغ المدّعي العام في الجزائر سوزيني(Susini) وزارة العدل في الثاني من نوفمبر 1954؛ بأنّه حضر لقاء في الحكومة العامة بحضور على وجه الخصوص الوزير شوفاليي (Chevallier) حيث أثير خلاله تساؤل حول إذا ما كان من المناسب[2] إحالة جميع الجرائم المرتكبة في الجزائر من قبل من وصفوهم بالإرهابيين إلى القضاء العسكري. المسألة هنا تبدو تقنية فالمادة 76-2 من القانون الجنائي يجعل من الممكن التحويل أمام المحكمة العسكرية مرتكبي أعمال تدمير للمنشآت التي يمكن استخدامها للدفاع الوطني؛ بما في ذلك الاعتداء على سلامة الأرض إذا تتعلّق بجرائم أخرى خاضعة لاختصاصات القضاء العسكري. بخصوص هذه المسألة التقنية كانت إجابة الوزارة سياسية، حيث عارض المسؤول عن الداخلية فرانسوا ميتران الاستيلاء المنهجي للمحاكم العسكرية؛ كان ردّه في رسالة لوزير العدل مؤرخة في 13 نوفمبر 1954 حيث جاء فيها:"إن الهجمات الإرهابية جرائم عادية. الرجال الذين يرتكبون هذه الهجمات ضد الناس والممتلكات لا يمكن بأيّ حال من الأحوال أنّ لديه الطابع العسكري، في حين أنّ الدعاية المعادية للوطنيين تسعى بالتحديد جاهدة لإعطاء هذه الصفة "للفلاّقة"[3]..

كان الخيار الأمني والعسكري الذي انتهجته السلطات الاستعمارية منذ البداية؛ حيث كانت ردود الفعل الأولى لإدارة وجيش الاحتلال ترتكز على نهج الحرب الشاملة من خلال ما يلي:

1-التهجير المبكر للسكان والقصف الجوي للقرى بهدف منع الثوار من استخدامها في التموين.

2-اللجوء إلى استخدام الأسلحة المحظورة مثل النابالم في الأوراس في إطار عملية "فيرونيك" 10 جانفي 1955.

3-إعلان حالة الطوارئ ابتداء من 3 أفريل 1955.

4-استدعاء الاحتياطي منذ بداية عام 1955، حيث كان في البداية محصور في احتياطي المستوطنين بالجزائر[4].

في حين نجد أنّ حكومة ادغار فور التي خلفت بيير مانديس فرانس في فيفري 1955؛ اعتمدت حالة الطوارئ في 3 أفريل 1955؛ حيث سمحت للعدالة العسكرية للمطالبة بإصدار أحكامها على قائمة واسعة من الجرائم لتتوسع من تهديد الأمن الداخلي للدولة إلى السرقات وأعمال القتل بما في ذلك أعمال الاستفزاز أو المشاركة في تجمعات إجرامية أو الحرق العمد. إن هذا التوجه في التعامل مع حالة الانفلات في الجزائر سيستمر إلى غاية 1962 بعدّة مسميات حتى بعد إلغاء حالة الطوارئ في شهر

---

[1] نفسه، ص 369.

[2], Thénault Sylvie, Justice et politique en Algérie 1954-1962, op.cit, p 576

[3]Ibid,. p577.

[4] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 139.

ديسمبر 1955؛ حيث طلبت حكومة غي مولي اعتماد سلطات خاصة وحصلت عليها في 16 مارس 1956؛ فأصبح بالإمكان التوسع في هذا المبدأ بأن يسمح للعدالة العسكرية بالتحقيق في الجرائم التي أثريت قائمتها والتي حددت سلفا خلال تطبيق حالة الطوارئ. لاحقا الأمر سيصبح مجرد اجراء تقني حيث دأبت كل حكومة جديدة لتقديم طلبها من أجل تجديد العمل بالسلطات الخاصة؛ كانوا بالطبع يحصلون عليها بداية من حكومة موريس برجيه مونوري(Maurice Bourgès-Maunoury) في 26 جويلية 1957؛ حكومة فيليكس جيلارد(Félix Gaillard)، بيير فليملان(Pierre Pflimlin) في 22 ماي 1958، وكذا حكومة الجنرال ديغول (de Gaulle) في 3 جوان 1958، كما تمّ تمديدها أيضا بموجب مرسوم مؤرخ في 7 أفريل 1959[1]..

إن سياسة فرنسا على عهد حكومة ادغارفور وجاك سوستيل عرفت توجها واضحا وصريحا نحو اعتماد الحل الدموي والإرهابي للمشكلة رغم مناورات هذا الأخير؛ كان ذلك تحت غطاء حالة الطوارئ التي فرضتها منذ شهر مارس 1955 على بعض مناطق الجزائر. مما فتح المجال للقادة والضباط العسكريين الفرنسيين لارتكاب جرائمهم تحت غطاء ورقابة القانون، مع إحياء تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية الذي رافق الجزائريين منذ القرن 19[2]. كما بدأ الحاكم العام في الجزائر تحت طائلة قانون الطوارئ في تدشين المحتشدات التي بدأت تنبت هنا وهناك في الهضاب العليا وفي المناطق الشمالية للصحراء[3].

ضمن حديث الباحث عن شروط استخدام مصطلح التعذيب بين الاستنكار والتبرير؛ أبرز الانتقادات الموجهة لممارسة الاستجواب في سياق ما تصفه السلطات الفرنسية بالتهدئة أو معركة الجزائر، كما استخدم أيضا لاحقا في سياق عمليات خطّة شال؛ حتّى في مواجهة منظمة الجيش السري. واستشهد الباحث أيضا بملف ج.مولار (J. Muller) الذي تضمن الموارد الخطابية التي ارتكز على أساسها الخطاب العسكري لتبرير ممارسة الاستجواب. بالإضافة إلى نص مجهول وزع على الصحافة والجيش عام 1957[4].

شرعت القيادة العسكرية في الجزائر منذ 19 جانفي 1955 في تنظيم عمليات واسعة النطاق استهلتها بقنبلة مكثفة لجبال الأوراس[5].

لقد كانت تعليمات الوالي العام للجهاز الحربي:

1-أولوية مطلقة للعمليات العسكرية مع عدم التردد في استعمال الطيران.

2-قتل أي ثائر يقع والسلاح في يده.

---

[1] Thénault Sylvie, Justice et politique en Algérie 1954-1962, op.cit. p577.

[2] جمال قنان، **المصدر السابق**، ص 267.

[3] نفسه، ص 268.

[4] Périès Gabriel, op.cit, p49.

[5] محمد العربي الزبيري، **المصدر السابق**، 101.

3-حجز ممتلكات الثوار ومواشيهم.

وخوفا من تصعيد العمل الثوري في المنطقة الثانية شمال قسنطينة؛ حوّلت إليها منذ منتصف ماي 1955 ثلاثة فيالق من الأوراس؛ حيث كانت تعليمات الجنرال شيشرير القائد العام لجيش الاحتلال بالجزائر لقواته تصب في اتجاه القمع بشدة ظهور أي تمرد جديد، مع تسليط أشد العقوبات على المتواطئين مع المتمردين تطبيقا لمبدأ العقوبة الجماعية. كما تمّ تدشين سياسة المحتشدات اثر إعلان حالة الطوارئ بأول محتشد بمنطقة الجرف بالمسيلة والذي سيعتقل فيه كل شخص يشتبه في مشاعره وتوجهاته المناهضة للفرنسيين[1].

على المستوى العسكري كان عدد القوات الفرنسية مع اندلاع ثورة التحرير 49.7 ألف جندي ليصل هذا العدد إلى حوالي 200 ألف جندي في شهر أوت 1955؛ كما عقدت فرنسا في هذه السنة اتفاقيات مع الولايات المتحدة الأمريكية لتزويدها بما تحتاجه من عتاد وتجهيزات عسكرية. كما تضاعف عدد هذه القوات الفرنسية إلى نصف مليون جندي في أوت 1956، وطبقت فرنسا التجنيد الإجباري منذ شهر مارس 1956، هذا القرار كان من شأنه كشف سياسة التضليل التي كانت تمارسها الحكومة الفرنسية وصحفها بأنّ ما يجري في الجزائر مجرد أفعال معزولة وفردية[2].

لقد بلغ عدد الجيش الفرنسي في أوت 1957 600 ألف بين متطوع ومجند بالإضافة إلى 95 ألف من القوات المساعدة التي تدعى الوحدات الإقليمية، فعدد أفراد القوات البرية وصلت في هذا التاريخ إلى 870 ألف جندي ليقفز هذا العدد إلى مليون وأربعمائة ألف عند وقف إطلاق النار[3].

أصدرت الجمعية الوطنية الفرنسية قانون الطوارئ والذي تمّ تعميمه على مختلف مناطق البلاد. حيث كان يطبق منذ شهر مارس 1955 لكن في بعض المناطق فقط وبصفة استثنائية ، كان يفترض أن يلغى مع حل الجمعية الوطنية الفرنسية في ديسمبر 1955؛ كما ينص على ذلك الدستور، لكن جاك سوستيل أبقى العمل به رغم عدم شرعية هذا الإجراء. هذا الوضع غير القانوني عالجته الجمعية الوطنية بمنحه صفة الشرعية وتعميمه على كلّ المناطق. حيث منحت سلطات استثنائية لحكومة قي مولي؛ مما مكّن الحاكم العام روبير لاكوست من الاستفادة من هذه الصلاحيات. لقد صدر على اثر ذلك قانون يقضي بإعدام كل جزائري في حوزته سلاح أو متّهم في عملية فدائية[4].

طبّق روبير لاكوست منذ قدومه للجزائر سياسة تعرف بسياسة التهدئة؛ حيث قسمت البلاد الى مناطق؛ قسما منها تسمّى بمناطق العمليات وهي المناطق المحرمة. والقسم الثاني هي المناطق الهادئة.

---

[1] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 141.

[2] جمال قنان، **المصدر السابق**، ص 268.

[3] نفسه، ص 274.

[4] نفسه.

لقد منعت فرنسا تنقل وتحرك الأشخاص في المناطق المحرّمة التي أجلي منها السكان بالقوة. كما أنّ هذه المناطق في غير أوقات التمشيط تصبح ميدانا مفتوحا للقصف الجوي والمدفعي ليلا ونهارا[1].

لقد جمع السكان في المناطق الهادئة في معسكرات تشبه المحتشدات، وكانت محاطة بالأسلاك الشائكة حيث يعيشون فيها تحت حراسة مشددة. ويسلط على هؤلاء السكان كل أنواع القمع والتضييق والتعسف[2].

نجح الفرنسيون في تجنيد الحركة على نطاق واسع باستغلال أوضاع الجزائريين المزرية والتعسف الاستعماري، حيث جندت أكثر من 26 ألف فرد ضمن هذه القوات[3]. وهو مرتزقة من الجزائريين يعرفون بالحركى تطبيقا لقرار القائد العام الجديد لجيش الاحتلال الجنرال راوول صالان من قدماء الهند الصينية والذي خلف الجنرال لوريو في ديسمبر 1956[4].

إقامة شبكة من المصالح الإدارية المنية تعرف باسم المصالح الإدارية المتخصصة (صاص) في الأرياف، والمصالح الإدارية الحضرية في المدن. حيث تقوم بدور هام في مجال الاستعلام والحرب النفسية[5].

لجوء روبير لاكوست وماكس لوجون وزير القوات البرية العاملة في الجزائر إلى تقنية المربعات المتمثلة في فرض حصار محكم على الحياء الجزائرية بأهم المدن بعد تطويقها بالأسلاك الشائكة وإخضاعها للتفتيش والمراقبة مثلما حصل في معركة الجزائر. مع فرض حصار مماثل على الأرياف وإخضاعها كذلك للتمشيط بحثا عن الثوار وشبكات الإسناد خاصّة. بالإضافة إلى إقامة المناطق المحرمة[6].

لأجل عرقلة تسليح الثورة أغلقت السلطات الفرنسية الحدود الشرقية والغربية بخط موريس المكهرب والملغم والذي يحرسه حوالي 80 ألف جندي؛ مع زرع 900ألف لغم به وستة ألوية من المظليين. حيث صرح روبير لاكوست مفتخرا بهذا الانجاز في 2 ماي 1958 قائلا:"لقد أغلقنا الحدود عمليا"[7].

ومن مظاهر الحرب الشاملة استحداث "المكتب الخامس" في إطار الحرب النفسية والذي تولاه "لاشوروا" بمساعدة العقيد غوسو؛ ومن مهامه محاولة تجنيد بعض السجناء الجزائريين وصرفهم عن قضية التحرر الوطني وقلب قناعات البعض الآخر ليصبحوا خصوما لجبهة التحرير والثورة[8].

---

[1] نفسه.

[2] نفسه، ص 275.

[3] نفسه.

[4] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 370.

[5] نفسه، ص 371.

[6] نفسه، ص 371.

[7] نفسه.

[8] نفسه، ص 373.

طبق جيش الاحتلال منذ بداية الحرب مبدأ العقوبة الجماعية؛ ففي الجزائر العاصمة لوحدها اعتقل خلال شهر نوفمبر 1956 800 شخص، ليرتفع العدد في جانفي 1957 إلى 4000 شخص ويتضاعف خلال فيفري من نفس السنة إلى 24000 شخص. كما بلغ عدد المعتقلين في منتصف 1958 حوالي 220 ألف من بينهم 160 ألف في المحتشدات في مختلف أنحاء البلاد وأهمها في الجرف (المسيلة)، قصر الطير (سطيف)، عين وسارة(الجلفة)، تيفيشون (تيبازة)، بوسوي (رأس الماء بسيدي بلعباس). كما تم تأسيس مراكز العبور حيث يتم حشر المعتقلين فيها قبل فرزهم وتوزيعهم حسب درجة خطورتهم. لقد كانت المحتشدات مكان وغطاء لتصفية المعتقلين خارج طائلة القانون أو ما يعرف بالاعتقال التعسفي والذي يتطور إلى القتل خارج دائرة القانون وبدون محاكمة مع إدراج أسمائهم في قائمة المفقودين. مثل هذه التصرفات كانت معتادة في مركز بني مسوس حيث كانت الجرافات تستعمل لدفن الضحايا في غابة باينام. وقد أدى الإفراط في القتل بلا محاكمة في استقالة موظف سامي بالولاية العامة هو بول تانفن في أكتوبر 1957 وعيّن مكانة العقيد ترانكيي بعد أن سجل في العاصمة لوحدها قائمة من 3024 مفقود[1].

في الواقع إن أحكام حالة الطوارئ ثمّ السلطات الخاصة كانت أكثر صرامة من أحكام حالة الحصار التي كانت تحد إلى حدّ ما من اختصاص المحاكم العسكرية. وضمن هذا الإطار أشار أحد كبار الضباط الفرنسيين خلال مؤتمر عقد في مارس 1960؛ بأنّ "تمديد هذا الاختصاص لم يسبق له مثيل في التاريخ، حيث وصلت العدالة العسكرية إلى وضع متناقض لأنّها تحكم الآن على عدد من المدنيين أكثر من الجنود!" [2].

كان جهاز العدالة نفسه جزء من الحرب ضد ثورة التحرير حيث كان مسؤولا عن حماية نظام الاحتلال وتجاوزاته، حيث كانت تعليمات وزير الداخلية الفرنسي صريحة "اقتلوا كل من أشهر السلاح في وجه فرنسا، أو يشتبه في تعاونه مع الفلاقة"[3].. كما كانت تعليمات الوالي العام جاك سوستيل الذي قدم للجزائر في فيفري 1955 تسير في نفس هذا الاتجاه التعسفي. ففي منتصف السنة تساءل الجنرال بوفر قائد الفرقة المرابطة بناحية تيزي وزو حول مصير الثوار الأسرى، فكان رد النائب العام لدى محكمة الناحية عليه:"ماذا تريدني أن افعل بأسراكم من الفلاقة؟؟اقتلوهم!". وبعد مصادقة البرلمان الفرنسي على قانون السلطات الخاصة اصدر وزير العدل مرسومين لتكريس الممارسات السائدة في ميدان الحرب: إعدام الثوار الأسرى، وكذلك المقتنع في انتمائهم إلى شبكات الفداء بالمدن"[4].

إن حالة الطوارئ قد طبقت تدريجيا على الأراضي الجزائرية، فلم تغطيها أحكامها القضائية بالكامل سوى بعد صدور مرسوم بتاريخ 14 نوفمبر 1955، بمعنى قبل أسبوعين فقط من إلغائها. ففي شهر أفريل 1955 طبقت في الدوائر القضائية باتنة، قالمة وتيزي وزو؛ فخلال شهر ماي من نفس السنة تمّ

---

[1] نفسه، ص 423.

[2] Thénault Sylvie, Armée et justice en guerre d'Algérie, op.cit,..p107.

[3] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 423.

[4] نفسه، ص 424.

إحالة 154 شخصا على المحاكم العسكرية، و144 شخصا في جوان. وهكذا تمّ لاحقا تمديد حالة الطوارئ لتشمل مناطق جديدة في قسنطينة بالكامل ووهران وتلمسان؛ وكان من نتيجة هذا التمديد زيادة في أعداد المتّهمين المحوّلين للمحاكم العسكرية خلال شهر جويلية ليصل إلى 177؛ لكن هذه الأرقام ستبدأ في الانخفاض بداية من شهر أوت 36؛ ثمّ 77 في شهر سبتمبر؛ 71 في أكتوبر؛ 47 في نوفمبر. هنا تفسّر سيلفي تينولت "هذا الانخفاض في عدد الإحالات إلى المحاكم العسكرية من أوت بحقيقة أنّ الإحالات لأشهر ماي وجوان وجويلية تشمل الإجراءات المتراكمة منذ بداية الحرب"[1].

كما قدم روبير لاكوست دعمه لفرقة المظليين العاشرة بقيادة الجنرال ماسو للعمل خارج طائلة القوانين والتمادي في قمعه للعمل الثوري حيث خاطب ماسو ورجاله قائلا:"لا تشغلوا بالكم بالقوانين". أما الإعدام بواسطة المقصلة فقد دشن هذا العمل الشنيع يوم 19 جوان 1956 في ساحة سجن سركاجي (بربروس) [2] بإعدام أحمد زهانة وفراج بواسطة المقصلة، والتي منذ ذلك الوقت أصبحت تشتغل بنظام 9 في 3 أي بمعنى إعدام 27 أسيرا في الشهر على أساس تسعة أسرى من كل عمالة (الجزائر–قسنطينة–وهران). وبعد انقلاب 13 ماي 1958 الذي أطاح بالجمهورية الرابعة استغلت إدارة الاحتلال حالة الفوضى وقامت بإعدام 23 أسيرا من بينهم عبد الرحمان طالب[3].

وهكذا نظرا لحالة الطوارئ المعلنة في التراب الجزائري؛ فقد بلغ مجموع المتهمين المحوّلين إلى المحاكم العسكرية خلال الفترة من ماي إلى نوفمبر 703، بمتوسط شهري قدره مائة(100) متهم، في الوقت الذي لم يحوّل فيه سوى 209 متّهم إلى محاكم الجنايات[4].

نظرا لتوسيع نطاق اختصاص المحاكم العسكرية منذ سنة 1956 بموجب مراسيم السلطات الخاصّة؛ تضاعف عدد الأفراد الذي تمّ إحالتهم على القضاء العسكري؛ حيث ارتفع متوسط المتّهمين المحالين شهريا من شهر ماي إلى جويلية 1956 إلى معدّل 220 متّهما. وهنا يجب الإشارة إلى نقطة مفادها بأنّ تطبيق هذه المراسيم لم يختلف على المظاهر التي اتّسم بها تطبيق حالة الطوارئ. وهكذا وصل عدد المحالين من المتهمين الجزائريين على القضاء العسكري إلى 63 خلال شهر أفريل، 375 في ماي، 248 في جوان، 430 في جويلية، لينخفض هذا العدد إلى 248 في أوت و80 في سبتمبر. لقد حاول المدّعي العام في الجزائر تقديم تبرير لارتفاع عدد المتّهمين المحالين على المحاكم العسكرية خلال الفترة الممتدة من ماي إلى جويلية مفاده تراكم إجراءات مكثّفة قديمة[5].

---

[1]Thénault Sylvie, Armée et justice en guerre d'Algérie, op.cit, p107.

[2] نفسه، ص 424.

[3] نفسه، ص 425.

[4]Thénault Sylvie, Armée et justice en guerre d'Algérie, op.cit..p108.

[5]Ibid.

كانت المجازر الانتقامية سلوكا منتهجا من قبل الجيش الفرنسي حيث ينتقل بقتل الأبرياء العزّل في الأرياف ويعلن في بياناته أنّهم ثوار محسوبين على المتمردين وقد قتلوا والسلاح في يدهم[1].

مع تطور الثورة الجزائرية، حافظت الحكومات الفرنسية المتعاقبة على نفس سياستها في تمديد صلاحيات السلطات الخاصة في إحالة مئات المتّهمين الجزائريين شهريا على المحاكم العسكرية. ووصل المعدّل الشهري سنة 1957التي تزامنت ومعركة الجزائر 250 شخصا. كما وصل العدد الإجمالي للمحالين خلال الثلاثة أشهر الأخيرة من هذه السنة حوالي 400 شخص. منذ شهر أوت 1958[2] فان متوسط عدد المتهمين المحالين على المحاكم العسكرية كان في حدود 430 شخصا؛ لكن منذ سبتمبر إلى ديسمبر انخفض هذا المتوسط إلى حوالي 230 واستمر طيلة سنة 1959[3].

سلم الشجعان والذي أعلن عنه ديغول في 23 أكتوبر 1958؛ حيث كانت هذه المناورة تقتضي التفاوض على الاستسلام مع جيش التحرير أسا لكن دون سد الباب أمام الحكومة المؤقتة التي يسميها الجنرال "المنظمة الخارجية للتمرد"[4].

وقد تزامنت مناورة سلم الشجعان مع التمارين الأولى المرتبطة بمخطط شال الشهير والذي انطلقت فصوله في نوفمبر 1958 بالولاية الخامسة[5].

في 26 ديسمبر 1959 كتب ديغول لقائد الأركان شال محبطا من فعالية الحل العسكري حيث قال:"لا مستقبل لأية سيطرة بالقوة في الجزائر، والاعتقاد بغير ذلك لا يعدو أن يكون بكل بساطة ضربا من الجنون". مع ذلك واصل الجنرال شال في آخر أيامه استئناف عملياته بداية من مارس 1960 في الشمال القسنطيني باسم الحجارة الكريمة والتي استغلها ديغول لمتابعة القوات ميدانيا لكن ديغول حمل معه من هذه الزيارة قناعة جعلته يتخذ قرارين هامين هما:

1-استدعاء الجنرال شال لمهمة أخرى بأوروبا.

2-طرحه مشروع الجزائر جزائرية كحل سياسي بديل للمعضلة الجزائرية هذا يعني أن الحل العسكري سيترك أهميته شيئا فشيئا للحل السياسي[6].

عندما تسلم ديغول السلطة بلغ تعداد قواته البرية 600 ألف جندي، 200ألف بين الدرك والشرطة، 150 ألف من الوحدات الإقليمية[7]. هذا الرقم سيرتفع مع مباشرة خطة شال العسكرية إلى 774 ألف جندي في

---

[1] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 426.

[2] حسب الباحثة سيلفي تينولت فان احصائيات عام 1958 شهدت انقطاع من شهر جانفي الى جويلية.

[3]Thénault Sylvie, Armée et justice en guerre d'Algérie, op.cit,p108.

[4] نفسه، ص 552.

[5] نفسه، ص 554.

[6] نفسه ، ص 556.

[7] نفسه ، ص 559.

القوات البرية، 40 ألف جندي من القوات الجوية بما في ذلك 100 طائرة حربية، 25 ألف جندي من القوات البحرية بمعنى ثلثي الأسطول الحربي الفرنسي[1].

في الواقع لم تختلف سياسة الجنرال ديغول في الجزائر عن الساسة الفرنسيين السابقين؛ حيث جدّد من صلاحيات السلطات الخاصة ولم يلجأ فوريا إلى سياسة التفاوض؛ تمّ اعتماد إجراء سبق اعتماده قبل أحداث 13 ماي 1958 لكنّه لم يطبق إلا لاحقا؛ وهو قرار سبق وأن اقترحه الجنرال سالان في شهر مارس 1958 ووافق عليه وزيره جاك شابان ديلماس (Jacques Chaban-Delmas)؛ يوصي من خلاله الجنرال سالان بعدم تقديم إلى العدالة العسكرية المتمردين الذين يحملون السلاح في يدهم (P.A.M)[2]، "من الآن فصاعدا يجب أن يتم اعتقالهم عن طريق الإقامة الجبرية، في المراكز العسكرية للمعتقلين تسمى (C.M.I)[3]، هدفه عدم منحهم وضع المقاتل". وبالتالي فان الملاحقة القضائية لن تشمل مستقبلا سوى "الذين ارتكبوا انتهاكات أو أظهروا تعصّبا يرجّح أن يضرّوا بالتطور الايجابي للحالة العقلية الشاملة"[4].

كان مخطط شال ثمرة دراسة تعمد فكرة الحرب في دائرة مغلقة والتي تستوجب ثلاثة عمليات متكاملة:

1-ضمان أمن ومناعة الحدود البرية من خلال إقامة خط دفاع ثاني عرف بخط شال بالحدود الشرقي إلى جانب خط موريس بالشرق والغرب[5].

2-مهاجمة وحدات جيش التحرير في مختلف الولايات الواحدة تلو الأخرى ومحاولة القضاء عليها.

3-احتلال مواقع في الولايات لفترة زمنية معينة، للحيلولة دون تشكّل وحداتها المسلحة من جديد[6].

كان الجنرال شال والذي سمي المخطط باسمه يرى بأنّه يجب: "مزاحمة الثوار في المكان والزمان المفضلين لديهم"[7].

كان الجنرال شال والذي سمي المخطط باسمه يرى بأنّه يجب: "مزاحمة الثوار في المكان والزمان المفضلين لديهم"كان خطي شال وموريس يمتدان في الشق من القالة شمالا الى نقرين جنوبا (شمال وادي سوف) [8]، أما في الغرب فمن الغزوات شمالا الى جبل غروز جنوبا. ويشكل خط شال جهاز دفاع

---

[1] نفسه ، ص 560.

[2] هذا المختصر يعني بالفرنسية (Pris les armes à la main). ينظر: Thénault Sylvie. Armée et ., p109 justice en guerre d'Algérie.

[3] هذا المختصر يعني بالفرنسية (Centres militaires d'internés). ينظر: Thénault Sylvie. Armée ., p109 et justice en guerre d'Algérie.

[4] Thénault Sylvie, Armée et justice en guerre d'Algérie, op.cit..p109.

[5] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 666.

[6] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 667.

[7] نفسه.

[8] نفسه.

متكامل، حيث يضم شبكة من التحصينات على امتداد الخط محاطة بالأسلاك الشائكة المكهربة بضغط عال جدّا. وبحقول الألغام التي يسميها المجاهدون "حدائق جهنّم". مع حراسة مشددة بواسطة المصفحات الخفيفة والثقيلة، ومراقبة جوية مستمرة، فضلا عن شبكة من الرادارات المتطورة والتي يعلق عليها أحد المجاهدين من جيش التحرير:"إن رادارا واحدا أجدى من ألف حارس"[1].

شهدت الفترة الممتدة بين منتصف 1958 ونهاية 1960 إقامة المزيد من المحتشدات بمختلف مناطق الجزائر، وهي عبارة عن سجون بلا قوانين، بعيدة عن المراكز العمرانية، محاطة بالأسلاك الشائكة وخاضعة للإدارة والحراسة العسكرية. حيث يحشر فيها الجزائريون لمجرد الاشتباه في عدائهم لفرنسا[2].

رغم هذا الإجراء الذي تمّ اعتماده منذ أشهر إلا أنّ المراكز العسكرية الأولى التي تمّ افتتاحها للمعتقلين لم تبدأ إلا في شهر جويلية 1958، "وهو ما يفسر انخفاض عدد المتّهمين الذين تمّ تسليمهم إلى القضاء العسكري في سبتمبر التالي، بالكاد تجاوزت أعدادهم ألفا في ديسمبر، ولم يتضخم حتى عام 1959؛ حتّى وصلوا إلى ألف وسبعمائة معتقل". مع ذلك لم يتم تبليغ المستشارية رسميا بهذا القرار سوى في شهر ديسمبر 1958 مما يدعوا للتعجب من هذا التصرف! [3].

سنة 1957 لم يكن في الجزائر سوى ثلاثة محاكم دائمة للقوات المسلحة في الجزائر، قسنطينة ووهران؛ حيث "يستجيب تكوينها في مرحلة التحقيق والحكم لمبدأين متناقضين" فالتحقيق داخل المحكمة الدائمة للقوات المسلحة كانت مسندة في الواقع إلى القضاء المستقل هرميا من فيلق القوات، حيث يرأس هذا القضاء مفوّض حكومي مرتبطا مباشرة وفق تصنيفه وترقيته وانتقاله لوزير الدفاع. "إن هذا المفوض الحكومي هو نفسه الرئيس الهرمي لقضاة التحقيق وكتبة المحكمة وغيرهم من أفراد المحكمة العسكرية" لكن هذا لا يعني بالطبع الاستقلال المطلق على أرض الواقع؛ بل هو أكثر ضمانة للمتقاضين في المحاكم العسكرية التي أنشأها قانون مارس 1928[4].

كما أنشأت الإدارة الاستعمارية مراكز لتجميع السكان بهدف عزلهم عن الثورة وتجفيف تموينها، حيث تمّ تهجير أزيد من 3.5 مليون جزائري من سكان الأرياف، حيث يتم إسكانهم بأماكن غير لائقة في خيام وأكواخ نباتية وقصديرية محاطة بالأسلاك الشائكة وخاضعة لحراسة ومراقبة عسكرية شديدة. حيث تمارس المصالح الإدارية المتخصصة (صاص) بها حربها النفسية بهدف النيل من معنوياتهم والحد من تعاطفهم ودعمهم للثوار، حيث تقوم المخابرات العسكرية أيضا بدورها في بعض هذه المراكز بعملية لغسيل المخ ومحاولة قلب ولاء السكان من جيش التحرير إلى جيش الاحتلال الفرنسي[5].

---

[1] نفسه، ص 668.

[2] نفسه، ص 684.

[3]Thénault Sylvie, Armée et justice en guerre d'Algérie, op.cit,..p109.

[4]Ibid,..pp109-110.

[5] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 685.

4) الخطط الاقتصادية والاجتماعية

كما تم دعم تأسيس مراكز اجتماعية أشرفت على تأسيسها الباحثة الأنثربولوجية جرمان تيون في خريف 1955 بتشجيع من الوالي العام السابق جاك سوستيل وهي مراكز ملحقة بوزارة التربية الفرنسية[1].

إعلان شارل ديغول رئيس مجلس الوزراء مشروع قسنطينة عن مشروع أو "مخطط قسنطينة" من قلب ساحة "لابريش" في مدينة قسنطينة بتاريخ 3 أكتوبر 1958. وهو عبارة عن مخطط خماسي (1959-1963) حيث استمد خطوطه العريضة من دراسة الآفاق العشرية وضعت في عهد الوالي العام السابق روبير لاكوست[2].

لقد تمّ بناء هذا المشروع بناء على بقاء فرضية بقاء الأقلية الفرنسية باعتبارها عموده الفقري. أهداف مخطط قسنطينة عبر عنها ديغول نفسه بقوله:"وضعت هذا المخطط–الذي يكلفنا غاليا– لتحضير الشراكة التي تسمح لنا بالحفاظ على العلاقات القائمة بين فرنسا والجزائر وتطويرها". ما جاء ضمن كلام سابق له ردّا على دعاة الإدماج من أنصار الجزائر الفرنسية قائلا:"أليس مخطط قسنطينة هو الإدماج الحقيقي".

وضمن هذا التوجه عبّر بول دلو فريي المندوب العام للحكومة المعين في شهر نوفمبر 1958 عن الهدف المرتبط بالمخطط وهو "سحب ورقة المظالم الاقتصادية والاجتماعية من أيدي المتمردين. أي القضاء على أصل المشكلة عبر تحقيق المساواة بين السكان"[3].

يرى جاك سيمون أن الهدف الحقيقي هو"تأسيس دولة مرتبطة بفرنسا بواسطة علاقات اقتصادية واجتماعية تكرس تبعية الجزائر كيفما كان نظامها السياسي في المستقبل". حيث يضمن المشروع بهذه الصيغة تبعية اقتصادية للجزائر بفرنسا[4].

إن التصنيع في مخطط قسنطينة حسب تعليق مندوب الحكومة الفرنسية المكلف بتنفيذه هو "شكل من أشكال اللاّمركزية"[5] مستدلا في ذلك بمشروع الصلب في عنابة الذي"ينبغي النظر إليه في إطار صناعة الصلب الفرنسية". رغم الانتقادات الموجهة للمشروع كان ديغول مصرا على تمريره قال أثناء تعيين المندوب العام للحكومة دلو فريي:"قيل لي أن مخطط قسنطينة غير قابل للانجاز. وها أنا أعينك لانجازه"[6].

---

[1] نفسه، ص 262.

[2] نفسه.

[3] نفسه ، ص 643.

[4] نفسه.

[5] نفسه.

[6] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 644.

يتضمن المخطط إجراءات خاصة بالترقية الاجتماعية الانتقائية، مع عدد من المشاريع الصناعية، بالإضافة إلى استصلاح مساحات من الراضي بنية توزيعها على صغار الفلاحين من الجزائريين. مع فتح باب التوظيف العمومي بتقتير كبير أمام بعض الفئات من الجزائريين[1].

كما يتضمن الشق الصناعي على عديد المشاريع في قطاعات الصناعات الميكانيكية والصلب ومواد التنظيف، حيث قامت الحكومة الفرنسية بتشجيع ودعم بعض الشكات للاستثمار فيها مثل بيرلي، سيمكا، رونو، ميشلان، يونيليفر . كما تدعم مخطط قسنطينة في شقه الصناعي بمدّ أنبوب البترول من حاسي مسعود إلى بجاية، وكذا أنبوب الغاز من حاسي الرمل إلى العاصمة وأرزيو عبر غليزان[2].

شمل المخطط أيضا في قطاع الصلب إنشاء قطبين الأول في الحجار (عنابة) والثاني في أرزيو (وهران)، وكان ينتظر وضع الحجر الأساس لمركب الحجار في الذكرى الثانية للإعلان عنه على أن يدخل مرحلة الإنتاج في نهاية 1962 أو مطلع 1963.

أما الجانب الفلاحي من المخطط فتضمن بالخصوص بناء ألف قرية ريفية. مع استصلاح مساحات من الأراضي لتوزيعها على صغار الفلاحين[3].

ومن الإجراءات التي تم تنفيذها على صعيد الترقية الاجتماعية:

*تخرج 450 ضابط من مدارس جيش الاحتلال المختلفة.

*إدماج 37 موظفا في الأسلاك الكبرى للدولة.

*إدماج 16 ألف عون في الوظيف العمومي[4].

لم يحقق مشروع قسنطينة أهدافه لعدّ اعتبارات تتعلق باستحالة تطبيق مقترحاته بالإضافة لكونها لم تكن كافية لمعالجة مشكلة هي بالأساس سياسية قبل أن تكون اقتصادية واجتماعية.

استنتاج:

رغم الإجراءات الفرنسية المتعددة والمتنوعة ن اجل القضاء على ثورة التحرير إلا أنّها فشلت أمام صخرة تحدي ثورة التحرير الجزائرية التي أثبت فشل السياسات الفرنسية في القضاء على الثورة.

---

[1] نفسه.

[2] نفسه.

[3] نفسه، ص 645.

[4] نفسه.

المحور الثامن: الحكومة المؤقتة (نشاطها على المستوى الداخلي والخارجي)

تمهيد

1) تأسيسها وتشكيلتها

2) على المستوى الداخلي

3) على المستوى الخارجي

استنتاج

تمهيد

على الرغم من إن ثورة التحرير اندلعت كثورة مسلحة في 1954 إلا أنها لم تغيّب العمل السياسي كأداة فعالة لدعم كفاح الجزائريين ضد الاحتلال الفرنسي، من خلال معركة الدبلوماسية التي لا تقلّ أهمية عن المعارك الميدانية سواء كان ذلك قبل تأسيس الحكومة المؤقتة أو بعدها.

1) تأسيسها وتشكيلتها:

أ) تأسيسها:

بدأت تحركات جبهة التحرير الوطني للعمل على الصعيد الدولي من أجل تسويق القضية الجزائرية والضغط على الطرف الفرنسي منذ 1955، حيث التزمت الدول الأفرو آسيوية منذ عام 1955 بوضع القضية الجزائرية على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة". من ناحية أخرى قدم ملك المغرب ورئيس الجمهورية التونسية في نوفمبر 1957 "مساعيهما الحميدة للحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني. لكن فرنسا كانت تعارض هذه الضغوط بحجّة قوية للغاية: الجزائر أرض فرنسية، والمتمردون متمردون يخضعون للقانون الجنائي، والقضية تقع حصريًا في نطاق ولايتها القضائية الوطنية. ونتيجة لذلك، تم رفض عرض المساعي الحميدة[1].

وبفهم من ذلك هنا أن هدف ج.ت.و من العمل الدبلوماسي مثلما يعلق عليه شاربونتيي جين (Charpentier Jean) هو "كسر الطابع الداخلي للنزاع، يسعى المتمردون بعد ذلك إلى جعله دوليًا (..) من هنا ولدت فكرة الحكومة الجزائرية"[2].

يرى موريس فلوري (Flory Maurice) في دراسته الصادرة سنة 1959 بعنوان "الجزائر والقانون الدولي" بأن "الحرب ليست فقط فعل المقاتلين. فوق الإستراتيجية العسكرية هي بالضرورة سياسة. كان التنظيم السياسي، الذي كان متواضعاً في البداية (يقصد ج.ت.و)، أكثر وضوحاً بسرعة. الجزائر المستقلة لا تستطيع الاكتفاء بالجيش الذي يضمن تحريرها. إنها بحاجة إلى الحكومة التي تقودها"[3].

لقد لخّص شاربونتيي جين (Charpentier Jean) في مقال له بالحولية الفرنسية للقانون الدولي سنة 1959 تحديات الظروف التي فرضت تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بقوله أنه "منذ بداية الانتفاضة، استفادت جبهة التحرير الوطني من المساعدات المادية الأجنبية التي لم تتوقف عن الازدياد؛ وقد تجلى ذلك من خلال الإعانات، وشحنات الأسلحة .. ومن خلال وضع الأراضي تحت تصرف "جيش التحرير الوطني" حتى الدول المجاورة كان يمكنه إنشاء مقرها الرئيسي ومعسكراتها التدريبية والراحة وقواعدها العملياتية مع الإفلات من العقاب. ولكن سرعان ما اتضح للمتمردين أنهم لن يتمكنوا من تحقيق

---

[1] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A.. In: Annuaire français de droit international, volume 5, 1959. pp. 799-816,pp 800-799 .

[2]Ibid, p800.

[3]Maurice Flory, Algérie et Droit international, In: **Annuaire français de droit international**, volume 5, 1959. pp. 817-844, 818.

الاستقلال من خلال الانتصار العسكري: لذلك، كان على المساعدات الخارجية أن تأخذ أبعادًا من العداء الحقيقي، مع خطر اندلاع حرب عالمية ثالثة؛ ظلت المساعدات العسكرية الأجنبية ضرورية للحفاظ على "القضية الجزائرية"، إلى جانب انعدام الأمن. لكن الهدف المنشود لا يمكن تحقيقه إلا من خلال العمل السياسي"[1].

وفق يرى موريس فلوري (Flory Maurice) فان جبهة التحرير الوطني (F.L.N) "يقترح نشاطا دبلوماسيا وعسكريا وسياسيا ثلاثيا. عن قصد، يقع هذا النشاط خارج الإطار الفرنسي، أي على المستوى الدولي، سواء أحبته فرنسا أم لا. وبالتالي، فإنه يفي بالقانون الدولي بمتطلباته وثغراته. على الصعيد الدبلوماسي، تجري المواجهة مع القانون الدولي العام في الأمم المتحدة والتي ستناقش قبلها القضية الجزائرية بانتظام. على المستوى العسكري، فإن مسألة الوضع القانوني لجيش التحرير الوطني لا تستغرق وقتًا طويلاً للظهور: هل قانون الحرب قابل للتطبيق؟ على الصعيد السياسي، يثير تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مشكلة الاعتراف الدولي بها"[2].

يواصل شاربونتيي جين (Charpentier Jean) قرائته للظروف الممهدة لولادة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بقوله: "بدأت جبهة التحرير الوطني بالفوز على الأحزاب الحكومية في المغرب وتونس والاستقلال والدستور. في 27 أفريل 1958، افتتح مؤتمر للأحزاب الوطنية المغاربية في طنجة ، ضم مندوبين من حزب الاستقلال والدستور وجبهة التحرير الوطني. وتطرق إلى جدول أعمال المؤتمر في المقام الأول مسألة "حرب الاستقلال في الجزائر". وجد المؤتمر نفسه بالإجماع على إعلان حق الشعب الجزائري في الاستقلال، وعلاوة على ذلك ، صوت من بين القرارات النهائية في 30 أفريل على البند التالي: "معتبرا أن حشد الشعب الجزائري حول جبهة التحرير الوطني يجعلها المكان الوحيد هنا"[3].

كانت نتيجة هذا المؤتمر حسب هذا الأخير "إيجابية للغاية بالنسبة لجبهة التحرير الوطني (..) كانت في الوقت الحاضر ضربة خطيرة لمنافستها الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A)؛ من ناحية أخرى، رأت نفسها معترفًا بها على أنها تتمتع بمهمة تشكيل حكومة جزائرية. كان لا يزال يتعين عليها إقناع حكومتي الرباط وتونس. هؤلاء، على الرغم من اتصالهم الوثيق بالأحزاب الوطنية، كانوا أقل تفضيلًا منهم بكثير لتكوين حكومة جزائرية: لقد أدركوا أنهم لا يستطيعون عدم الاعتراف بهذه الحكومة، حتى من أجل عدم الخضوع للمطالبة بالمزيد من القاهرة ، لكن بفعلهم ذلك، سوف يثيرون ردود فعل قوية من فرنسا تضر بمصالحهما. لبعض الوقت ظل المشروع خامدا؛ في المؤتمر المغاربي الذي جمع في تونس، في الفترة من 17 إلى 20 جوان 1958 ، ممثلين عن الحكومة المغربية، والحكومة التونسية، والهيئة الإدارية لجبهة التحرير الوطني(لجنة التنسيق والتنفيذ)، لم يكن أمر الحكومة الجزائرية رسميًا"[4].

---

[1] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A, p799.

[2]Maurice Flory, Algérie et Droit international, op.cit,818.

[3] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A, op.cit, p800.

[4] Ibid.

في سبتمبر 1958، دفع حدثان وفق ما يعتقده شاربونتيي جين (Charpentier Jean) عزم جبهة التحرير الوطني على تحويل نفسها إلى حكومة هما: "افتتاح الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وعقد الاستفتاء الدستوري في الجزائر والذي كان من المقرر تفسيره على أنه إظهار إرادة الشعب للبقاء أو عدم الارتباط بفرنسا. كان لابد من ضرب الرأي العام، وبسرعة. تمت استشارة رئيسي المجلسين المغربي والتونسي في السابع عشر من الشهر الجاري. لقد سارعوا إلى استدعاء حكوماتهما؛ ويجب الاعتقاد أنهم قبلوا أسباب جبهة التحرير الوطني منذ اليوم التالي في كل من العواصم العربية الثلاث"[1].

في 9 سبتمبر 1958 قرّرت لجنة التنسيق والتنفيذ جمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية لإعلامه بقرارها تأليف حكومة مؤقتة يتمثل فيها الجيش بالثلاثي كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، الخضر بن طوبال. حيث تكون الحكومة مسئولة إمامهم ويشكلون الثلاثة مركز القيادة، ورغم الجهود التي بذلها كريم بالقاسم لم يتمكن من ترؤسها، حيث كان يتم تفضيل شخصية تسوية يمكن تقديمها في حال فتحت مفاوضات مع الفرنسيين.

كان كريم بلقاسم يظن بأنه سيترأس هذه الحكومة، لكن بوصوف وبن طوبال اعترضا على ذلك، كما استبعد لمين دباغين من هذه المهمة، فكان اختيار فرحات عباس لكونه تمثيليا، ولم يكن ينافس أحد. وكان حسب سعد دحلب ورفاقه يرونه فيه القدرة على إدارة المفاوضات التي كانوا يأملون فيها[2]. كان المقصود من ذلك حسب محمد حربي هو تعيين رجل تسوية لقيادة لقيادة حركة توجد فيها كل اتجاهات الحركة القومية لتقديم عرض بالتفاوض لفرنسا[3].

وهكذا وبعد أربعة سنوات قررت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تحل نفسها في 19 سبتمبر 1958 وتعلن في آن واحد في كل من تونس والقاهرة وعدة عواصم أخرى عن تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[4].

يعلق شاربونتيي جين (Charpentier Jean) مجددا بخصوص تأسيسها ودور الدعم العربي بقوله: "في 18 سبتمبر 1958، تم الإعلان عن تشكيل "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية" في وقت واحد في القاهرة وتونس والرباط. يكشف هذا الإعلان الثلاثي في حد ذاته تواطؤ الدول العربية مع الهيئة التي توجه التمرد الجزائري. في الواقع، يشكل إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) أحد أهم الفصول في تاريخ التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لفرنسا"[5].

يعلق سعد دحلب على صيغة انبعاث الحكومة المؤقتة من الناحية القانونية قائلا:"يجب الملاحظة هنا بان أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية لم يعين من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية وأنّ لجنة

---

[1] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A, op.cit, p801.

[2] سعد دحلب، **المصدر السابق**، ص 80.

[3] محمد حربي، **المصدر السابق**، ص 186.

[4] سعد دحلب، **المصدر السابق**، ص 78.

[5] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A, op.cit, p799.

التنسيق والتنفيذ قد تحولت بمطلق الحق إلى الحكومة المؤقتة. لا أتذكر أن أي عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد طلب ولو استفسارا واحدا على هذا القرار، الذي مع كل ذلك استقبل بكل حفاوة وصفق له كل أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية. ولكن هنا حقيقة أن هذا التنظيم الأعلى قد وضع أمام الأمر الواقع"[1].

يعلق شاربونتيي جين (Charpentier Jean) على هذا الحدث بقوله"تم الإعلان عن إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) بضجة كبيرة، أمام ممثلي السلطات العامة والسلك الدبلوماسي". وتساءل بحسرة من خلال قوله: "على العكس من ذلك، هل يمكن لدولة أن تعترف بأن سيادتها على أرض كانت تديرها بفعالية لمدة 125 عامًا متنازع عليها؟ ألا يحمي القانون الدولي الاختصاصات الإقليمية المكتسبة بشكل شرعي وممارستها بشكل فعال؟"[2]. ليس لنا ما نعقّبه على هذا الفقيه في القانون الدولي بالتساؤل أيضا: متى كان احتلال وممارسات فرنسا في الجزائر طيلة 125 عاما شرعية؟.

كما يروي ابو القاسم سعد الله بان إعلان الحكومة المؤقتة تمّ في فندق الكونتنتال بساحة ابراهيم باشا حاليا، بحضور بعض الطلاب الجزائريين وكذا الصحافة المصرية والدولية، حيث قرأ فرحات عباس البيان الحكومي وأخذت صورته مع طاقمه الحكومي. فور تأسيسها في 19 سبتمبر 1958 أعلنت الحكومة المؤقتة قبولها تطبيق مبدأ تقرير المصير شريطة أن يطبق بضمانات دولية.

باستثناء توفيق المدني وعبد الحميد مهري فان ثقافة أعضاء الحكومة كانت فرنسية سواء بالدراسة مثل فرحات عباس والأمين دباغين ومحمد يزيد أو بالممارسة والمجاورة والعمل كبقية الطاقم الحكومي.

كان للحكومة المؤقتة مقر في "جارن سيتي" وبعد انتقالها إلى تونس بقي مقر القاهرة تحت تصرفها حيث تعمل مختلف مصالحها وبعض وزاراتها في المشرق.

ولكون الجزائر كانت وفية لاستقلالها فلم تعلم الحكومات الشقيقة والصديقة إلا عند قيام الحكومة المؤقتة، مع أن هذا كان فيه مخاطر من عدم الحصول على الاعتراف بها، غير أن الخطر كان سيكون أكثر إن كانت ترى نفسها تابعة لأحد. ضمن هذا التوجه اعترفت كل من تونس والمغرب وسوريا ولبنان وكذا الجمهورية العربية المتحدة بهذه الحكومة المؤقتة منذ البداية. كما اعترفت بها 26 دولة[3].

حاول لاحقا شاربونتيي جين (Charpentier Jean) اثارة نقاش قانوني في مدى المصداقية القانونية لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومبررات هذه الأخير لخطوتها الجريئة بقوله: " لدعم فكرة وجود دولة جزائرية حاليًا، وبالتالي توجد حكومة جزائرية، قامت جبهة التحرير الوطني؛ بالتذرع في مذكرة قانونية معدّة للأمم المتحدة، بثلاث حجج[4].

---

[1] سعد دحلب، **المصدر السابق**، ص 80.

[2] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A, op.cit, p801.

[3] سعد دحلب، **المصدر السابق**، ص 81.

[4] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A, op.cit, p801.

أولاً: كانت الجزائر دولة قبل عام 1830". غير أنّ هذه الحجّة حسب هذا الأخير؛ لا تعتمد على افتراض أن فرنسا دائمًا ما عارضتها؛ ليضيف بأن "الغزو و130 عامًا من الاحتلال الفعلي كافيين لنقل السيادة إلى فرنسا".

ثانياً: "سيكون إنشاء أو إحياء الدولة الجزائرية، وفقاً لجبهة التحرير الوطني، متماشياً مع القانون الدولي الوضعي، الذي يكرس مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير؛ دعونا نعترف – والتي يمكن مناقشتها – بالقيمة القانونية لهذا المبدأ؛ على أي حال، لا يمكن أن يعني أي شيء آخر غير هذا.

ثالثا: يجب ألا تعارض أي دولة الإرادة التي عبّر عنها جزء من سكانها للانفصال؛ لكن فيما يتعلق بالجزائر، فإن إرادة السكان، التي عبر عنها 80٪ من الناخبين في 28 سبتمبر 1958، كانت عدم الانفصال"[1].

لقد نسي في الواقع هذا الأخير بأن هذا الاستفتاء تمّ تمريره بعناية فائقة من المتربول وفق تقاليدها في تزوير الانتخابات في مستعمراتها.

دافع شاربونتيي جين (Charpentier Jean) لاحقا ببسالة على شرعية استفتاء سبتمب 1958 ومن ثمّ مرجعيته الحقيقية في إظهار موقف الجزائريين من مسألة تقرير مصيرهم بقوله: "لا شيء يجعل من الممكن الطعن في صحة هذا الاستفتاء، ولا شيء يجعل من الممكن الاعتقاد بأن إرادة السكان يتم التعبير عنها بشكل أكثر صحّة من قبل منظمة لا تنتج عن الاقتراع الشعبي؛ حتى لو كنا لا نريد أن نأخذ هذا الاستفتاء في الاعتبار، فإن الأثر الوحيد لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير هو دعوة فرنسا للاعتراف بتقرير المصير للشعب الجزائري – وهو ما فعلته بالإعلان الرئاسي عن 16 سبتمبر 1959 – (..) إذا أعطى مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير للشعوب دعوة لتشكيل الدول، فإن إنشاء الدول هو حقيقة تتجلّى من خلال الممارسة الفعّالة للسلطات الحكومية[2].

لقد وجه فرحات عباس عند قيام الحكومة المؤقتة تصريحا مؤثرا للشعب جاء فيه:"منذ أربع سنوات وشعبنا يقاتل وهو يواجه احد أقوى الجيوش العالمية، وما يزيد عن 600 إلف ضحية جزائرية كشواهد على الطريق الطويل والمجيد لحريتنا. ويعاني شعبنا كل التعذيب والمذابح، وقد سلمته فرنسا لحكم الاستعماريين والكولونات حسب نزواتهم وأهوائهم، ورغم هذه الآلام وآلاف القتلى فقد بقى صامدا لا يتزعزع إيمانه ويقينه في اقتراب يوم تحريره"[3].

لقد تضمن التصريح الذي تلى الإعلان عن الحكومة المؤقتة مبادئ خمسة لسياسة الحكومة الخارجية هي:

1-التضامن المغاربي والعربي والآفرو آسيوي.

---

[1] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A, op.cit, p802.

[2] Ibid.

[3] سعد دحلب، **المصدر السابق**، ص81.

2-احترام ميثاق الأمم المتحدة.

3-تبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

4-الترحيب بتطبيق اتفاقيات جنيف على حرب الجزائر.

5-توطيد دعائم السلام العالمي ووقف سباق التسلح وحظر التجارب النووية التي تريد فرنسا نقلها للجزائر[1].

يعتقد شاربونتيي جين (Charpentier Jean) في جدال قانوني بامتياز بأنّ "هذه القيادة الفعّالة للتمرد ليست كافية على الإطلاق لمنح جبهة التحرير الوطني (F.L.N) الوضع الحربي. يشترط القانون الدولي ثلاثة شروط على النحو المنصوص عليه في قرار أقره معهد القانون الدولي في جلسته المنعقدة في نوشاتيل في 8 سبتمبر 1900 (المادة 8)" حيث ورد فيها الصيغة التالية: "لا يمكن للدول الثالثة أن تعترف بالطرف المتمرّد على أنه صفة محارب" إلا وفق الشروط التالية:

1-إذا لم ينتصر على وجود إقليمي مميز من خلال حيازة جزء محدد من التراب الوطني.

2-إذا لم تكن قد جمعت بين عناصر حكومة نظامية تمارس في الواقع على هذا الجزء من الإقليم حقوق السيادة الظاهرة.

3-إذا لم يتم القتال باسمها من قبل قوات منظمة تخضع للانضباط العسكري وتتوافق مع قوانين الحرب وأعرافها[2].

في الواقع وحسب هذا الأخير؛ "لم يتم استيفاء أي من هذه الشروط. بادئ ذي بدء، لا توجد منطقة في الجزائر تعيش فيها جبهة التحرير الوطني (F.L.N). تمارس فيها جميع الوظائف الحكومية (..) وإذا لم تكن هناك مناطق معيّنة في الجزائر اليوم آمنة، فلن يتم سحب أي منها من الإدارة الفرنسية[3].

لكن وفق شاربونتيي جين (Charpentier Jean) "بالنظر إلى أن فرنسا تواصل القتال، واستمرارها في ممارسة سيادتها على كل الجزائر، فإن الاعتراف بالمتمردين كحكومة لدولة جزائرية يشكل تدخلاً مميزًا يتعارض تمامًا مع أفضل قواعد القانون الدولي المعمول بها"[4].

في 30 أبريل 1959، أعلن رئيس الوزراء من على منبر مجلس الأمة: "أود أن أقول هذا المساء إن الحكومات الصديقة، والحكومات المحايدة، والسلطات المسئولة قد تم تحذيرها من قبل سفرائنا، ولا يزال وزيرنا ينصحهم بما يلي: الشؤون الخارجية وإرادتنا ونتائج أي مساعدة يقدمونها للتمرد"[5].

تم توضيح هذا التهديد المستتر في اليوم نفسه من قبل رئيس الجمهورية في مقابلة أجريت مع مدير جريدة صدى وهران (Dépêche d'Oran) حيث ورد فيه: "ستقطع فرنسا على الفور علاقاتها

---

[1] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 447.

[2] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A, op.cit, p803.

[3] Ibid.

[4] Ibid, p813.

[5] Ibid, p814.

الدبلوماسية مع أي دولة مسؤولة اعترفت بـ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A)". لكن مع ذلك حسب شاربونتييي جين (Charpentier Jean)، "فإن هذا التحذير يستثني، صراحةً أم لا، الدول التي لا يمكن أن يكون للتهديد أي تأثير لها – تلك التي لا تقيم معها فرنسا علاقات دبلوماسية – وتلك التي قد لا يكون لموقفها، كما قيل، كل الأهمية القانونية يستتبع منطقيا، إما لأنهم لم يلقوا معنى محددا لهذا الفعل، أو لأن التضامن العربي منعهم من تجنبه"[1].

من ناحية أخرى، فإن إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A)، وفق رؤية شاربونتييي جين (Charpentier Jean) "كانت مناورة من طرف جبهة التحرير الوطني (F.L.N)، لضمان الدعم الكامل والنهائي للعالم الإسلامي؛ من خلال إلزام الدول العربية أخلاقيا بالاعتراف بها، كان يأمل في قطع آخر علاقاتها مع فرنسا"[2].

كان الإعلان عن الحكومة المؤقتة في ظل أزمة قيادة العمليات العسكرية؛ التي كانت لها انعكاسات مباشرة على الولاية الأولى والقاعدة الشرقية. فقد أصدرت لجنة التنسيق والتنفيذ قبل ستّة أيام من الإعلان عن الحكومة المؤقتة قرارا بمعاقبة أعضاء هذه الهيئة بالحدود الشرقية بسبب خلافاتهم المزمنة[3].

كان العقيد العموري من ضمن المعاقبين غير انه لم يخضع لها والمتمثلة في تخفيض رتبته والبقاء بالسعودية بمدينة جدة، وقاد مناورة اجتماع في تونس في لقاء بالكاف تحت رقابة عيون الحكومة المؤقتة، حيث تمّ اعتقاله في هذا الاجتماع بمساعدة السلطات التونسية، بتهمة القيام بنزعة انقلابية، وقدّم كريم بلقاسم ملفا ضخما للحكومة المؤقتة طالبا الإذن بإنشاء محكمة عسكرية لمحاكمة من يصفهم بالمتآمرين، وانعقدت بالفعل في 20 جانفي 1959 برئاسة هواري بومدين قائد أركان الغرب. أصدرت أحكامها في 28 فيفري أصدرت أحكامها في 28 فيفري 1959؛ وقضت بإصدار حكم إعدام على العقيد العموري ومعه العقيد أحمد انواورة قائد الولاية الأولى والرائد محمد اعواشرية قائد القاعدة الشرقية والنقيب علي زغداني (مصطفى الأكحل). نفذ هذا الحكم مساء يوم 16 مارس 1959[4].

للأسف لم تستطع الحكومة المؤقتة المؤلفة من ثلاث جماعات(الأعضاء السابقين في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، المركزيين السابقين، الثوريين) أن تتخطى انقسامات الماضي؛ خاصة مع تحديات الثلاثي كريم بالقاسم وبن طوبال وبو الصوف الذي كان يمسك بزمام قيادة الثورة[5].

قضية أخرى تتعلق بالمناضل علاوة عميرة الذي ينحدر من ناحية سطيف وكان سابق ينشط ضمن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري؛ في 1958 عمل في مكتب جبهة التحرير الوطني في مدريد باسبانيا، كان صديقا للدكتور الأمين دباغين، اثر خلاف مع عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاتصالات

---

[1] Ibid.

[2] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A, op.cit, p814.

[3] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 465.

[4] نفسه، ص 468.

[5] محمد حربي، **المصدر السابق**، ص 201.

العامة نقل إلى القاهرة، قبل تعيينه في بيروت مساعدا لإبراهيم كابوية المناضل السابق في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، كان عميرة يجاهر برأيه في الحكومة المؤقتة لحساب شخصيته المفضلة الأمين دباغين[1].

بناء على تقرير إبراهيم كابوية في هذا الموضوع استدعي إلى القاهرة حيث استقبل بمقر الحكومة بمكاتب مصالح بعبد الحفيظ بو الصوف في الطابق الخامس، كان ذلك في 10 فيفري 1959. في مبنى 4 شارع مديرية التحرير، وانتهى الاستقبال بحادث مؤسف حيث تمّ رميه من النافذة. لقد محاولة اللعب بتفاصيل الحادثة إلا إن الحكومة المصرية أجرت تحقيق قضائي أفضى إلى : "إن أحد رجال بو الصوف ضرب عميرة بعنف في رأسه فقضى عليه، ثم ألقى بجثته من الطابق الخامس"[2].

ب) تشكيلتها:

1-الحكومة المؤقتة الأولى (19 سبتمبر 1958 - جويلية 1959):

كان عمر أول حكومة مؤقتة من 19 سبتمبر 1958 إلى جويلية 1959، وتشكلت الحكومة المؤقتة الأولى من الأسماء التالية:

عباس فرحات رئيسا.

كريم بلقاسم نائب رئيس ووزير القوات المسلحة.

احمد بن بلة نائب رئيس[3].

عبد الحفيظ بوصوف وزير العلاقات والاتصال.

لمين ديباغين وزير الشؤون الخارجية.

عبد الحميد مهري وزير الشؤون "الشمال افريقية".

بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية.

احمد توفيق المدني وزير الشؤون الثقافية

أحمد فرانسيس وزير المالية.

محمد يزيد وزير الإعلام.

محمد بوضياف وزير الدولة.

حسين آيت أحمد وزير الدولة.

محمد خيضر وزير الدولة.

رابح بيطاط وزير الدولة.

لمين خان كاتب دولة (الولاية الثانية).

---

[1] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 471.

[2] نفسه، ص 472.

[3] سعد دحلب، **المصدر السابق**، ص 78.

عمر أوصديق كاتب دولة (الولاية الرابعة).

مصطفى اسطنبولي كاتب دولة (ممثل لناحية وهران) [1].

كانت الحكومة الفرنسية تمارس باستمرار ضغوطات على الدول التي تعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وتحتج على مواقفها. وسيستمر الفرنسيين في "اعتبار أي اعتراف بدولة أجنبية بادرة غير ودية. وهذا ما يفسر رد الفعل الفوري للحكومة الفرنسية على الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) من قبل الاتحاد السوفياتي في 19 مارس 1959؛ في اليوم نفسه ، تم استدعاء السفير السوفياتي في باريس لتقديم توضيحات (..) رد فعل الحكومة الفرنسية ليس دائما قويا. يبدو أنه يعتمد على درجة الاستقلال المنسوبة للدولة المعنية من حيث السياسة الخارجية"[2].

تم تنفيذ هذا العمل السياسي داخليًا ودوليًا بشكل متزامن؛ "على المستوى المحلي، كان الأمر يتعلق بخلق حركة آراء تُلزم الحكومة الفرنسية ببدء مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني. في الواقع، سمحت بعض الدوائر السياسية لنفسها بالفوز بهذه الفكرة، لكن الجمهور المحدود الذي يمكنهم الالتقاء به في الحكومة تعرض للخطر بشكل قاطع بسبب أحداث 13 ماي. لذلك كان من الضروري إجبار فرنسا على التفاوض من الخارج"[3].

2-الحكومة المؤقتة الثانية (18 جوان 1960 - أوت 1961):

نظرا للصراعات الداخلية والتنافس أرغمت الحكومة المؤقتة الأولى إلى تسليم سلطاتها في جويلية 1959 إلى الباءات الثلاث حيث تحصلوا على تفويض زملائهم لجمع القادة العسكريين لأجل تعيين الحكومة المؤقتة الثانية، من أجل إعطاء الثورة إستراتيجية عسكرية وسياسية ودبلوماسية جديدة حسب ما يعتقدون. وللمرة الثانية حاول كريم بلقاسم تغيير قيادتها كي يتزعمها. لقد لقي هذا الأخير مساندة بن طوبال وبوصوف لكي يضعا حسب قولهما حدّا لأطماعه[4]. لكونهما لا يستطيعان تركه لوحده يستحوذ على السلطة، ولا يمكنهما في نفس الوقت التخلي عنه وهو يدافع عن مبدأ الكفاح حتى النهاية.

لقد التقى ثلاثتهم مع قائدي أركان الحرب للشرق والغرب محمدي السعيد وهواري بومدين وخمسة عقداء للولايات كانوا موجودين في تونس هم: حاج لخضر(الولاية الأولى)، علي كافي (الولاية الثانية)، يازورن المدعو سعيد (الولاية الثاثة)، سليمان دحيليس المدعو صادق (الولاية الرابعة)، العقيد لطفي (الولاية الخامسة). وشكلوا ما يعرف بلجنة العقداء العشرة. اجتمعت هذه اللجنة لمدة مئة يوم حيث كانوا يعتبرون أنفسهم أوصياء على حرب التحرير، وعازمين على إيجاد أنجع وأحسن وأساليب سامية في القتال، وقيادة أكثر كفاءة. تم التطرق في هذا الاجتماع لكل المسائل، ولكن الأمر استحال الخروج بنتيجة

---

[1] نفسه، ص 79.

[2] Flory Maurice. La fin de la souveraineté française en Algérie. In: **Annuaire français de droit international,** volume 8, 1962. pp. 905-919, p909.

[3] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A, op.cit, p799.

[4] سعد دحلب، **المصدر السابق**، ص 103.

ختامية، فالمشكل بقي قائما، وفي هذه الثناء كان الثوار بالجبال يواصلون كفاحهم، والدبلوماسيين تجوالهم وطوافهم في العالم[1].

اجتمع المجلس الوطني للثورة من 10 ديسمبر 1959 إلى 20 جانفي 1960. كان لزاما اتخاذ قرار بشأن وضع الحكومة المؤقتة الجديدة في الأمد القريب[2].

لقد ضمت تشكيلة الحكومة المؤقتة الثانية والتي امتد عمرها من 18 جوان 1960 إلى أوت 1961 التشكيلة الحكومية التالية:

عباس فرحات رئيسا.

كريم بلقاسم نائب الرئيس ووزير الشؤون الخارجية.

بن بلة نائب الرئيس.

محمد بوضياف نائب الرئيس[3].

لخضر بن طوبال وزير الداخلية.

عبد الحفيظ بوصوف وزير الاتصالات والمخابرات.

أحمد فرنسيس وزير المالية.

عبد الحميد مهري وزير الشؤون الاجتماعية.

محمد يزيد وزير الإعلام.

محمدي السعيد وزير دولة.

محمد خيضر وزير دولة.

حسين آيت أحمد وزير دولة.

رابح بيطاط وزير دولة[4].

تم التخلي لاحقا عن مجلسا الأركان الحربية للشرق والغرب حيث تم إنشاء مجلس عام للأركان تحت القيادة الوحيدة لبومدين الذي له مساعدان هما الرائدان سليمان (قائد أحمد) وعلي منجلي. ويعلق سعد دحلب هنا بأنه "كنا نعتقد أن جيش التحرير الوطني سيصبح تحت قيادة موحدة، وبالتالي أكثر انسجاما وفعالية سواء في الداخل أو في الخارج. لم يكن في الواقع المجلس العام للأركان يقود غير جيش الحدود، ولكن الجهد الذي بذل سهّل بعد الاستقلال انضمام كل القوات العسكرية في صفوف الجيش الوطني الشعبي، تحت القيادة الوحيدة التي كان هواري بومدين قد اعتاد ترويضها من قبل"[5].

3-الحكومة المؤقتة الثالثة (سبتمبر 1961 - أوت 1962):

---

[1] نفسه، ص 104.

[2] نفسه، ص 105.

[3] نفسه، ص 112.

[4] نفسه.

[5] نفسه، ص 113.

كانت هذه الحكومة برئاسة يوسف بن خدّة وقد ضمت في تشكيلتها الطاقم التالي:

يوسف بن خدّة رئيس المجلس ووزير المالية.

كريم بلقاسم نائب رئيس المجلس ووزير الداخلية.

أحمد بن بلّة نائب رئيس المجلس.

محمد بوضياف نائب رئيس المجلس[1].

محمدي السعيد وزير دولة.

رابح بيطاط وزير دولة.

محمد خيضر وزير دولة.

حسين آيت أحمد وزير دولة.

عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاتصالات العامة.

لخضر بن طوبال وزير دولة.

سعد دحلب وزير الشؤون الخارجية.

محمد يزيد وزير الإعلام[2].

كانت الآلة الدبلوماسية للثورة تسير على ضوء مبادئ واضحة وهي:

1-الحياد الايجابي بالتحالف مع البلدان الحريصة على دعم استقلالها في المجال الدولي.

2-مسايرة تيارات الوحدة العربية والإفريقية والآفروآسيوية بمعنى تجاوز الإطار الضيق للمغرب العربي.

3-إعطاء الأولوية المطلقة للدعم المادي بصرف النظر عن مصدره شرقيا أم غربيا[3].

أما أهداف الدبلوماسية الجزائرية فتتمثل فيما يلي:

1-الحصول على الدعم الفعّال لكفاح الشعب الجزائري.

2-السعي للحصول على مزيد من الاعترافات بالحكومة المؤقتة.

3-العمل على عزل فرنسا دبلوماسيا[4].

2) نشاطها على المستوى الداخلي:

شكل تأسيس الحكومة المؤقتة تجاوزا للضعف الذي أصاب قيادة الثورة أكثر منه إعادة النظر في السياسات أو في البنية التنظيمية، والذي بدا الضعف يسري إليها.

كان الإعلان عن الحكومة المؤقتة يرمز إلى استعادة السيادة ويضع ديغول أمام واقع جديد لا مفرّ من أخذه بعين الاعتبار آجلا أم عاجلا[1]. كما كتب مولود فرعون غداة هذا الحدث في يومياته:"يسود الاعتقاد هنا بأن الإعلان عن الحكومة المؤقتة هو رد محرج على الاستفتاء القادم (28 سبتمبر 1958)"[2].

---

[1] نفسه، ص 136.

[2] نفسه، ص 137.

[3] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 565.

[4] نفسه، ص 566.

كان تأسيس الحكومة المؤقتة والإعلان عنها بعثا للسيادة الجزائرية، له تأثيره في الجزائر وفرنسا والعالم بأسره. كان رد فعل على سياسة ديغول التي اتّضحت خطورتها على الثورة بالخصوص. "فبعد أربع سنوات من حرب ضروس دلّ تأسيس حكومة جزائرية مؤقتة على أن جبهة التحرير الوطني تسير قدما، وأنها بعيدة على أن تنكسر أو تقهر"[3].

كان تأسيس الحكومة المؤقتة أنسب الردود على سياسة الحرب الشاملة التي يقودها الفرنسيين ضد ثورة التحرير. لقد فرضت ثورة التحرير نفسها على الساحة الدولية بالفعل وبالقانون، كما أن تأسيس الحكومة المؤقتة علامة على وجود الدولة الجزائرية وقيامها الفعلي والوشيك. وأنّ سياسة ديغول والتي يتأهب لتطبيقها قد طواها الزمن أمام صلابة الثورة وصمود الشعب الجزائري[4].

من المخاطر التي واجهتها الحكومة المؤقتة في نشاطها داخليا محن الولايات خاصة مسالة الصراعات والتوين بالسلاح ومعاناة الجزائريين جراء القمع الوحشي. لقد شكلت قضية اللاجئين بدورها أكبر الاهتمامات التي أولتها الحكومة المؤقتة أهميتها في التكفل بحاجياتهم في ظل الظروف الصعبة التي عانوا منها. كما كان لزاما عليها تفعيل الحرب الإعلامية المضادة للإعلام الاستعماري من خلال التواصل مع الشعب الجزائري وتعبئته عند الضرورة من خلال الإضرابات أو المظاهرات مثلما حصل في مظاهرات 11 ديسمبر 1960 والتي كانت بأمر من الحكومة المؤقتة.

3) نشاطها على المستوى الخارجي

على صعيد الاعترافات تم تسجيل 15 اعترافا موزعا جغرافيا كما يلي:

*تسعة بلدان عربية هي العراق، الجمهورية العربية المتحدة، اليمن، ليبيا، السعودية، الأردن، تونس، المغرب، السودان[5].

*خمسة بلدان آسيوية هي الصين، كوريا الشمالية، أندونيسيا، منغوليا، فيتنام.

*بلد إفريقي واحد هو غينيا التي أعلنت اعترافها فور رفضها استفتاء الجمهورية الخامسة 28 سبتمبر 1958[6].

على صعيد الاعترافات تم تسجيل 15 اعترافا موزعا جغرافيا كما يلي:سارعت الحكومة المؤقتة بتجسيد قرار الانفتاح على المعسكر الاشتراكي، فأوفدت لهذا الغرض وفدا ثلاثيا برئاسة بن يوسف بن خدّة وزير الشؤون الاجتماعية إلى كل من الصين والاتحاد السوفيتي ديسمبر 1958، حيث استقبل بحفاوة رسمية

---

[1] نفسه، ص 259.

[2] نفسه، ص 445.

[3] سعد دحلب، **المصدر السابق**، ص 82.

[4] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 557.

[5] نفسه، ص 566.

[6] نفسه.

وغير رسمية من طرف الزعيم ماو تسي تونغ شخصيا، حيث اعترف لهم أنهم أول جزائريين يراهم في حياته[1]. وفي موسكو جرى استباهم من طرف مساعدي الزعيم السوفيتي نيكيتا خروتشوف[2].

يقر شاربونتيي جين (Charpentier Jean) بأنّه الى غاية فترة دراسته للموضوع في 1959 فان "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية G.P.R.A. معترفا بها حاليًا، على حد علمنا، من قبل 17 دولة، ولا بد من القول إن ما من دولة منها، باستثناء جمهورية الصين الشعبية، هي قوة من المرتبة الأولى. وبحسب الأسباب التي دفعتهم إلى الاعتراف بها، تنقسم هذه الدول إلى مجموعتين، المجموعة العربية والمجموعة التقدمية. في كل مجموعة توجد دول ممزقة بين عضويتها في المجموعة وعلاقاتها الوثيقة مع فرنسا: الصراع بين هذين المؤثرين المتعارضين ليس أقل مصلحة في القضية"[3].

فالدول العربية. مباشرة بعد إنشائها، وقيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A). تم الاعتراف بها من قبل الجمهورية العربية المتحدة، والعراق، وليبيا، واليمن، وتونس، ثم المغرب، والأردن، والسودان، والمملكة العربية السعودية، وأخيراً من لبنان. لا ينبغي أن يكون موقف الدول العربية هذا مفاجأة. يفسر ذلك أولاً من خلال تضامن الإسلام الذي بموجبه ينتمي جميع مسلمي العالم ، تحت أي سيادة يجدون أنفسهم، إلى نفس المجتمع ، "دار الإسلام": جهود بعض أفراد المجتمع لرفض عدم – لا يمكن للتأثير الإسلامي أن يترك الآخرين غير مبالين؛ لهذا السبب، فإن النظام الديني يضاف إلى أسباب سياسية أخرى على الفور: ادعاء العديد من الدول العربية بدور زعيم الإسلام يلزم كل منها بالتنافس بحماسة لصالح القومية العربية؛ وأخيراً، فإن هذا التمجيد المضطرب للقومية هو تحويل جيد عن الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول المتخلفة. ومع ذلك ، يحدث أن بعض الدول العربية لديها علاقات وثيقة جدًا مع فرنسا، وأن دعمها للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) فيه خطر للمساومة"[4].

ويقر هذا الأخير بتأثير روابط الإسلام في مواقف الدول العربية على معطيات وتأثيرات أخرى من خلال قوله: "أخيرًا، سادت الدول العربية – في الوقت الذي تسعى فيه إلى التوفيق بينها– تضامن الإسلام على الروابط مع فرنسا. ثبت أن ضغط الأيديولوجية التقدمية أقل قوة"[5].

أما بخصوص الدول التقدمية. بالإضافة إلى الدول العربية، فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) معترفا بها من قبل جمهورية الصين الشعبية وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية وإندونيسيا ومنغوليا الخارجية وغانا وغينيا[6].

---

[1] نفسه، ص 567.

[2] نفسه.

[3] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A, op.cit, p806.

[4] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A, op.cit, p806.

[5] Ibid, p807.

[6] Ibid.

يمكن تفسير موقف هذه الدول حسب شاربونتيي جين (Charpentier Jean) بسهولة "من خلال أيديولوجية مناهضة للاستعمار تجعلها متعاطفة مع حركة التحرر التي أتت منها هي نفسها في الغالب، ومن خلال تكتيك ثوري يحرضها على دعم أي حركة قادرة على إضعاف قوة رأسمالية"[1].

من المهم أن نلاحظ وفق ما يعتقده شاربونتيي جين (Charpentier Jean) "أنه لا توجد أي من هذه الدول السبع أوروبية أو حتى أمريكية (حتى تنضم إليها كوبا يومًا ما)، وأن معظمها لا تقيم علاقات دبلوماسية مع فرنسا. لذلك كان الخوف من ردود فعل فرنسا (..) هو الذي ردع الدول التقدمية الأخرى عن دعم جبهة التحرير الوطني رسميًا؛ يمكن للمرء أن يضيف أن معظم الديمقراطيات الشعبية لديها أقليات قوية لجأت إلى الخارج، والتي بدورها يمكن أن تكون قد شكلت حكومات لم يكن وجودها بعد ذلك مؤهلا لانتقادها. ومع ذلك، فإن هذه الدول تدعم مع ذلك، بشكل علني إلى حد ما، قضية المتمردين (يقصد ج.ت.و) ويكون موقفهم في بعض الأحيان غامضًا للغاية. الحالة الأكثر شيوعًا هي حالة يوغوسلافيا"[2].

يرى شاربونتيي جين (Charpentier Jean) بأنه "بغض النظر عن التناقض الذي قد يبدو للوهلة الأولى، فإن عواقب الاعتراف على وضع الحكومة المعترف بها تكون أكبر عندما تكون الأخيرة غير فعّالة مما هي عندما تكون فعالة. لذلك يرى هذا الأخير بأنّ "الاعتراف بحكومة فعّالة له تأثير ضئيل على وضعها القانوني. فهو يضمن له أن الدولة المعترف بها لن تطعن في سلطاته وتسمح بإقامة علاقات رسمية بينهما. عندما تكون، على العكس من ذلك، حكومة دمية، أو حكومة دولة وهمية، فإن وضعها غير الفعّال لا يسمح لها بالمطالبة بأي اختصاص. ولكن يجوز أن تمنحها أي اختصاص من قبل دول أخرى بشرط أن تعلن صراحة عن نيتها القيام بذلك. ثم يخلق الاعتراف حقًا مكانة دولية لهذه الحكومة غير الفعّالة"[3]. مما يعني أن الاعتراف يحمل مسؤولية تجاه الطرف المعترف به أن يكون مؤهلا لممارسة مهامه؛ فمن الايجابيات التي حققتها الحكومة المؤقتة أنها أدت إلى اعتراف معظم الدول الغربية والبلدان الاشتراكية في آسيا كالصين وفيتنام وكوريا الشمالية بالحكومة المؤقتة. هذه الأخيرة التي أدت إلى تحرير الطاقة السياسية والمادية للثورة بشكل واضح.

"لقد تغيرت بين عشية وضحاها علاقات جبهة التحرير الوطني بالحكومات الشقيقة والصديقة، فأصبحت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تتعامل مع الحكومات التي اعترفت بها معاملة الند للند.. وكان الشعب الجزائري يملك حكومة تمثله"[4].

بالإضافة إلى العلاقات الدبلوماسية الثنائية ، فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) "قادرة على المشاركة في بعض الاجتماعات المتعددة الأطراف. لا تنشأ صعوبة إذا أدركها جميع

---

[1] Ibid.

[2] Ibid.

[3] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A, op.cit, p808.

[4] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 82.

المشاركين؛ هكذا أرسل مندوبين إلى الدورة الثانية والثلاثين لجامعة الدول العربية التي عقدت في الدار البيضاء في الفترة من 2 إلى 8 سبتمبر 1959، على الرغم من أنه ليس من السهل معرفة ما إذا كان هؤلاء المندوبين لديهم حقوق تصويت أو مجرد وضع كمراقبين دائمين"[1].

في نهاية عام 1961، تمكنا حسب موريس فلوري (Maurice Flory) "من إحصاء 18 اعترافًا لا لبس فيه للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A)، التي هي بترتيب زمني تلك الخاصة بالعراق، المغرب، تونس، ليبيا، الأردن، العربية، الإمارات العربية المتحدة، اليمن، السودان، الصين، كوريا الشمالية، فيتنام الشمالية، إندونيسيا، غينيا، منغوليا الخارجية، لبنان، غانا، ليبيريا. إلى هذه القائمة يمكن للمرء أن يضيف ، مع بعض التحفظات بسبب شكل الاعتراف ، يوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي. لذلك نصل إلى الرقم 20 تقديرًا"[2].

خلال عام 1961، استفادت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية(G.P.R.A). من العديد من الاعترافات الجديدة، مثل مالي في 17 فيفري 1961، من الكونغو في 19 فيفري 1961، من كوبا في 28 جوان 1961، من باكستان في 3 أوت 1961[3].

كما أن مؤتمر بلغراد الذي شاركت فيه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية(G.P.R.A) على قدم المساواة مع جميع الحكومات الحالية؛ يؤدي منطقيًا إلى العديد من الاعترافات: تلك الخاصة بأفغانستان في 1 سبتمبر، وكمبوديا وقبرص في 4 سبتمبر 1961. أضف إلى ذلك معاهدات مع تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا، تشيكوسلوفاكيا في 25 مارس 1961، وبلغاريا في 29 مارس 1961. وبمناسبة مؤتمر بلغراد،أشارت التقارير الصحفية إلى وعود الاعتراف من طرف سيلان وبورما؛ لكن لا يبدو أن هذه الوعود قد تحققت رسمياً[4].

كل هذه الدول، في الواقع، باستثناء واحدة، تنتمي إما إلى المجموعة الأفرو آسيوية أو إلى المجموعة الشيوعية. حيث يرى موريس فلوري (Maurice Flory) بأن "كوبا ليست استثناء. في الواقع، هذا البلد الذي يدعي أنه ديمقراطي شعبي قريب جدًا من المجموعة الشيوعية ويجلس بانتظام في اجتماعات المجموعة الأفرو آسيوية في اللجنة الرابعة في الأمم المتحدة؛ لذا فإن موقف كوبا ليس مفاجئًا"[5].

شرع رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس في الأيام الأولى التي تبعت تأسيسها في القيام بزيارة لرؤساء البلدان العربية والصديقة. كان جمال عبد الناصر أول من استقبله، حيث دعي لمأدبة عشاء في القاهرة بحضور رئيس الحكومة الإندونيسي. لقد مكنته علاقات الرئيس المصري من الالتقاء برؤساء وفود عديدة.

---

[1] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A, op.cit, p809.

[2] Flory Maurice. Négociation ou dégagement en Algérie. In: **Annuaire français de droit international**, volume 7, 1961. pp. 836-855,op.cit, p843.

[3] Flory Maurice. Négociation ou dégagement en Algérie, op.cit, p843.

[4] Ibid, p844.

[5] Ibid.

في نوفمبر 1958 استقبل من طرف ملك المغرب، ثم زار ليبيا واستقبل من طرف الملك إدريس السنوسي ، كما زار السعودية واستقبل من طرف الملك سعود بالرياض في مارس 1959. وفي نفس الشهر استقبله بورقيبة في تونس، وفي أفريل 1959 استقبل في الهند ثم باكستان، ثم كانت الزيارة إلى كل من العراق والكويت والسودان والأردن[1].

ارتكز النشاط الخارجي للحكومة المؤقتة نحو تدعيم حربها ضد الاحتلال الفرنسي خاصة مسالة السلاح[2]. وهكذا كانت أول بعثة حكومية هامة تلك التي بعثت بها إلى الصين الشعبية في ديسمبر 1958[3].

لقد واجهت الحكومة المؤقتة الدبلوماسية الفرنسية في كل مكان حسب رواية سعد دحلب، فزيادة عن البلدان الصديقة والشقيقة بما يهم حلفاء فرنسا. حيث استقر ممثلوها في مختلف عواصم العالم الثالث، مع افتتاح مكاتب في كل البلدان الشرقية والغربية، وكان لديها نشاط سياسي ودبلوماسي مكثف وكبير في لندن وبون ومدريد وروما ونيويورك وموسكو وبلغراد وبكين...الخ. بالإضافة إلى طوكيو والعديد من المكاتب بأمريكا الجنوبية[4].

كان موقف فرنسا واضحا من الحكومة المؤقتة فالجزائر وفق ما يعتقده شاربونتيي جين (Charpentier Jean) هي "جزء لا يتجزأ من فرنسا. كان إنشاء فرنسا على هذا الإقليم عام 1830 وفقًا لقواعد القانون الدولي السارية. وقد ترسّخ من خلال أكثر من 125 عاما من الاحتلال الفعلي والاعتراف بالإجماع من جميع الدول. هذا هو الموقف الدائم للحكومة الفرنسية. وبالتالي، لا يمكن لفرنسا قبول وجود هيئة تدعي أنها حكومة دولة جزائرية. ولا يمكنها أن تسمح للدول الأخرى بالاعتراف بها"[5].

ويسترسل سعد دحلب ضمن حديثه عن نشاط الحكومة المؤقتة خارجيا بقوله:"حيث لم تقتصر علاقتنا في جميع البلدان التي افتتحنا لنا مكاتب فيها، على حكوماتها فقط، بل تعددت إلى المنظمات والسياسيين من مختلف الاتجاهات والعديد من الصحفيين. حيث كانت غايتنا إن نشرح بوضوح وندافع عن قضيتنا أمام أولئك الذين كانوا معارضين لنا"[6].

لقد حققت القضية الجزائرية في الأمم المتحدة أول نصر واضح، عندما ناقشت الجمعية العامة مشروع لائحة أفرو آسيوية يعترف خلالها بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وتطالب بإجراء مفاوضات بين طرفي النزاع. حيث عرضت على التصويت في 9 ديسمبر 1958 وفازت بـ 35 صوتا، بناقص صوت

---

[1] سعد دحلب، **المصدر السابق**، ص 84.

[2] نفسه، ص 84.

[3] نفسه، ص 85.

[4] نفسه، ص 20.

[5] Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A, op.cit, p811.

[6] سعد دحلب، **المصدر السابق**، ص 20.

واحد على أغلبية الثلثين الضرورية للمصادقة. حيث شهدت الدورة 13 سابقة هامة شكلت نصرا لقضية الجزائريين، تمثلت في امتناع العديد من حلفاء فرنسا عن التصويت من بينهم الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ففي كل المؤتمرات واللقاءات التي كانت تتم سواء على مستوى القارة الإفريقية أو على مستوى القارتين الإفريقية والآسيوية فان كفاح ونضال الشعب الجزائري يجتل الصدارة ويثير الإعجاب والتقدير بل ويتلقى التأييد غير المشروط. من ذلك في مؤتمر الشعوب الإفريقية الأول باكرا خلال الفترة بين 5 و13 ديسمبر 1958، خاصة تعليقات الدكتور فرانز فانون. وكذا في المؤتمر الثاني للشعوب الإفريقية بتونس خلال الفترة 25-30 جانفي 1960[2].

أشارت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 1514 المؤرخ 14 ديسمبر 1960، الذي شددت فيه في الفقرة 4 على ما يلي: " وضع حد لجميع الأعمال المسلحة وجميع تدابير القمع ، من أي نوع ، الموجهة ضد الشعوب التابعة ، لتمكين هذه الشعوب من ممارسة حقها في الاستقلال التام سلميا وبحرية. ... "، تناشد الحكومة الفرنسية ، وفقا الممارسات الدولية الحالية والمبادئ الإنسانية ، لدعم المطالبات المشروعة من السجناء الجزائريين من خلال الاعتراف بوضعهم كسجناء سياسيين، من أجل التمكن ، دون تأخير، من إنهاء الإضراب عن الطعام"[3].

إن الجمعية العامة ، بعد أن ناقشت القضية الجزائرية ، مذكّرةً بقرارها 1514 المؤرخ في ديسمبر 1960، الذي أعلنت فيه ضرورة إنهاء الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره بشكل سريع وغير مشروط، واستذكر بالإضافة إلى قرارها هذا القرار 1573 المؤرخ في 19 ديسمبر 1960 ، والذي "اعترف بموجبه بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال، والحاجة الماسة إلى ضمانات كافية وفعالة لضمان تنفيذ حق تقرير المصير بنجاح ومع العدالة فيما يتعلق بوحدة الجزائر وسلامة أراضيها، وحقيقة أن الأمم المتحدة تقع على عاتقها مسؤولية المساهمة في التنفيذ الناجح والعادل لهذا الحق ، وإذ تشعر بقلق عميق إزاء استمرار الحرب في الجزائر، مشيرة إلى أن الطرفين المعنيين قد أعلنا عن استعدادهما للبحث عن حل تفاوضي وسلمي على أساس حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال، ويأسف لتعليق المفاوضات التي بدأتها الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ويدعو الطرفين إلى استئناف المفاوضات بهدف إعمال حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال مع احترام وحدة الجزائر وسلامة أراضيها"[4].

أمام الأمم المتحدة في رسالة مؤرخة في 11 أوت 1961، طلبت 31 دولة أفرو آسيوية إدراج المسألة الجزائرية في جدول أعمال الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وتشير المذكرة التفسيرية

---

[1] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 568.

[2] جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994، ص 249.

[3] Flory Maurice, Négociation ou dégagement en Algérie, op.cit, p839.

[4] Ibid, p840.

المرفقة بهذا الطلب إلى "توقف مفاوضات لوغرين في 28 جويلية 1961 بناءً على طلب الوفد الجزائري، حيث رفضت الحكومة الفرنسية الاعتراف بالمبادئ الأساسية لوحدة أراضي الجزائر ووحدة الشعب الجزائري؛ ويشير في الختام إلى أنه في القرار الذي تم تبنيه في الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، الاعتراف بمسؤولية المساهمة في تنفيذ حق تقرير المصير بنجاح وبعدالة على أساس وحدة الجزائر وسلامة أراضيها"[1].

في مثل هذه الأجواء، يمكن للمرء أن يتوقع أن تكون المسألة الجزائرية موضوع خطابات عنيفة بشكل خاص في الدورة السادسة عشرة وستؤدي إلى قرار يهدد فرنسا[2].

شكلت جامعة الدول العربية إطارا طبيعيا لحشد التضامن السياسي والمساندة الدبلوماسية، بالإضافة إلى الدعم المالي من خلال فرض حصص محددة على البلدان الأعضاء[3]. يتجلّى الدعم الدبلوماسي العربي في المنظمات الأممية والجهوية، كما يتجلّى أيضا في المؤتمرات الحكومية والشعبية. حيث "كانت المجموعة العربية المدعومة ببعض الأقطار الإسلامية، تشكل قاطرة الدعم الافرو آسيوي الذي يتجلّى في التسجيل الدوري للقضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة، وتقديم مشاريع لوائح مؤيدة لأطروحات ومطالب الحكومة المؤقتة، ومحاولة تمريرها بأكبر أغلبية ممكنة". من ذلك حصول القضية الجزائرية ولائحتها على الأغلبية الضرورية في التصويت عليها خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1960[4].

عندما تخلفت دول عربية في دفع حصصها للثورة الجزائرية وصلت إلى مليار فرنك ضمن مخلفات سنة 1958؛ قام فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة بزيارات إلى العديد من البلدان الشقيقة بداية من فيفري 1959، حيث استقبل في السعودية من طرف الملك سعود بن عبد العزيز والذي صرح له[5] قائلا:"لستم جزائريين أكثر منّي (..) أنتم تدفعون ضريبة الدم، ونحن ندفع ضريبة المال، والله يوفقنا جميعا"[6].

كما زار العراق واستقبله رئيسها عبد الكريم قاسم وقرّر في نهاية الزيارة تخصيص دعم للثورة الجزائرية قيمته 3 مليار فرنك قديم. تدفع على إقساط فصلية بداية من جانفي من كل سنة. كما استقبل في الكويت من الأمير الشيخ سالم الصباح وطمأنه قائلا:"أن مساعدتنا المالية ستزداد طرديا بزيادة عائداتنا". وزار أيضا السودان فرغم إمكاناتها المحدودة وعدت بالالتزام بحصتها المقررة في إطار جامعة الدول العربية بانتظام[7].

---

[1] Ibid, p837.

[2] Ibid, p839.

[3] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 570.

[4] نفسه، ص 573.

[5] نفسه، ص 574.

[6] نفسه، ص 575.

[7] نفسه.

كما استقبل في الأردن من طرف الملك حسين بن طلال ومنح الوفد 30 مليون فرنك قديم، مع الإعلان عن اكتتاب عام لصالح الجزائر وثورتها، ساهم فيه أعيان العاصمة الأردنية بتبرعاتهم. ولجدير بالذكر هنا أن قادة الثورة الجزائرية كانوا يطالبون أشقائهم العرب بدعمه ماديا دون أدنى حرج حيث يقول فرحات عباس:"بأنّ المساعدة العربية حق، لأنّ تضحيات الشعب الجزائري رفعت من قيمة العرب"[1].

كانت الكتلة الآفروآسيوية منذ 1955 تشكل دعما رئيسيا للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة بفضل الجهود العربية وبعض الدول الإسلامية مثل اندونيسيا[2]. كما كانت القضية الجزائرية بحاجة إلى الدعم الإفريقي خاصة البلدان المستقلة حديث، حيث جاء في تصريح فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة:"وراءنا إفريقيا الحرة، إفريقيا قمة أكرا". ويتعلق الأمر هنا بقمة البلدان الإفريقية المستقلة الثمانية (عربية وافريقية) التي احتضنتها العاصمة الغانية في أفريل 1958، حيث استضافت وفدا عن لجنة التنسيق والتنفيذ بصفة مشارك. وخلال الفترة من 5 إلى 12 ديسمبر 1958 حضر وفد عن الحكومة المؤقتة المؤتمر الأول للشعوب الإفريقية في أكرا بغانا ممثلا في شوقي مصطفاي وأحمد بومنجل، فرانز(عمر) فانون. حيث صرح شوقي مصطفاي بهذه المناسبة "أن الشعوب المستعمرة يمكن أن تعدّل موازين القوى لصالحها –في العلاقات الدولية– إذا عرفت كيف تنظم جهودها وتحافظ على تضامنها قبل وبعد الاستقلال". أما احمد بومنجل فصرح قائلا:"إن الجزائر إنما تدافع عن حرية إفريقيا، لأن جيش الاحتلال جمع 800 ألف جندي على أرضها"[3].

انعقاد قمة منروفيا (ليبيري) في 4 أوت 1959؛ بمشاركة 9 دول عربية وافريقية مستقلة وحضرتها الحكومة المؤقتة كعضو كامل الحقوق. حيث رفرف العلم الجزائري لأول مرة أمام مبنى القمة أسوة بأعلام الدول المستقلة المشاركة. ومن نتائج هذه القمّة تأكيد حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والاستقلال، واعتبار فاتح نوفمبر من كل سنة يوم الجزائر بإفريقيا[4].

كما رسخ لقاء تونس الخاص بالمؤتمر الثاني للشعوب الإفريقية المنعقد من 25 إلى 30 جانفي 1960، قناعة المسؤولين الجزائريين بأهمية الرهان على التضامن النضالي الإفريقي، كما انبثق عن اللاّئحة الخاصة بالجزائر الصادرة في ختام أشغاله والتي توصي الحكومات المستقلة بما يلي:

1–الاعتراف بالحكومة المؤقتة.

2–تخصيص مساعدة منتظمة من ميزانيتها إلى الجزائر.

2–سحب الجنود الأفارقة العاملين بالجزائر ضمن صفوف جيش الاحتلال، بل وإنشاء فرقة من المتطوعين لنصرة جيش التحرير الجزائري[5].

---

[1] نفسه، ص 576.

[2] نفسه، ص 585.

[3] نفسه، ص 586.

[4] نفسه، ص 587.

[5] نفسه، ص 591.

كما انعقدت قمة أديس أبابا من 14 إلى 24 جوان 1960 بمشاركة 11 دولة بعد التحاق نيجيريا والصومال بمجموعة التسعة السابقة، ودعت القمة في بيانها للاعتراف بالحكومة المؤقتة[1].

وفي العريضة التي بعثت بها رابطة الطلبة الإفريقيين لحكوماتهم في 13 أكتوبر 1960 يطالبونها بمزيد من الدعم والتأييد لكفاح الشعب الجزائري[2].

كما تزامن هذا الشهر مع انعقاد المؤتمر الأول للشعوب الإفريقية بأكرا (غانا)، والذي ساند في لوائحه الختامية أطروحات جبهة التحرير الوطني المتمثلة في تمكين الشعب الجزائري من حق تقرير مصيره في الاستقلال والتحرّر، وإجراء مفاوضات مباشرة مع الحكومة الفرنسية. مثّل الجزائر في هذا المؤتمر وفد بقيادة فرانز فانون[3].

كما حضر وفد الحكومة المؤقتة ندوة وزراء الخارجية الأفارقة حول الكونغو المنعقدة بليوبولدفيل (كنشاسا)، من 25 إلى 30 أوت 1960، حيث صرح رئيس الكونغو باتريس لومومبا بأنّ: "الجزائر افريقية وليست فرنسية، والمشكلة الجزائرية تعني القارة الإفريقية كلّها"[4].

في 14 فيفري 1961، "افتتح المؤتمر غير الحكومي الرابع حول "مكافحة الاستعمار في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط" في تونس. حيث انتخب ممثل الوطنيين الجزائريين السيد بن يحيى أحد مفاوضي مولان رئيسا للجنة الدائمة للمؤتمر. وفي قرار بشأن الجزائر، دعا المؤتمر، بعد أن رحب بجميع ضحايا القمع الاستعماري، إلى الإفراج عن الأسرى، واقترح إيفاد محامين ولجان حقوقيين من الدول الأعضاء في المؤتمر للدفاع عنهم أمام المحاكم العسكرية. وزيارتهم في سجون ومعسكرات في فرنسا والجزائر. واحتج المؤتمر أيضا على "كل أحكام الإعدام الصادرة بحق الجزائريين في فرنسا والجزائر" وأرسل برقية بهذا المعنى إلى الجنرال ديغول"[5].

نوقش موضوع الجزائر في مؤتمر مونروفيا (ماي 1961) لكن الجمعية العامة. "لا تشارك فيه، لأنها لا تنتمي إلى هذه المجموعة من الدول الأفريقية التي تعتبر "غير ملتزمة" بما فيه الكفاية. من ناحية أخرى، شارك بالقاهرة في الفترة من 5 إلى 12 جوان في الاجتماع التحضيري لمؤتمر بلغراد. وفي القاهرة أيضًا، يحضر في الفترة من 28 إلى 30 أوت المؤتمر الذي يجمع الدول الأعضاء في مجموعة "إفريقيا الثورية" التي يشار إليها عادةً باسم مجموعة الدار البيضاء[6].

بعد أيام قليلة، افتتح مؤتمر "الدول غير الملتزمة" في بلغراد حيث تم افتتاح المؤتمر العام لجمعية الدول الأعضاء. يقع بين 23 حكومة تمثل ما يقرب من مليار شخص؛ حصل على ثلاثة اعترافات

---

[1] نفسه، ص 587.

[2] جمال قنان، **المصدر السابق**، ص 249.

[3] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 567.

[4] نفسه، ص 588.

[5] Flory Maurice. Négociation ou dégagement en Algérie, op.cit, p845.

[6] Ibid.

إضافية بالإضافة إلى وعود من عدة دول؛ لوحظ سلوكها هناك مع كل الاهتمام الأكبر حيث تغير زعيمها للتو؛ السيد بن خدة يؤكد رسميا تمسك الدولة الجزائرية بمعسكر الحياد[1].

آسيويا نلاحظ ترسّخ مسألة تدعيم موقف الحكومة المؤقتة بعد تأسيسها من خلال تعيين بعثات ومندوبين في بلدان مثل الهند والفلبين واليابان؛ فضلا عن البعثات السابقة في إندونيسيا بالخصوص. حيث كان التركيز واضحا بداية من 1959 على بلدين هما[2]: إندونيسيا من خلال السعي إلى تعزيز أواصر التضامن وكذا رفع حجم الدعم المادي. وكذا الهند من أجل كسب اعترافها بالحكومة المؤقتة، للتأثير في مواقف الدول الأخرى، حيث أقامت نيودلهي في ربيع 1959 أسبوعا للتضامن مع القضية الجزائرية. ولتأكيد هذه السياسة المنتهجة من طرف الحكومة المؤقتة آسيويا؛ جاء في مذكرة وزير الخارجية الجديد كريم بالقاسم المؤرخة في 13 مارس 1960 على:

1-تعزيز تمثيل الحكومة بآسيا.

2-توثيق الصلات ببعض الرؤساء مثل الرئيس الاندونيسي أحمد سوكارتو.

3-إقامة علاقات صداقة مع البلدان الآسيوية عموما بما في ذلك الحليفة مع الغرب.

4-السعي الدائم لضمان استمرار الدعم السياسي والمادي للمجموعة الآفروآسيوية عموما.

5-الاستعانة بها لحمل المعسكر الاشتراكي على تكثيف مساعدته للثورة الجزائرية[3].

رغم تحفظ جبهة التحرير في طلب مساندة المعسكر الاشتراكي في بداية الثورة الجزائرية خوفا من إدراجها ضمن الصراع بين الشرق والغرب أو أن تصنف ضمن خانة الشيوعية، إلا أنّ الحاجة إلى دعم المعسكر الشرقي بالسلاح فرض تجاوز هذه العقبة لقد بدا الدعم الشيوعي لثورة الجزائر في ظلّ تكتم شديد، من خلال الدول التابعة لها. مع ذلك التزمت جبهة التحرير الحذر "بأن معركتها تجري في دائرة المجال الحيوي للحلف الأطلسي" مما يستدعي مزيد من الحذر من تأليب حلفاء فرنسا الأقوياء عليها، والذي من شأنه خلق مصاعب لمسألة تحرير الجزائر واستقلالها[4].

إن هذا التردد والتحفظ في لموقف جبهة التحرير الوطني؛ قد استمر حتى بعد تأسيس الحكومة المؤقتة، رغم الاتصالات الرسمية وغير الرسمية بعد الاعتراف بها؛ مثال اعتراف الصين الشعبية بها في 22 سبتمبر 1958. ومما يشير إلى هذا المبدأ تقرير مصالح وزارة الخارجية الموجه إلى رئاسة الحكومة المؤقتة في مارس 1960؛ حيث "يدعو بصريح العبارة إلى التخلي عن الحذر في التعامل مع الكتلة الشرقية، والكفّ عن الابتزاز اللّفظي المتمثل في تهديد الغرب بالتحالف معها". كما يوصي هذا التقرير بتعيين ممثلين للحكومة في كل من بكين وبرلين[5].

---

[1] Ibid.

[2] نفسه، ص 591.

[3] نفسه.

[4] نفسه، ص 593.

[5] نفسه، ص 594.

كما أعطت لجنة التنسيق والتنفيذ ومن بعدها الحكومة المؤقتة أهمية للتعامل مع الدول الغربية المجاورة لفرنسا مثل اسبانيا وايطاليا وألمانيا الاتحادية. وضمن هذا المجال يشير تقرير لمصالح وزارة الخارجية في 18 جانفي 1959 بضرورة إعطاء اسبانيا أهمية خاصّة "باعتبارها من أكثر الأهداف الحيوية، نظرا لحرية التحرك –النسبية– التي كانت عناصر جبهة التحرير تتمتّع بها، بفضل التواطؤ الضمني لحكومة الجنرال فرانكو". ثمّ تأتي ايطاليا "في الدرجة الثانية من حيث الاهتمام، بفضل موقف الحزب الشيوعي الذي ساند القضية الجزائرية بوضوح منذ البداية. وقد تمكن مندوبو جبهة التحرير بها كذلك من عقد صلات وثيقة بشخصيات مسيحية تقدمية، مثل أنريكو ماتبي المدير العام الشهير لشركة "ايني" للمحروقات"[1].

رغم ذلك حافظ الموقف الرسمي الايطالي بشكل عام على وفائه للحليف الفرنسي، مما جعل الرئيس فرحات عباس يعبّر عن خيبته في حوار له في صحيفة "يونيتا" في ماي 1960 قائلا:"إن موقف الحكومة الايطالية خيّب آمالنا، وسياستها تصدمنا في مشاعرنا وكذلك في تمسكنا بالحرية والاستقلال"[2].

اعتمدت ألمانيا بدور رسميا دعم الحليف الفرنسي مع "غضّ الطرف عن بعض أشكال التعاطف والدعم لجبهة التحرير الوطني من لدن بعض المنظمات النقابية والشبانية"[3].

تمكنت جبهة التحرير الوطني من تكوين "لوبي مساند للثورة الجزائرية ومطالبها المشروعة، كان له أثره في بعض دوائر الخارجية الأمريكية[4] والكونغرس، كما تشهد على ذلك مواقف السناتور الديمقراطي جون كندي رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ. غير أن هذا اللوبي لم يكن له تأثير في دوائر القرار بالبيت البيض، بدليل موقف واشنطن المؤيد باستمرار لوجهة نظر الحليف الفرنسي". لكن شهدت الدورة 13 للجمعية العامة للأمم المتحدة امتناع ممثل الو.م.أ عن التصويت عندما عرضت اللاّئحة الخاصة بالمسألة الجزائرية على الجمعية العامة. لقد شجعت هذه الخطوة إلى اقتراح وزارة الخارجية مساع جديدة نحو واشنطن، أما تقرير 18 جانفي 1959 فأوصى بالعمل ضمن اتجاهين هما:

*تكثيف العمل المغاربي على مستوى السفراء في مرحلة أولى.

*إرسال وفد حكومي مغاربي في مرحلة ثانية[5].

ضمن هذا التوجه أوصى كريم بالقاسم وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة بما يلي:

1–تجنّب المبالغة في الاعتماد على التناقضات الثانوية بين فرنسا وحلفائها.

2–العمل بدل ذلك على: مواصلة العمل الدعائي باتّجاه الرأي العام الغربي. تكثيف الضغوط على الغرب بواسطة البلدان الشقيقة والصديقة ضمن المجوعة الآفرو آسيوية أو المعسكر الاشتراكي.

---

[1] نفسه، ص 606.

[2] نفسه، ص 607.

[3] نفسه.

[4] نفسه، ص 603.

[5] نفسه، ص 604.

كما انتقد الرئيس فرحات عباس بشدّة الو.م.أ والحلف الأطلسي في حوار له بصحيفة "يونيتا" الايطالية في ماي 1960؛ بسبب ما وصفه بـ"الدعم المتواصل لاحتلال ينذر بالتوسع إلى كامل شمال إفريقيا"[1].

في 4 جويلية 1960 تلقت الحكومة المؤقتة جواب الحكومة السويسرية بقبول انضمامها إلى اتفاقيات جنيف ابتداء من تاريخ استلامها الملف المؤرخ في 30 جوان 1960. مع ذلك حرصت الحكومة الاتحادية على التوضيح بأنّها أقدمت على هذه الخطوة بصفتها دولة مؤتمنة دون أن يعني ذلك اعترافها كدولة عادية بالحكومة المؤقتة[2].

لقد كانت هذه الخطوة هامة جدا، حيث يعد انضمام الجزائر المكافحة إلى اتفاقيات جنيف من أهم منجزات الحكومة المؤقتة عام 1960؛ لأهمية تبعات هذا الحدث قانونيا ودبلوماسيا من ذلك:

1-انتقال سلطة الالتزام الدولي باسم الجزائر إلى الحكومة المؤقتة.

2-نقض مصادقة فرنسا على الاتفاقيات باسم الجزائر سنة 1951.

3-الإقرار بوجود جمهورية جزائرية متميزة عن الجمهورية الفرنسية.

إن الاعتراف ضمن هذا السياق "يعتبر مظهرا من مظاهر الاعتراف باستقلال الجزائر قبل الأوان"[3].

استنتاج:

نجحت ثورة التحرير في تحويل سياسة التطويق الفرنسية لخنق الثورة إلى تحرك فعّال دبلوماسي كان له أثره في الداخل والخارج من خلال تأسيس ونشاط الحكومة المؤقتة والتي عملت منذ نشوئها على تحقيق أهدافها وتطلعاتها، والذي من مظاهره الاعتراف المتزايد بثورة التحرير وحكومتها وتسيير ملف المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

---

[1] نفسه.

[2] نفسه، ص 620.

[3] نفسه.

المحور التاسع: المفاوضات والاستقلال

تمهيد

1) العوامل التي أجبرت ديغول على اللجوء إلى المفاوضات

2) مراحلها

أ-مرحلة جسّ النبض

ب-مرحلة الاتصالات السرية

ج-مرحلة المفاوضات الجدية

3)مضمون اتفاقية ايفيان

4)المواقف المختلفة من اتّفاقية ايفيان

استنتاج

تمهيد

شكّلت المفاوضات الجزائرية الفرنسية معركة لا تقلّ أهمية عن العمل المسلح، فهي بمثابة المعركة الدبلوماسية ومرحلة حاسمة في كفاح الشعب الجزائري ضدّ الاحتلال الفرنسي.

1) العوامل التي أجبرت ديغول على اللجوء إلى المفاوضات

*تعاظم قوة الثورة الجزائرية.

*فشل السياسات الفرنسية في القضاء على الثورة.

*تأزم الوضع السياسي في فرنسا بدليل تساقط العديد من الحكومات لعجزها عن معالجة ملف حرب الجزائر.

*الأزمات الاقتصادية وإنهاك خزينة واقتصاد فرنسا بسبب تكاليف حرب الجزائر الباهظة.

*انتقال العمل الثوري إلى فرنسا بداية من 25 أوت 1958.

*مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي علق عليها ديغول قائلا:"الآن رأيت بأم عيني ويجب أن نزن القضية الجزائرية وزنها الحقيقي وانه لمن العبث أن لا نتفاوض مع جبهة التحرير الوطني". كما أشاد بها يوسف بن خدّة قائلا:"إن هذه المظاهرات كانت عاملا حاسما في تعجيل سير المفاوضات".

2) مراحلها

إن المعركة على بساط المفاوضات لا تقل خطورة عن الحرب المسلحة، فلها قواعدها وأهدافها وإستراتيجيتها وتكتيكها[1].

أ-مرحلة جسّ النبض

هذه الفترة لا يمكن اعتبارها مفاوضات بل كانت مجرّد اتصالات لجسّ النبض، كان الفرنسيون خلالها يريدون اكتشاف الطرف الثوري الآخر وإقناعه بإنهاء العمل المسلح فقط بدون مقابل له قيمة، كما أنهم لازالوا ينظرون للثوار كمتمردين عن القانون وفلاقة وقطاع طرق، حيث عقد السلطات الفرنسية العديد من اللقاءات السرية مع وفود جبهة التحرير الوطني[2]. وبالتالي كانت الاتصالات خلالها بين الطرفين لجسّ النبض. عرفت هذه المرحلة العديد من اللقاءات أهما:

*لقاء الجزائر في افريل 1956 بين مبعوث مانديس فرانس وعبان رمضان وبن يوسف بن خدة.

*لقاء القاهرة 12 و 30 افريل 1956؛ بين محمد خيضر رئيس البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني وكل من جورج قورس وجوزيف بيقار الأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي مبعوثي رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي. حيث اقترح هذا الأخير ثلاثية عرفت باسمه (ثلاثية غي مولي) تضمنت:

1-إجراء انتخابات بمشاركة جميع السكان الجزائريين والأوروبيين في صندوق واحد.

---

[1] بن يوسف بن خدّة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان**، تر: لحسن زغدار. محل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص13.

[2] مقدم سيد أحمد، **المفاوضات والمفاوضون في تاريخ استقلال الجزائر 1960-1962**، إشراف: كريم ولد نبيّة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2016-2017، ص 43.

2-التفاوض فيما بعد مع المنتخبين الجدد على وضع دستور جديد للبلاد[1].

3-وقف إطلاق النار قبل إجراء الانتخابات.

لكن محمد خيضر أجاب عن ذلك بأنّ المحاورون الجزائريون تعينهم جبهة التحرير الوطني، أما الانتخابات فلا تجري حتّى يتم الاتفاق على الخطوط العريضة والمبادئ الأساسية للدستور الجديد مع جيش التحرير، وقف إطلاق النار ثمّ الشروع في الانتخابات مباشرة[2].

*لقاء بلغراد في 21-07-1956 بين محمد يزيد واحمد فرنسيس مع بيير كوميني(Pierre Comminé).

* لقاء روما بين الطيب بولحروف وبيار كومين في أوت 1956.

* لقاء ثاني في روما يوم 17 أوت 1956 بين أحمد فرانسيس ومحمد يزيد وبيار كوميني لمدة ساعة كاملة، ليتوصلوا إلى اتفاق بالالتقاء في اليوم الموالي بمطعم بعيد عن الأنظار لمدة ساعة وأربعين دقيقة[3].

*لقاء روما في 1 سبتمبر 1956 بين امحمد يزيد محمد خيضر عبد الرحمان كيوان مع بيار كوميني (Pierre Comminé).

***لقاء بلغراد في 22 سبتمبر 1956**، حيث حضرها من الجانب الفرنسي هيربوت بمفرده وعن الجانب الجزائري؛ محمد خيضر ومحمد الأمين دبّاغين رئيس الوفد الخارجي الجزائري،وقد طرح الطرف الجزائري مقترحاته في أن تكون المسائل المشتركة بين الصلاحيات الفرنسية الجزائرية مع إمكانية الإعلان عن استقلال الجزائر كشرط مطلق لكن الطرف الفرنسي الذي وعد باطلاع حكومته عنها في انتظار مقابلة ثانية لكن الفرنسيين تماطلوا في الرد للتوقف المفاوضات[4].

كانت كل هذه اللقاءات عبارة عن مناورات لمعرفة قوة الثورة.

***لقاء مولان ما بين 25و29 جوان 1960** كان آخر لقاء لكنّه فشل بدوره وحضر اللقاء كل من محمد بن يحين أحمد بومنجل وممثلي الحكومة الفرنسية غير أنه تمّ التعامل معهما كمتمردين ومنعا من الاتصال بالصحافة، ففشل اللقاء لتمسك فرنسا بالحل العسكري ولم يكن سوى جسّ للنبض (sondage)[5].

أظهر فشل لقاء مولان (Melun) حسب موريس فلوري (Flory Maurice) "أن الاختلافات ظلت عميقة. تعمل الحكومة الفرنسية على ردم الهوة التي تفصل بين المواقف. هذا الجهد لا يزال من جانب

---

[1] مقدم سيد أحمد، المرجع السابق، ص 49.

[2] نفسه، ص 50.

[3] نفسه، ص 52.

[4] نفسه، ص 53.

[5] بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص18-19.

واحد، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) اعتقادا منه أن الأمر متروك للمستعمر لإصلاح أخطائه وأن مركزه غير ملموس"[1].

بعد المحادثات في مولان، مرّ عام آخر قبل استئناف خيوط المفاوضات. يمتد التسلسل الزمني لاستئناف الحوار على مدى ستة أشهر تقريبًا[2].

مع نهاية هذه المرحلة وقعت مظاهرات 11 ديسمبر 1960؛ والتي شملت العديد من المدن والمناطق بأمر من الحكومة المؤقتة ردّا عن مشروع الجزائر جزائرية وتواصلت إلى غاية 15 ديسمبر من نفس الشهر، والتي كان لها تأثير فعّال على تطور القضية الجزائرية. جاء في إعلان الحكومة المؤقتة:"إن المظاهرات قد أعطت البرهان الساطع على تعلّق الجماهير بالثورة، كما أنها برهنت بصورة لا غبار عليها، على تنفيذ أوامر الجبهة، وعليه، فلابد من العودة إلى الهدوء واليقظة والحذر من جديد".

لقد أكدت هذه المظاهرات بأنه لا بديل عن الاستقلال، كما أكدت على أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للجزائريين. وساهمت في اقتناع ديغول بعد زيارته للجزائر باقتناعه انه من المستحيل نجاح سياسته وبفشل خطّته العسكرية في القضاء على الثورة، مع عدم فعالية المناورات والحلول الوسطى، مما سيكون من شأنه التمهيد للدخول في المفاوضات.

ب-مرحلة الاتصالات السرية

في 16 جانفي 1961، "وفي بيان نشر في تونس العاصمة، أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A)، عن استعدادها للدخول في مفاوضات دون شروط مسبقة. في الأول من فيفري 1961 وجّه الجنرال ديغول دعوة إلى بورقيبة للذهاب إلى فرنسا. بعد أيام قليلة، أعلنت الأسبوعية التونسية العمل افريقيا

(Afrique-Action) أنه تم إجراء اتصالات سرية في سويسرا بين السيّدين بومبيدو وبرونو دي ليوس (Pompidou et Bruno de Leusse) من جهة والسادة بومنجل ودحلب وبولحروف من جهة أخرى (19-22 فيفري)"[3].

أهم مرحلة خلالها محادثات لوسارن في 20 فيفري 1961؛ والتي حضرها الطيب بولحروف وأحمد بومنجل عن الطرف الجزائري وجورج بومبيدو عن الطرف الفرنسي[4]. هذا اللقاء فشل لتباين وجهات النظر وكان مجرّد حوار طرشان لتباعد مواقف كل طرف.

مطالب الوفد الجزائري في لقاء لوسارن:

*وقف إطلاق النار.

*استقلال الجزائر.

---

[1] Flory Maurice. Négociation ou dégagement en Algérie, op.cit, p836.

[2] Ibid, p846.

[3] Ibid.

[4] بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص20.

*وحدة الأمة الجزائرية.

*وحدة التراب الوطني.

*جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للجزائريين.

مطالب الوفد الفرنسي في لقاء لوسارن:

*الإعلان عن هدنة.

*القبول بحكم ذاتي.

*تجزئة الجزائر عرقيا بإقامة دولة للمعمرين في الشمال.

*فصل الصحراء.

*الطاولة المستديرة من خلال توسيع التشاور مع مختلف الأطراف الجزائرية لكي لا تحتكر جبهة التحرير الوطني تمثيلهم[1].

كانت رحلة الرئيس بورقيبة إلى فرنسا ولقائه بالجنرال ديغول (de Gaulle) (27 فيفري) حسب موريس فلوري (Flory Maurice) "ورغم عدم استخدام الكلمات رسميًا، مهمّة للمساعي الحميدة". حيث يعطي رئيس الدولة التونسية التعريف بنفسه والدور المنتظر منها في حلحلة المفاوضات الجزائرية الفرنسية: "إنها (تونس) وحدها القادرة على جمع المتحاربين معًا، لفهم مواقف بعضهم البعض". وفي ختام المحادثات نُشر بيان صحفي مشترك ورد فيه بأنه قد: "... نوقشت القضية الجزائرية على نطاق واسع في ضوء التطورات الأخيرة ومن منظور مستقبل شمال إفريقيا. اتفق الجنرال ديغول والرئيس بورقيبة[2] على التنويه بالإمكانيات والأمل الموجود الآن من أجل تطور إيجابي وسريع (..) وأشار الجنرال ديغول والرئيس بورقيبة إلى أي مدى كانت تصوراتهم متقاربة". زاد من تأكيد ذلك بلاغات صدرت من الحكومة الفرنسية و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) في 15 و18 مارس 1961، تعلن كل على حدة، التأكيد الرسمي لافتتاح المفاوضات. تم تحديد تاريخ 7 أفريل 1961 لذلك[3].

مع نهاية هذا اللقاء وقع في الشهر الموالي انقلاب 22 افريل 1961 في الجزائر بتواطؤ بين المستوطنين وجنرالات متطرفين مخالفين لسياسة ديغول في اللجوء للمفاوضات. وهذا ما أجبر هذا الأخير ليكون أكثر جدية في التعامل مع ملف المفاوضات الجزائرية الفرنسية خوفا من دخول فرنسا في حرب أهلية بعد هذا الانقلاب الثاني، حيث سبق لفرنسا أن شهدت انقلاب 13 ماي 1958.

لا تزال هناك العديد من العقبات والحوادث تعترض طريقها: توتر المفاوض الجزائري الرئيسي، السيد بلقاسم كريم، واغتيال رئيس بلدية إيفيان على يد منظمة الجيش السري(O.A.S) في 31 مارس 1961

---

[1] بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق** ، ص22.

[2] Flory Maurice. Négociation ou dégagement en Algérie, op.cit, p846.

[3] Ibid, p847.

عقد المؤتمر الصحفي للسيد جوكس في وهران الذي أدى إلى انسحاب مفاجئ من الحكومة المؤقتة، انقلاب الجنرالات في الجزائر (22-26 أبريل)[1].

ج-مرحلة المفاوضات الجدية

***محادثات ايفيان (Evian) الأولى 20 ماي 1961:**

تم افتتاح مؤتمر إيفيان في 20 ماي 1961، وتمّ قطعها في 13 جوان، واستؤنفت لاحقا في لوغرين (Lugrin) في 20 جويلية حتى تعليقها شرطيا في 28 جويلية[2]. كان هذا اللقاء بين كريم بالقاسم ومحمد الصديق بن يحي واحمد فرنسيس وأعضاء آخرين منهم أحمد قايد وعلي منجلي وكذا رضا مالك المتحدث الرسمي؛ حيث رافقوا الوفد الجزائري، وترأس الوفد الفرنسي لويس جوكس (Louis Joxe)، حيث اعترفت خلالها فرنسا بان السياسة الخارجية من صلاحيات الدولة الجزائرية غير أن الفرنسيين ظلوا متمسكين بسيادتهم على الصحراء، في الوقت الذي أصر خلاله الوفد الجزائري على التمسك بالوحدة الترابية للجزائر، وهذا ما أدى إلى فشل اللقاء[3].

***محادثات لوغران (Lugrin) 20 إلى 27 جويلية 1961:** وهي منطقة فرنسية قريبة من الحدود السويسرية ولم تكن الحكومة الجزائرية المؤقتة تنتظر الكثير منها، حيث كان هدفها قطع الطريق على مشروع فصل الصحراء[4].

ولو نقوم بعملية حسابية إجمالاً، نحصي وفق موريس فلوري (Maurice Flory) "عشرين جلسة عمل في شهرين لتنتهي، كما في مولان، بالفشل. في مولان، استشعرنا بالفعل، من خلال تعارضات الأسبقية والإجراءات، عدم توافق المذاهب الموجودة. في إيفيان ولوغرين، بعد أن حُلّت مسائل الشكل سابقًا، ظهر الخلاف حول المزايا في ضوء كامل"[5].

عام 1961 هو عام إخفاقات إيفيان (Evian) ولوغرين (Lugrin) إنه المكان حسب موريس فلوري (Flory Maurice) "الذي يبدأ فيه المرء في الشك في فرص التوصل إلى سلام تفاوضي، لأن الوطنيين الجزائريين يظلون مخلصين بشدة لعقيدة ترى فرنسا، لأسباب قوية للغاية، أنها لا تستطيع قبولها. خلال هذا العام من الانتظار والفشل في التمكن من تحويل المواجهة إلى محادثات بناءة، لا توجد تعديلات جوهرية على المستويات الدبلوماسية والعسكرية والسياسية. في الأمم المتحدة، في غياب الوفد الفرنسي، الجمعية العامة، مستوحاة من ممثلي جبهة التحرير الوطني (F.L.N)، كان التصويت دون صعوبة

---

[1] Ibid.

[2] Flory Maurice. Négociation ou dégagement en Algérie, op.cit, p847.

[3] بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص24.

[4] نفسه، ص25.

[5] Flory Maurice. Négociation ou dégagement en Algérie, op.cit, p847.

لاتخاذ قرار. على الصعيد العسكري، لا يزال الجيش الفرنسي يقاتل ضد التمرد، فيما يواصل جيش التحرير الوطني شن حرب دولية"[1].

أما من حيث السياسة الدولية "فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) كانت تكتسب بعض الاعتراف الإضافي دون تعديل في موقف فرنسا وحلفائها"[2].

ومنذ نهاية محادثات لوغران، "لم يحدث شيء عمليًا. باريس التي لم تغير موقفها المبدئي، لا تزال تطالب بممارسة مسؤولياتها حتى تقرير المصير ولا تزال ترفض الاعتراف بـ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A)، ليس بسبب عنادها ولكن لأسباب تتعلق بالقانون الدولي والشرعية(..) ومع ذلك، في 8 نوفمبر 1961 ، اعترف الجنرال ديغول أنه لجعل تقرير المصير ممكنًا من الضروري إبرام اتفاق مقدمًا بين الحكومة والعناصر السياسية الجزائرية"[3].

مع انتهاء نتائج عام 1961؛ يرى موريس فلوري (Maurice Flory) بأن المفاوضات الجارية أصبحت في طريق مسدود مجدّدا، "قد يميل المرء إلى الاعتقاد بأن موقف فرنسا تجاه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) لم يتغير وأن لقائي ايفيان–لوغران (Evian–Lugrin) ليس سوى تكرار للقاء مولان (Melun)" في حين "أن الدراسة عن كثب لسلوك المفاوضين الفرنسيين وخطابات الجنرال ديغول تظهر على العكس تطورًا جديدًا مهمًا قبل وأثناء وحتى بعد المفاوضات"[4].

عندما استؤنفت المحادثات، اقترح السيد لويس جوكس (Louis Joxe) طريقة عمل جديدة، كان الهدف منها النظر في جميع جوانب المشاكل المعلقة في نفس الوقت بحيث يمكن للطرف الآخر أخذ جميع اهتمامات أحد الطرفين في الاعتبار. يمكن أن تكون الجلسات العامة مصحوبة بلجان مشتركة متخصصة واجتماعات وجهاً لوجه. من جانبها قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) يشرح جدول الأعمال في 5 نقاط بترتيب رقمي:

1– ضمانات تقرير المصير ونطاقه.

2–الفترة الانتقالية.

3–الضمانات التي سيتم تقديمها للأوروبيين في الجزائر.

4–آفاق التعاون بين الجزائر وفرنسا.

5–الشروط الفنية لوقف إطلاق النار[5].

---

[1] Ibid, p836.

[2] Ibid, p837.

[3] Flory Maurice. La fin de la souveraineté française en Algérie, op.cit, p906.

[4] Flory Maurice. Négociation ou dégagement en Algérie, op.cit, p846.

[5] Ibid, p851.

ثم حاول السيد لويس جوكس (Louis Joxe) "التوفيق بين الطريقتين المقترحتين من خلال اقتراح إنشاء خمس لجان تتوافق مع النقاط الخمس في مشروع جدول الأعمال وبقبول أن كلتا الجلستين العامتين تهدفان إلى توجيه عمل الخبراء واجتماعات اللجان"[1].

وفي مساء يوم 25 جويلية 1961 " بدا أنه تم التوصل إلى اتفاق أولي حول أساليب العمل بين الوفدين؛ ندرك بسرعة أنه يقوم على سوء فهم. بعد قبول مبدأ اللجان من قبل جبهة التحرير الوطني، خلص المفاوضون الفرنسيون إلى أنها اتفقت على الفحص المتزامن للمشكلات من أجل طرح جميع الأسئلة في نفس الوقت، ولكن فيما بينها. في الواقع ، فإن جبهة التحرير الوطني(F.L.N) تستمر في الاعتقاد بأن المسائل الواردة تحت هذا العنوان لا يمكن إحالتها إلى اللجنة إلا بعد دراسة جميع النقاط الواردة تحت هذا العنوان في جلسة عامة والتوصل إلى اتفاق شامل"[2].

كانت جبهة التحرير الوطني(F.L.N) حسب موريس فلوري (Maurice Flory) "ترفض مرة أخرى تقديم تنازلات. حول سوء التفاهم هذا ، يوافق السيد لويس جوكس (Louis Joxe) على ضرورة إجراء مناقشة أولية حول البند الأول في جدول الأعمال قبل أن يتمكن المفوضون من التعامل معه. وجاءت المناقشة في مواجهة عقبة الصحراء، من الجلسة الأولى، في 27 جويلية 1961. ثم أعرب الوفد الفرنسي عن رغبته في تنحية هذا الموضوع جانبا بشكل مؤقت والرد على أسئلة أخرى. جبهة التحرير الوطني، التي تتفهم أن فرنسا في الوضع الحالي للمحادثات ترفض التنازل عن المشكلة الصحراوية، لا تريد الاقتراب من نقطة أخرى وتفضل التوقف"[3].

وفق ما يعتقده حسب موريس فلوري (Maurice Flory) "على الرغم من كل الجهود التي بذلها الوفد الفرنسي، أصبحت الصحراء بالتالي "شرطًا أساسيًا" لم يكن بالإمكان تجاوزه. ولخص السيد لويس جوكس (Louis Joxe) هذا الوضع على النحو التالي: أعلنوا أنفسهم على استعداد للمناقشة والبحث عن صيغ اتفاق لمحاولة تقليل الصعوبات. ومع ذلك، فمنذ جلسة العمل الأولى، توقفوا عند كلمة "صحراء"، ورفضوا الذهاب أبعد من ذلك"[4].

يبدو أن الفرنسيين أصبحوا في خريف 1962 عاقدين العزم على إنهاء الحرب في الجزائر بتجاوز العقبة الرئيسية ومهي مشكلة الصحراء، حيث قدمت خطابات الجنرال ديغول الأخيرة بعض التفاصيل التي تشير إلى الرغبة في الخروج من حالة الجمود[5].

ففي حديثه عن الصحراء بمؤتمره الصحفي في 5 سبتمبر 1961، أعلن رئيس الدولة معلقا: "الحقيقة هي أنه لا يوجد جزائري واحد، كما أعلم، لا يعتقد أن الصحراء يجب أن تكون جزءًا من الجزائر، وأن

---

[1] Ibid.

[2] Flory Maurice. Négociation ou dégagement en Algérie, op.cit, pp 851-852.

[3] Ibid.

[4] Ibid.

[5] Ibid.

هناك ألا تكون حكومة جزائرية واحدة، مهما كان توجهها فيما يتعلق بفرنسا، التي لا ينبغي أن تطالب بلا هوادة بالسيادة الجزائرية على الصحراء (..) ". يبدو أن هذا الاعتراف بالطابع الجزائري للصحراء يزيل العقبة الأولى حسب موريس فلوري (Maurice Flory)[1].

رفضت الحكومة الفرنسية الاقتراح الذي قدمه الرئيس الجديد للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية G.P.R.A.) بن يوسف بن خدة في 24 أكتوبر 1961 "بالاتفاق على وقف إطلاق النار وإعلان الاستقلال، قبل التفاوض على العلاقات الفرنسية الجزائرية وعلى العلاقات بين البلدين. ضمانات للفرنسيين في الجزائر، في محاولة للحصول على اعتراف صريح منها"[2].

***محادثات بال (Bâle) الأولى والثانية بسويسرا :28 و29 أكتوبر- 9 نوفمبر 1961:** مثّل الوفد الجزائري محمد الصديق بن يحي ورضا مالك أما ممثلوا ديغول في الوفد الفرنسي برونو دولوس (Bruno de Leusse) وكذا كلود شايي (Claude Chaillet). واعترضت هذه المفاوضات قضية الضّمانات والمرافق العسكرية واستغلال ثروات الصحراء ووقف إطلاق النار...الخ[3].

***لقاء سعد دحلب برفقة محمد الصديق بن يحي مع لويس جوكس (Louis Joxe)** برفقة برونو دولوس (Bruno de Leusse) في 9 ديسمبر 1961 بعد إضراب 15 نوفمبر 1961[4].

بعد ما يقرب من 6 أشهر من لقاء لوغران (Lugrin)، بدأت اتصالات جديدة. في 10 يناير 1962، أصدرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) في اجتماع بالمحمدية (المغرب) بيانًا صحفيًا يمثل أول مؤشر على تغير هام في موقفها المتوقعة وأشار: "إلى التطور نحو حل سلمي وتفاوضي للمشكلة الجزائرية. وجدد التأكيد على رغبته في التعجيل بساعة السلام في الجزائر والتوصل إلى اتفاق يسمح بالتطبيق الصادق والمخلص لحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال ، وهو تطبيق محاط بكافة الضمانات الضرورية للشعب الجزائري ، وكذلك تلك المتعلقة بالمصالح المشروعة لفرنسا وأوروبا الجزائر.."[5].

***محادثات لي روس (les Rousses) من 11 إلى 18 جانفي 1962:**

استؤنفت المفاوضات وفقا للإجراء المقرر أصلا. وقد أدت إلى الاتفاقات الأولية بين ليس روس (18 فيفري 1962) [6]. تم خلال هذه المحادثات الاتفاق على كل القضايا؛ لتنتقل بعدها المسودة للمناقشة لدى

---

[1] Ibid, p853.

[2] Guy Pervillé. Trente ans après : Réflexions sur les accords d'Évian, op.cit, p376.

[3] بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص ص29 -31 .

[4] نفسه، ص33.

[5] Flory Maurice, La fin de la souveraineté française en Algérie, op.cit, p907.

[6] Guy Pervillé, Trente ans après : Réflexions sur les accords d'Évian, op.cit, p376.

الطرفين الجزائري والفرنسي[1]. التقى على إثرها المجلس الوطني للثورة في طرابلس بليبيا في الفترة بين 22 و 27 فيفري 1962 ووافق على وقف إطلاق النار[2].

كتب موريس فلوري (Maurice Flory) بخصوص لقاء آخر عند الحدود الفرنسية السوسرية ورد فيه بأنه من 11 إلى 18 فيفري، جرت محادثات سرية بالقرب من الحدود السويسرية. علمنا بذلك في بيان صحفي غير رسمي صادر عن وكالة الأنباء الفرنسية: "أُعلن في الدوائر الفرنسية المعتمدة أن محادثات جرت بين 11 و 18 فبراير على الأراضي الفرنسية بين ثلاثة أعضاء من حكومة الجمهورية: م. م. لويس جوكس وروبرت بورون وجان دي برولي وممثلو ج.ت.و". في 21 فبراير وفي ختام أعمال مجلس الوزراء الفرنسي، أعلن البيان الرسمي الصادر بهذه المناسبة: ".. استمع المجلس إلى تقرير وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية حول نتائج المباحثات. أنه كان لديه للتو، بصحبة اثنين من زملائه مع ممثلي جبهة التحرير الوطني (F.L.N). ووافق المجلس على استنتاجاته فيما يتعلق بشروط وقف إطلاق النار وشروط تقرير المصير وشروط التعاون الفرنسي الجزائري، بما في ذلك ضمانات للأقلية من أصل أوروبي" [3].

من جهته، اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، السلطة العليا للثورة بطرابلس في 22 فيفري 1962 لبحث مقترحات المفاوضين ونشر البيان الصحفي التالي في 28 فيفري بتونس: "المجلس الوطني للثورة الجزائرية". اجتمعت الثورة الجزائرية في دورة استثنائية بطرابلس في الفترة من 22 إلى 27 فبراير 1962. بعد مناقشات حول المفاوضات مع حكومة الجمهورية الفرنسية، بعد ذلك قدّم تفويضات للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) لمواصلة المفاوضات الجارية"[4].

يبدو حسب موريس فلوري (Maurice Flory) أن المفاوضات تسير على الطريق الصحيح بما يكفي لإعلان باريس رسميًا استئنافها في إيفيان في 7 مارس 1962[5].

***مفاوضات ايفيان (Evian) الثانية من 7 مارس إلى 18 مارس 1962:**

لقد أفرزت هذه المحادثات للتوقيع على ما يعرف باتفاقيات ايفيان الثانية التي أنهت صراع دام 132 سنة مع الاحتلال الفرنسي، حيث تمّ إقرار وقف لإطلاق النار بداية من منتصف نهار يوم 19 مارس 1962. حيث أعلن الجنرال ديغول عن إبرام الاتفاقات ووقف إطلاق النار؛ كما أنه يعلن عن الاستفتاء الذي يجب على الشعب الفرنسي أن يعرب فيه عن موافقته. تنشر الجريدة الرسمية الصادرة في 20 مارس جميع النصوص التي يشار إليها عادة باتفاقيات إيفيان[6].

---

[1] بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، نفسه، ص36.

[2] نفسه، ص37.

[3] Flory Maurice. La fin de la souveraineté française en Algérie, op.cit, pp 907-908.

[4] Ibid, p908.

[5] Ibid.

[6] Ibid.

وهكذا وقعت الحكومة الفرنسية، في 19 مارس 1962 مع جبهة التحرير الوطني (F.L.N) اتفاقيات إيفيان. "هذه "الاتفاقات" تتعلق بوقف إطلاق النار، والتحضير لاقتراع تقرير المصير، وشروط التعاون بين فرنسا والجزائر المستقلة في حالة تصويت الجزائريين لذلك.لا تؤثر هذه الاتفاقيات على مبدأ الحفاظ على السيادة الفرنسية حتى نتيجة استفتاء تقرير المصير"[1].

ليتم تطبيق مرحلة انتقالية بقيادة تنفيذية مشتركة بين الطرفين الجزائري والفرنسي يتم خلالها إطلاق سراح المساجين والأسرى في كلا الطرفين، ودخول اللاّجئين إلى وطنهم[2]، وتنظيم استفتاء على تقرير المصير والاستقلال في فاتح جويلية 1962؛ كانت نتيجته أن صوت 5.975.511 للاستقلال بنسبة قدرها 97.3%، مقابل 16.584 للبقاء مع فرنسا بنسبة قدرها 20.7%.

شهد عام 1962 انتقال السيادة الفرنسية في الجزائر إلى دولة جزائرية جديدة. حيث تم هذا النقل في 3 جويلية بعد استفتاء تقرير المصير في الأول من جويلية، لغاية ذلك التاريخ ، حافظت فرنسا على سيادتها على كامل الأراضي الجزائرية[3].

3)مضمون اتفاقية ايفيان:

الفصل الأول: يتضمن تنظيم السلطات العامة في الجزائر خلال فترة الانتقال والضمانات الخاصة بحق تقرير المصير. وتتضمن المسائل المتعلقة بإطلاق سراح المعتقلين من الطرفين والإعلان عن العفو فورا ودخول اللاجئون في الخارج إلى الجزائر، ومسألة الاستفتاء على تقرير المصير والذي كحد أدنى ثلاثة أشهر وأقصاه ستّة أشهر[4].

الفصل الثاني: الاستقلال والتعاون وتتضمن احتفاظ فرنسا على مكتسباتها الاقتصادية والتجارية والثقافية تحت ستار التعاون من ذلك الإبقاء على احتكارهم للثروات المعدنية والمنجمية والمحروقات في الصحراء[5].

الفصل الثالث: النظم الخاصة بالشؤون الحربية.

يتضمن بقاء 80 ألف جندي فرنسي في الجزائر. وانسحاب تدريجي للجيش الفرنسي في حدود 24 شهرا من تاريخ تقرير المصير. كما يسمح الاتفاق باستخدام قاعدة المرسى الكبير بوهران الجوية والبحرية لمدة 15 سنة. استخدام بعض المطارات مثل بوفاريك عنابة بشار والمنشآت الحربية التي تراها ضرورية[6].

---

[1]Jean Charpentier, Pratique française du droit international public, In: **Annuaire français de droit international**, volume 8, 1962, pp. 985-1035, p987.

[2] بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص ص37-38.

[3]Jean Charpentier, Pratique française du droit international public,op.cit , p987.

[4] بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص ص 88-89.

[5] نفسه، ص 92.

[6] نفسه، ص ص 93-94.

الفصل الرابع: النظم الخاصة بالمنازعات والتي قد تحدث بينهما بالطرق السلمية سواء بالصلح أو التحكيم.، كما تستطيع كل من الدولتين الالتجاء فورا إلى محكمة العدل الدولية إذا لم يتم الاتفاق على إجراءات هذه المحاكمات[1].

الفصل الخامس: نتائج استفتاء تقرير المصير. حيث أنّه إذا تمّ الاتفاق على الاستقلال والتعاون؛ ستعترف فرنسا فورا باستقلال الجزائر. وسيتم في الحال نقل الاختصاصات، وتنفيذ النظم التي أعلنها هذا التصريح العام والتصريحات المرفقة به في نفس الوقت[2].

4)المواقف المختلفة من اتّفاقية ايفيان:

اختلف الآراء حول اتفاقية بين مؤيد وعارض ومؤيد بتحفظ.

أ-المؤيدون للاتفاقية:

اعتبرت انتصارا للثورة التحريرية لكونها حققت الاستقلال وحافظت على الوحدة الترابية ووحدة الأمة الجزائرية.

ب-المعارضون للاتفاقية:

ارتكزت معارضتهم على الإجحاف والتنازلات المتعلقة ببقاء القوات الفرنسية في مواقع لفترة زمنية، وكذا استمرار سيطرة الفرنسيين على ثروات البلاد المنجمية والطاقوية.

ج-المؤيدون بتحفظ:

يعرفون بالمرحليّون الذين يعتبرون اتفاقية ايفيان مرحلة من مراحل ثورة التحرير، يقبل بها ضمن سياسة خذ وطالب على أن يتم التخلص من تبعاتها بعد الاستقلال.

جاءت اتفاقيات إيفيان نتيجة لعملية طويلة انتهى بها المطاف بفرنسا بقبول معظم أهداف الحرب وشروط السلام التي حددتها جبهة التحرير الوطنية. من 31 أكتوبر 1954[3]. كما يعترف موريس فلوري (Flory Maurice)؛ بأن جبهة التحرير الوطني (F.L.N) ترى من المؤكد بأن أطروحاتها تنتصر: "الجزائر ستكون مستقلة؛ تشمل الأراضي الجزائرية الصحراء. ستكون الأمة الجزائرية واحدة، أي بدون أي تمثيل سياسي معين أو وضع للأقلية الأوروبية"[4]. ما لم يعترف المرء بأن الغرض الأساسي من اتفاقيات إيفيان كان تخفيف العبء الجزائري عن فرنسا وأن كل شيء آخر كان ثانوي[5].

---

[1] نفسه، ص 94.

[2] نفسه، ص 95.

[3] Ageron Charles-Robert. Pervillé (Guy) : 1962 : La paix en Algérie. In: **Revue française d'histoire d'outre-mer**, tome 79, n°296, 3e trimestre 1992. pp. 417-418? P417.

[4]Maurice Flory, La fin de la souveraineté française en Algérie, op.cit, p908.

[5] Guy Pervillé. Hélie (Jérôme) : Les accords d'Évian. Histoire de la paix ratée en Algérie. In: **Revue française d'histoire d'outremer**, tome 81, n°303, 2e trimestre 1994. pp. 216-217, p217.

مع ذلك يرى دافيد روزيي (Ruzié David) بأنه "في الوضع الحالي، تسعى السياسة الفرنسية، قبل كل شيء براغماتية، إلى الدفاع بقوة عن المصالح الأساسية لفرنسا دون كسر العلاقات المتميزة التي يجب أن توحد الدولتين لأسباب عديدة. هذا التصريح الذي أدلى به السيد دي بروقلي (de Broglie)، وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية، أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأمة ، يشرح الصعوبات التي واجهها الفقيه الذي يسعى إلى الدراسة، بعد مرور أكثر من عام على بدايته، فرانكو – التعاون الجزائري، من خلال محاولة وضعه في الإطار العام لمشكلة التعاون مع الدول النامية. هذه البراغماتية، في الواقع، مسؤولة إلى حد كبير عن الطبيعة المتغيرة نوعًا ما للأسس التي يقوم عليها نظام التعاون الفرنسي الجزائري والأشكال التي يتخذها. ومع ذلك، يحتل هذا التعاون مكانة مهمة في سياسة فرنسا لمساعدة البلدان النامية، من الناحيتين النوعية والكمية. تحتل الجزائر المرتبة الأولى بين الدول التي تقدم لها فرنسا مساعدات مالية وتقنية"[1].

يعلق قي بيرفيي (Pervillé Guy) في قراءة لكتاب يوسف بن خدّة "اتفاقيات ايفيان" "من خلال هذا الكتاب الصغير، كان آخر زعيم للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (. G.P.R.A)، بأنه يخاطب مواطنيه، الشباب الجزائريين، لإعادة تأهيل عمل حكومته في العلاقات مع فرنسا، من خلال إثبات أن اتفاقيات إيفيان لم تكن استسلامًا لـ "الاستعمار الجديد" الفرنسي، بل "النوع ذاته من التسوية الثورية، مثل لقد أنقذت للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) المواقف الرئيسية للثورة مع كونها مرنة"[2].

كما يتساءل هذا الأخير مجدّدا "هل كانت اتفاقيات إيفيان حقًا الحل المنطقي، هنا بلا هوادة منذ ما يقرب من أربع سنوات"؟ من بين أولئك الذين استدعوا الجنرال إلى السلطة من أجل إنقاذ الجزائر الفرنسية، رأى الكثير في هذه الجملة اعترافًا بالازدواج الفاضح. لكن آخرين رأوا فيه تمويه فشل البراغماتية قصيرة النظر، التي أُجبرت على الخضوع على مراحل لإرادة جبهة التحرير الوطني الأكثر حزما. وحتى مؤخرًا، في إحدى منشوراته الأخيرة، كتب المؤرخ الجزائري كزافييه ياكونو(Xavier Yacono) ذلك لأنه كان لديه لم يكن قادراً على تحقيق فكرته العظيمة ، تنظيم المستعمرات في كيان فيدرالي تكون الجزائر محورها، ديغول، بصفته ممثلاً عظيماً، اتخذ مظهر صانع القرار، وفضل رمي جولة تلو الفأس بقبول حالات التقاعد المتتالية المفروضة عليه من قبل الخصم الذي كانت قوته الأساسية هي موقف الرفض المنهجي[3].

يعتقد قي بيرفيي (Guy Pervillé) بأنه "إذا كان الغرض الوحيد لاتفاقيات إيفيان هو إعفاء فرنسا من العبء الجزائري من خلال نقل سيادتها تدريجياً إلى دولة جزائرية، فيمكن للمرء أن يقول إن تطبيقها كان ناجحًا. في الواقع، بعد وقف إطلاق النار في 19 مارس واستفتاء 8 أفريل 1962 في العاصمة الفرنسية،

---

[1]David Ruzié, La coopération franco-algérienne. In: **Annuaire français de droit international**, volume 9, 1963. pp. 906-933, p 906.

[2]Guy Pervillé, Ben Khedda (Benyoucef) : Les accords d'Évian. In: **Revue française d'histoire d'outre-mer**, tome 75, n°280, 3e trimestre 1988. p. 369.

[3]Guy Pervillé, Trente ans après : Réflexions sur les accords d'Évian, op.cit, pp 368-369.

تم تعيين المدير التنفيذي الفرنسي الجزائري المؤقت، في اتصال دائم مع المفوض السامي لفرنسا. وصدّق الجزائريون بدورهم على اتفاقيات إيفيان في 1 جويلية 1962، واعترفت فرنسا باستقلال الجزائر في 3 جويلية. نقل المفوض السامي صلاحياته إلى رئيس السلطة التنفيذية المؤقتة عبد الرحمن فارس، الذي نظم انتخابات الجمعية الوطنية في 20 سبتمبر 1962. وقد حصل هذا على صلاحيات السلطة التنفيذية والجمعية العامة في 25 سبتمبر، وأثمرت حكومة برئاسة أحمد بن بلة"[1].

لم تخسر فرنسا فقط في نهاية الاتفاقيات 600 إلى 700 مليار من الاستثمارات التي تم إجراؤها في البحث عن رواسب الهيدروكربونات ، ولكنها تخلت تمامًا وببساطة عن الإقليم بأكمله للمعارضين الجزائريين[2].

وبحسب الرئيس بن خدة، فإن "اتفاقيات إيفيان هي النوع ذاته من التسويات الثورية، حيث قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) بإنقاذ المواقف الرئيسية للثورة مع إظهار المرونة في الجوانب الثانوية أو إعادة النظر فيها". كما كانت السياسة الجزائرية، المتمثلة في المراجعة الأحادية الجانب للاتفاقيات دون التنديد بها قي بيرفيي (Guy Pervillé) "من أجل الاستمرار في الاستفادة من التعاون، فعّالة وآمنة في نقطة واحدة: من خلال استفزاز هروب الفرنسيين من الجزائر، حيث أوقعت البلاد في أزمة اقتصادية عميقة، زادت من حاجتها إلى المساعدة الفرنسية[3].

كانت اتفاقيات إيفيان وفق الرئيس بن يوسف بن خدة "انتصارًا عظيمًا للشعب الجزائري وواحدة من أكثر التنازلات الفرنسية مرارة (..) وقد تحقق هذا النجاح" كما يضيف بن خدة أنه بفضل "مفهومنا المتصلّب عن السيادة، مما جعلنا نرفض أي شيء يمكن أن يشكل خطراً محتملاً على وحدة الأمة أو الإقليم. برفضنا، على وجه الخصوص، الجنسية الجزائرية لمليون أوروبي، كنا قد حذرنا من خطر وجود جزائر برأسين، حيث للأسوأ، كان من الممكن أن ننتقل وضع قبرصي أو لبناني (..) وهكذا نجت الأجيال القادمة من الصراع بين المجتمعات المختلفة ثقافيا..[4].

لقد أحرز الشعب الجزائري في نهاية المطاف انتصاره، رغم ضعف الوسائل، يرجع ذلك إلى أداء ج.ت.و التي عرفت كيف تنظم وتكافح على كل الجهات المتعددة عسكرية واقتصادية وسياسية ودبلوماسية والتي لم تغلق الباب أبدا أمام المفاوضات مع الخصم[5].

---

[1] Ibid, p377.

[2] Jean-Michel Vernochet, Benyoucef Ben Khedda. Les accords d'Evian, In: **Politique étrangère**, n°3 - 1986 - 51eannée, p 865.

[3]Guy Pervillé, Trente ans après : Réflexions sur les accords d'Évian, op.cit, p380.

[4] Jean-Michel Vernochet, Benyoucef Ben Khedda, op.cit, p 865.

[5] بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص8.

استنتاج

تعد مرحلة المفاوضات والاستقلال محطّة بارزة في كفاح الجزائريين ضدّ السيطرة الاستعمارية التي فرضت عليهم مدّة 132 سنة من الاحتلال، وتأكد أنّ ما أخذ بالقوة لن يسترد إلا بالقوة. مثلما علّق أحد الفرنسيين عن هذه الفترة بعبارة جدّ معبّرة "زواج بالقوة وطلاق دموي"؛ في إشارة إلى استخدام الفرنسيين القوة لإخضاع الجزائر لنفوذهم واعتماد الجزائريين على الدماء الغزيرة لنيل حريتهم واستقلالهم.

خاتمة

خاتمة:

من خلال البحث في تاريخ ثورة التحرير الجزائرية يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات فيما يلي:

* قبيل ثورة التحرير كانت الحركة الوطنية الجزائرية في أصعب أوقاتها نتيجة تباين المواقف وتوالي الإخفاقات من إحجام الفرنسيين على التجاوب مع مطالبها ناهيك عن الانقسام داخل صفوفها مما جعل في وضع ضعيف أمام مواجهة مؤامرات وقمع السلطات الفرنسية مع ذلك فتحت الباب أمام بروز خيار جديد سيستفيد من هذه الوضعية لصنع التغيير المنشود باستغلال تنامي الفكر الاستقلالي لدى الجزائريين ورغبتهم في إحداث التغيير المنشود وفي هذه الظروف العصيبة ولدت جبهة التحرير الجزائرية وثورتها المسلحة التحريرية في فاتح نوفمبر 1954.

* اندلعت ثورة التحرير في ظلّ ظروف جدّ استثنائية مما جعل قرار تفجيرها تحديا صارخا لكل العراقيل التي كان من شأنها تعطيل مسيرة الجزائريين في التحرّر والاستقلال، وهذا ما يفسر مواجهتها للعديد من المشاكل والتحديات خلال عامها الأول والتي كادت أن تعصف بهذه الثورة الفتيّة.

* رغم القمع الشديد الذي سلّطته الإدارة الاستعمارية على الشعب الجزائري من خلال عمليات القتل العشوائية والقنبلة والاعتقالات، إلا أن ثورة التحرير قد خرجت منتصرة من هذه الهجومات من خلال المكاسب السياسية والإعلامية والعسكرية التي كسبتها والتي سمحت لثورة التحرير للاستعداد أكثر للمراحل القادمة من كفاحه الثوري في مواجهة الاستعمار الفرنسي ونيل حريته واستقلاله.

* لقد شكّل مؤتمر الصومام نقطة تحول بارزة في تطور الثورة الجزائرية هيكليا وتنظيميا في مختلف المجالات، حيث حاول الاستجابة لـ 22 شهر من العمل الثوري تقصّيا وتفحّصا واستشرافا للحلول الواجب اعتمادها في المراحل اللاّحقة، واستجابة للتحديات الكبيرة التي واجهتها الثورة التحريرية رغم ما خلّ فه هذا المؤتمر من صراعات خطيرة ترتبط أساسا بمبدأ أولويتي السياسي على العسكري والداخل على الخارج التي أسالت حبرا غزيرا وأحدثت للأسف صدامات بين القيادة الجديدة لمؤتمر الصومام والمعارضين لقراراته الطاعنين في شرعيته ومصداقيته.

* كرست ثورة التحرير الجزائرية تنظيما سياسيا متميّزا عرفت بداية تطبيقه مع اندلاع ثورة التحرير لكنّه نضج وتطور أكثر مع مؤتمر الصومام الذي رسم شكل التنظيم السياسي الذي ستسير عليه ثورة التحرير طيلة فترة حرب التحرير الجزائرية.

* ظلّت قضية السلاح رغم توفره شراء وهبات في سنوات لاحقة للعملية الثورية إلا أنّ القيادة الثورية وجدت صعوبات كبيرة في إدخاله إلى الجزائر بسبب الرقابة الفرنسية وتأثير الأسلاك الشائكة التي عرقلت بقوة عملية نقله للداخل.

* رغم الإجراءات الفرنسية المتعددة والمتنوعة ن اجل القضاء على ثورة التحرير إلا أنّها فشلت أمام صخرة تحدي ثورة التحرير الجزائرية التي أثبت فشل السياسات الفرنسية في القضاء على الثورة.

* نجحت ثورة التحرير في تحويل سياسة التطويق الفرنسية لخنق الثورة إلى تحرك فعّال دبلوماسي كان له أثره في الداخل والخارج من خلال تأسيس ونشاط الحكومة المؤقتة والتي عملت منذ نشوئها على تحقيق أهدافها وتطلعاتها، والذي من مظاهره الاعتراف المتزايد بثورة التحرير وحكومتها وتسيير ملف المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

* تعد مرحلة المفاوضات والاستقلال محطّة بارزة في كفاح الجزائريين ضدّ السيطرة الاستعمارية التي فرضت عليهم مدّة 132 سنة من الاحتلال، وتأكد أنّ ما أخذ بالقوة لن يسترد إلا بالقوة. مثلما علّق أحد الفرنسيين عن هذه الفترة بعبارة جدّ معبّرة " زواج بالقوة وطلاق دموي"×؛ في اشارة الى استخدام الفرنسيين القوة لإخضاع الجزائر لنفوذهم واعتماد الجزائريين على الدماء الغزيرة لنيل حريتهم واستقلالهم.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

أولا:: الكتب

1- الزبيري محمد العربي ، **تـاريخ الجزائـر المعاصـر (دراسـة)**، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.

2- محمد العربي الزبيري محمد العربي ، **الثورة الجزائريـة فـي عامها الأول**، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1984.

3- بن خدّة بن يوسف ، **نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان**، تر: لحسن زغدار. محل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

4- بومالي أحسن، **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1962**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر.

5- دحلب سعد، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 2007.

6- قنان جمال، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994.

7- محمد حربي محمد ، **الجزائر 1954-1962 جبهـة التحرير الـوطني الأسطورة والواقـع**، تر.كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت.

8- محمد حربي، **الثـورة الجزائريـة سـنوات المخـاض**، تر نجيب عياد، صالح المثلوثي، موفم للنشر، 1994.

9- أبو القاسم سعد الله أبو القاسم ، **تـاريخ الجزائـر الثقـافي (1954-1962)**، ج10، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007،

ثالثا: المجلات:

1-Ageron Charles-Robert. Pervillé (Guy) : 1962 : La paix en Algérie. In: Revue française d'histoire d'outre-mer, tome 79, n°296, 3e trimestre 1992. pp. 417-418.

2-Benjamin Stora. La différenciation entre le F.L.N. et le courant messaliste (été 1954-décembre 1955). In: **Cahiers de la Méditerranée**, n°26, 1, 1983. Cités et nations au Maghreb, pp 15-82, Fichier pdf généré le 23/03/2019, consulté le 3-10-2021, 11:54.

3- Charpentier Jean. La reconnaissance du G. P. R. A.. In: Annuaire français de droit international, volume 5, 1959. pp. 799-816.

4-Charpentier Jean. La France et le G.P.R.A.. In: Annuaire français de droit international, volume 7, 1961. pp. 855-870.
5- Charpentier Jean. Pratique française du droit international public. In: Annuaire français de droit international, volume 8, 1962. pp. 985-1035.
6- DOCUMENTS ALGERIENS, Service d'Information du Cabinet du Gouverneur Général de l'Algérie, SERIE ECONOMIQUE, N° 116 - 15 JUIN 1955.
7- Flory Maurice. Négociation ou dégagement en Algérie. In: Annuaire français de droit international, volume 7, 1961. pp. 836-855.
8-Flory Maurice. Algérie et Droit international. In: Annuaire français de droit international, volume 5, 1959. pp. 817-844.
9- Flory Maurice. La fin de la souveraineté française en Algérie. In: Annuaire français de droit international, volume 8, 1962. pp. 905-919.
10- Meynier Gilbert. Mauss-Copeaux Claire, Algérie, 20 août 1955. Insurrection, répression, massacres. Paris, Payot, 2011,In: Bulletin critique des annales islamologiques, n°27, 2012. pp. 96-98.
11- Pervillé Guy. Ben Khedda (Benyoucef) : Les accords d'Évian. In: Revue française d'histoire d'outre-mer, tome 75, n°280, 3e trimestre 1988. p. 369.
12-Pervillé Guy. Trente ans après : Réflexions sur les accords d'Évian. In: Revue française d'histoire d'outre-mer, tome 79, n°296, 3e trimestre 1992. pp. 367-381.
13- Pervillé Guy. Hélie (Jérôme) : Les accords d'Évian. Histoire de la paix ratée en Algérie. In: Revue française d'histoire d'outremer, tome 81, n°303, 2e trimestre 1994. pp. 216-217.
14- Ruzié David. La coopération franco-algérienne. In: Annuaire français de droit international, volume 9, 1963. pp. 906-933.
15- Vernochet Jean-Michel. Benyoucef Ben Khedda. Les accords d'Evian. In: Politique étrangère, n°3 - 1986 - 51eannée. p. 865.

المراجع:

أولا: الكتب:

أ)العربية:

1- جبلي الطاهر، **الإمداد بالسلاح أثناء الثورة التحريرية 1954-1962**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

2- حمدي أحمد، **الثورة الجزائرية والإعلام**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،ط2، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1995.

3- صديقي محمد، **الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح**، تر.أحمد الخطيب، دار الشهاب باتنة، 1986.

4- لونيسي رابح، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، 1999، ص6.

5- عبد المالك مرتاض، **دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر.

6- محمد عباس، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

7- زغيدي محمد لحسن ، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

8- سعيدي وهيبة، **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)**، دار المعرفة،الجزائر، 2009.

ثانيا: المجلات والجرائد:

1- Périès Gabriel. Conditions d'emploi des termes interrogatoire et torture dans le discours militaire pendant la guerre d'Algérie. In: Mots, n°51, juin 1997. Signes et rhétoriques militaires. pp. 41-57.

2-Quemeneur Tramor. Les manifestations de rappelés contre la guerre d'Algérie. Contestation et obéissance. 1955-1956. In:Outre-mers, tome 88, n°332-333, 2e semestre 2001. collectes et collections ethnologiques : une histoire d'hommes et d'institutions. pp. 407-427.

3- Thénault Sylvie. Armée et justice en guerre d'Algérie. In: Vingtième Siècle, revue d'histoire, n°57, janvier-mars 1998. pp 104-114. http://www.persee.fr/doc/xxs_0294-1759_1998_num_57_1_3713. Document généré le 15/10/2015.

4- Thénault Sylvie. Justice et politique en Algérie 1954-1962. In: Droit et société, n°34, 1996. Justice et Politique (I) pp. 575-587; Document généré le 06/06/2016.

ثالثا: الملتقيات:

1- التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956-1962، منشورات وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر، 2001.

رابعا: الرسائل الجامعية:

1- شنين عامر، **الإستراتيجية العسكرية لجيش التحرير الوطني 1954-1956**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف يوسف مناصرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر2، السنة الجامعية 2014-2015.

2- مقدم سيد أحمد، **المفاوضات والمفاوضون في تاريخ استقلال الجزائر 1960-1962**، إشراف: كريم ولد نبيّة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2016-2017.

خامسا: المقالات والمواقع الالكترونية:

1-الموقع الالكتروني بجريدة الخبر file:///D:/السينما الثورية/الخبر-أحمد بجاوي يوقع "السينما وحرب التحرير".htm#sthash.oDNWsA8h.dpb.

فهرس المواضيع:

عناوين العناصر	الصفحات
مقدمة	1
المحور الأول: وضع الجزائر قبيل اندلاع الثورة التحريرية.	3
1-الأوضاع الاقتصادية.	4
2-الأوضاع الاجتماعية.	8
3- الأوضاع الثقافية.	12
3-الأوضاع السياسية.	13
المحور الثاني: ميلاد جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني واندلاع الثورة(قراءة في بيان أول نوفمبر 1954)	**16**
1-التحضيرات لتفجير ثورة التحرير وميلاد جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني.	**17**
2-اندلاع ثورة التحرير والتوزيع الجغرافي للعمليات العسكرية الأولى.	**19**
3-بيان أول نوفمبر 1954.	**21**
4-ردود فعل الجزائريين والحركة الوطنية على اندلاع ثورة التحرير.	**27**
5-التحديات التي واجهت الثورة الجزائرية خلال عامها الأول.	**33**
المحور الثالث: هجومات 20 أوت 1955	**35**
1) الظروف والدوافع.	**36**
2) أهداف الهجومات.	**37**
3) التحضير للهجومات	**37**
4) تنفيذ الهجمات وتوزيعها الجغرافي.	**39**
5) ردود الفعل الفرنسية.	**39**
6) نتائج وانعكاسات هجومات 20 أوت 1955.	**41**
المحور الرابع: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956	**44**
1) ظروف انعقاده.	**45**
2) التحضير للمؤتمر وانعقاده.	**46**
3) أطرافه.	**48**
4)) جدول أعمال المؤتمر.	**49**
5) أهم قراراته.	**50**
6) نتائج وانعكاسات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 على مسار ثورة التحرير.	**52**
7) ردود الفعل الفرنسية.	**54**

المحور الخامس: التنظيم السياسي للثورة التحريرية (على المستوى الداخلي والخارجي)	**57**
1) التنظيم السياسي خلال الفترة 1954-1956.	**58**
2) التنظيم السياسي بعد مؤتمر الصومام 1956.	**58**
أ) على المستوى الداخلي:	**58**
1-التنظيم المؤسساتي:	**58**
2-التعبئة الجماهيرية:	**61**
3-العمل الإعلامي والدعائي للثورة:	**65**
ب) على المستوى الخارجي:	**66**
المحور السادس: التنظيم العسكري للثورة التحريرية	**68**
1)التزود بالأسلحة.	**69**
أ)التزود بالسلاح أثناء التحضير لاندلاع ثورة التحرير 1947-1954:	**69**
ب)التزود بالسلاح خلال ثورة التحرير 1954-1962:	**70**
2) أساليب المواجهة العسكرية	**74**
المحور السابع: الخطط الفرنسية للقضاء على الثورة.	**77**
1) الخطط السياسية	**78**
2) الخطط الإعلامية والدعائية.	**89**
3) الخطط العسكرية	**91**
4) الخطط الاقتصادية والاجتماعية	**102**
المحور الثامن: الحكومة المؤقتة (نشاطها على المستوى الداخلي والخارجي)	**104**
1) تأسيسها وتشكيلتها	**105**
2) نشاطها على المستوى الداخلي	**115**
3) نشاطها على المستوى الخارجي	**116**
المحور التاسع: المفاوضات والاستقلال	**128**
1) العوامل التي أجبرت ديغول على اللجوء إلى المفاوضات	**129**
2) مراحلها	**129**
أ-مرحلة جسّ النبض	**129**
ب-مرحلة الاتصالات السرية	**131**
ج-مرحلة المفاوضات الجدية	**133**
3)مضمون اتفاقية ايفيان	**138**
4)المواقف المختلفة من اتّفاقية ايفيان	**139**

خاتمة	**144**
فهرس المصادر والمراجع	**147**
فهرس المواضيع	**151**